بسم الله الرحمن الرحيم



جامعـــة اليرمـــوك
كليـــــــة الآداب
قسم اللغة العربية

العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية
"كتـــاب شـــرح التسهيـــل لابن مالك نموذجـــا"

Exemplifying Expressions on the contradictions of the Grammatical Rules: "Sharh Al-Tasheel for Ibn malik as a model"

إعداد
حنان أمين البدارنة

إشراف
الأستاذ الدكتور رسلان بني ياسين

التخصص / اللغة والنحو

٢٠١٢م

العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية
"كتــاب شــرح التسهيــل لابن مالك نموذجــا"

إعداد

حنان أمين البدارنة

بكالوريوس في اللغة العربية وآدابها، جامعة جرش الأهلية، ٢٠٠٤م

ماجستير في اللغة العربية، اللغة والنحو، جامعة اليرموك، ٢٠٠٨م

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في تخصص اللغة والنحو، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

لجنة المناقشة

أ. د. رسلان بني ياسين .... مشرفًا ورئيساً

أستاذ في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

أ. د. محمد حسن عواد .... عضواً

أستاذ في اللغة والنحو، الجامعة الأردنية

أ. د. قاسم المومني .... عضواً

أستاذ في النقد الأدبي، جامعة اليرموك

أ. د. سمير شريف استيتية .... عضواً

أستاذ في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

أ. د. علي توفيق الحمد .... عضواً

أستاذ في اللغة والنحو، جامعة اليرموك

تاريخ المناقشة

٢/٥/ ٢٠١٣م

الإهـــــــداء

إلى والديَّ الكريمين

رحمهما الله وأسكنهما فسيح جناته

وأختي الغالية أم ليث وزوجها

رمز العطاء والوفاء

وأخي أبي ثامر وزوجته

وأختي الغالية أم آية وزوجها

وإخواني وأخواتي

الأعـــــزاء

وكل مَنْ علمني حرفًا

وإلى كل الذين أحببت

أهدي هذا الجهد

حنان البدارنة

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمي والصلاة والسلام على أفضل الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فيطيب لي بعد أن بلغت هذه الرسالة بعون الله نهايتها، أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى مشرفي الأستاذ الدكتور الفاضل رسلان بني ياسين الذي تعهدني بالرعاية والتوجيه المستمرين، فله مني كل التقدير والاحترام.

وأرى لزامًا عليَّ أن أتوجه بوافر التقدير وعميق الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتية والأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد، والأستاذ الدكتور محمد حسن عوّاد، والأستاذ الدكتور قاسم المومني لهم كل الشكر والتقدير.

وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أسدى إليَّ يد العون والمساعدة في أثناء قيامي بإعداد هذه الرسالة.

الباحثة

حنان البدارنة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة

الملخص

البدارنة، حنان أمين. "العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية كتاب شـرح التسهيل لابن مالك نموذجا. رسالة دكتوراه، جامعـة اليرمـوك. ٢٠١٢م، (المشرف الأستاذ الدكتور رسلان بني ياسين).

أكثر النحاة بشكل واضح من هذه العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحويـة، وهـي عبارات افتراضية لم يسمعها النحاة عن العرب، ولكن أشاروا إليها محذرين من اسـتخدامها؛ لأنها خرجت عن القاعدة النحوية، وقد صاغها النحاة لإظهار الحالات التي لا يجـوز فيهـا إعمال القاعدة، واعتمد النحاة على العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية بوصفها واحدة مـن أبرز الطرق التي اعتمدوا عليها في توضيح القواعد النحوية وبيانها، ولما كانت العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية تكثر كثرة لافتة في كتب النحاة. ارتأيت أن أقوم بدراسـتها لإبـراز مكانتها ودورها في النحو العربي، متخذة من كتاب شرح التسهيل لابن مالك نموذجا تطبيقيًا.

وقد توزعت الدراسة على تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة للنتائج.

وتناولت هذه الدراسة في التمهيد أصول النحو العربي، والمـادة اللغويّـة، ومفهـوم المصنوع.

أمّا الفصل الأول فشمل مفهوم العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحويـة، ثـم الـشاهد النحوي للتفريق بينه وبين العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية التي هي من صنع النحـوي نفسه، ومن إنتاج عقله، ثم تناول خصائص العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية وأهميتهـا،

وعلاقة هذه العبارة بالسماع والقياس، كما تناول مصطلحات التحكيم في العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية، وتناول العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية والدّلالة.

أمّا الفصل الثاني فقد شمل مفهوم التحليل النحوي في اللغة والاصطلاح، ثم تناول العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية التي صُنفت ضمن أبواب المرفوعات، والمنصوبات، والتوابع، والمجرورات، وبعد ذلك حللتُ هذه العبارات لبيان الاستخدام الصحيح لها. وعلاقة العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية وظاهرة الترتيب، وعلاقتها بالبنية العميقة.

وتناول الفصل الثالث مفهوم التحليل الصرفي في اللغة والاصطلاح، والعبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية ضمن باب التعجب، وأبواب أفعل التفضيل، والمشتقات، وإعمال المصدر، وأبنية الفعل، ومعانيها. وتحليل هذه العبارات وبيان الاستخدام الصحيح لها.

وذيلت الدراسة بخاتمة ضمنت خلاصة البحث ونتائجه، ومن أهم هذه النتائج هي أن العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية تعدّ من أساسيات التعليم؛ إذ لا تقلُّ أهميتها عن أهمية العبارة المطابقة للقاعدة النحوية، وقد جاء النحاة بما لا يجوز من أجل توضيح ما يجوز.

الكلمات المفتاحية: العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية، شرح التسهيل لابن مالك.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.ومن تبعه بصدق وإيمان إلى يوم الدين. وبعد:

تعد العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية واحدة من أبرز الطرق التي اعتمدها النحاة في تيسير القاعدة النحوية وتوضيحها؛ بهدف تقريبها من الأذهان، وقد برزت هذه العبارة بشكل جلي في معرض شرحهم للقواعد النحوية، فالناظر فيما وصل إلينا من كتب النحو، لا يعدم وجود جملة من هذه العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية، التي تشي باعتماد النحاة عليها في توضيح القاعدة النحوية وتيسيرها للمتعلمين بكل تفريعاتها وأحوالها.

ولمّا كانت العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية في "شرح التسهيل " لابن مالك تحتل حيزا كبيرا، ولم يدرسها أحد فقد ارتأيت أن أقوم بدراستها لإبراز مكانتها في النحو العربي.

إن اختياري لـــ كتاب "شرح التسهيل لابن مالك". نموذجًا تطبيقيًا لأنه كتاب يحمل في ثناياه مادة لغوية كبيرة في هذا الموضوع.

ولم يخلُ ميدان الدراسة من عوائق منها: قلة توافر الدراسات في هذا الموضوع، وندرة المصادر والمراجع التي تنير السبيل أمام بحث جديد. فكانت الدراسات السابقة تركز على الشواهد النحوية. غير أن الإيمان بأهداف الدراسة قد ذلل هذه العوائق.

وقد توزعت الدراسة على تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، والتزمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

أما في التمهيد فتناولت الدراسة أصول النحو العربي من سماع وقياس وإجماع واستصحاب الحال، ثم تناولت المادة اللغوية من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وشعر، ونثر، ثم عرجت الدراسة على مفهوم المصنوع من الكلام.

وأمّا في الفصل الأول فتناولت الدراسة التعريف بالمثال لغة واصطلاحًا لبيان حدود العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية التي تناولتها الدراسة، وتعريف الشاهد النحوي للتفريق بينه وبين العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية التي هي من صنع النحوي نفسه، ومن إنتاج عقله. وتناولت الدراسة خصائص العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية وأهميتها، ثم تناولت علاقتها بالسماع والقياس، ومصطلحات التحكيم في العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية عند ابن مالك، وعلاقة العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية بالدلالة.

وتضمّن الفصل الثاني مفهوم التحليل النحوي في اللغة والاصطلاح، والعبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية ضمن أبواب المرفوعات، والمنصوبات، والتوابع، والمجرورات. وتحليل هذه العبارات وبيان الاستخدام الصحيح لها. وتناولت علاقة العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية وظاهرة الترتيب، وتناولت العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة والبنية العميقة.

وتضمن الفصل الثالث مفهوم التحليل الصرفي في اللغة والاصطلاح، والعبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية ضمن باب التعجب، وأفعل التفضيل، والمشتقات، وإعمال المصدر، وأبنية الفعل ومعانيها. وتحليل هذه العبارات وبيان الاستخدام الصحيح لها.

وخُتمت الدراسة بخلاصة تضمنت نتائج البحث وقائمة للمصادر والمراجع.

التمهيد

تُعدّ اللغة الجانب الجوهريّ لدى الإنسان، إذ إنها تميزه من غيره من سائر المخلوقات. وقد احتلت اللغة العربية مكانتها السامية؛ لأنها لغة القرآن الكريم الذي أنزله الله سبحانه وتعالى بلسان عربي مبين؛ لذلك كان من الواجب على علماء العربية الحرص على سلامة هذه اللغة، والصدّ لكل ما هو مستهجن وغريب من سماع ألفاظ حوّرت طريقة بنائها، أو سماع ما هو خطأ لذا اتجه علماء اللغة إلى تقعيدها بحسب الشائع المتواتر في الاستعمال. وقد عُرف تقعيد اللغة بعلم النحو.

ويمكن أن تُردّ أسباب وضع النحو العربي إلى عوامل دينية وغير دينية(1)، إضافة إلى ذلك عوامل قوميّة عربيّة، ترجع إلى أنّ العرب يعتزّون بلغتهم اعتزازًا شديدًا، جعلهم يخشون على لغتهم من الفساد حين اتصلوا بالأعاجم. وهناك عوامل اجتماعية ترجع إلى أنّ الشعوب المستعربة أحسّت بالحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية، في إعرابها وتصريفها والنطق السليم بأساليبها. وكان من أهم هذه العوامل رقيّ العقل العربي، ونمو طاقته الذهنية نموًا أعدّه للنهوض برصد الظواهر اللغوية وتسجيل القواعد النحوية تسجيلًا تطّرد فيه هذه القواعد، وتنتظم الأقيسة لنشوء علم النحو ووضع قوانينه الجامعة من الاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة، ومن المعرفة التامة بخواصّها وأوضاعها الإعرابية.

واعتمد النحاة في صناعة القاعدة النحوية وتقعيدها على أصول وأدلّة نحوية، وهي ثلاثة؛ عند ابن جني (٣٩٢هـ): "السماع والإجماع والقياس"، وعند الأنباري (٥٧٧هـ): "نقل

---

(1) ينظر: ضيف، شوقي، **المدارس النحوية**، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٧٢، ص١١، والحديثي، خديجة، **المدارس النحوية**، مطبعة جامعة بغداد، ط٢، ١٩٩٠، ص٦٣، وحسان، تمام، **الأصول دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩١، ص٢٢.

وقياس واستصحاب حال"[1]، فتحصل من مجموع قوليهما أربعة أدلة هي: السماع أو النقل، والقياس والإجماع، واستصحاب حال"[2]، وهي عند السيوطي (٩١١هـ) أربعة: "السماع، والإجماع، والقياس واستصحاب الحال"[3]. ويمكن إضافة "العامل" و "التعليل" إلى هذه الأدلة.

السّماع

يُعدُّ السماع من أصول النحو وأدلته، وقد ورد عند الأنباري بمصطلح "النقل" وعرّفه بقوله: "النقل هو الكلام العربي المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حد الكثرة فخرج عندئذ ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذّ عن كلامهم كالجزم بـ "لن"، والنصب بـ"لم"... الخ"[4].

وعرّفه السيوطي تعريفًا شاملًا حدّد فيه ينابيع السّماع ومصادره، فقال: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيّه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر. فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كل منها من الثبوت"[5].

وقد اعتمد علماء اللغة ومنهم سيبويه (١٨٠هـ) على السماع وهو الأخذ عن العرب بشكل مباشر، في حين أن ابن مالك (٦٧٢هـ) اعتمد على النقل، وهو الأخذ عمّن سمعوا

---

(1) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد، **لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧١، ص٨١، والسيوطي، جلال الدين، **الاقتراح**، قدم له وضبطه وشرحه أحمد سليم الحمصي وآخرون، مطبعة جروس برس، (د.م)، ط١، ١٩٨٨، ص٢١ .

(2) الحديثي، خديجة، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، جامعة الكويت، ١٩٧٤، ص١٢٤.

(3) السيوطي، **الاقتراح**، ص٣٦.

(4) الأنباري، **لمع الأدلة**، ص٨١- ٨٢.

(5) السيوطي، **الاقتراح**، ص٣٦.

نقلاً في تدوين اللغة التي كان يتكلم بها العرب الخُلص، فشافهوا الأعراب وسمعوا منهم ودونوا كلامهم، وارتحلوا إلى البوادي وأخذوا عنهم مادتهم اللغوية. وهؤلاء هم الأوائل. ولكن ابن مالك لم يعتمد على السماع، وإنما اعتمد على النقد في تدوين اللغة؛ لأنه متأخر في القرن السابع الهجري.

والتزم سيبويه السماع بوصفه الأصل الأول في تقعيد النّحو، وجعله الأساس الذي يرجع إليه في بيان قواعده وأحكامه، والدليل على ذلك ما ورد في "الكتاب" من عبارات كررها كثيرا تبيّن مدى اعتماد سيبويه على السماع، منها: سمعتُ من أثق به من العرب يقول..." [١]، "وحدثنا أبو الخطاب (١٧٧هـ) أنه سمع من العرب..." [٢].

أما ابن مالك فقد التزم بالسماع، وجعله الأساسَ في بيان قواعده النحوية، ولا يُدلي بحكم دونَ سماعٍ يسندهُ.

قسّم النحاة مصادر السماع التي اعتمدوا عليها في وضع قواعد اللغة إلى ثلاثة مصادر هي، القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب[٣].

---

(1) سيبويه ،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣، ٢٣٠/١.

(2) المصدر نفسه ٢٤٩/١.

أبو الخطاب، الأخفش الأكبر شيخ العربية، اسمه عبد الحميد بن عبد المجيد تخرّج به سيبويه وحمل عنه النحو، انظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨، ٣٨٠/٢، والذهبي، شمس الدين، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعلي أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨١، ٣٢٣/٧.

(3) ينظر: السيوطي، **الاقتراح**، ص٣٦.

القرآن الكريم

القرآن الكريم هو النموذج الأفصح للغة العربية، وقد أنزله الله عزّ وجلّ على سيّد البشريّة محمدٍ صلى الله عليه وسلّم، باللغة العربية، ووفق أساليبهم في الكلام، وقد اتخذ سيبويه من القرآن الكريم مصدرًا مهمًا في وضع القواعد النحوية وتدوين الأصول. وإذا كثرت الشواهد من القرآن الكريم على قاعدة نحوية معينة استشهد سيبويه ببعضها وعقّب عليها بمثل قوله: "وهذا الضرب من القرآن كثير"[١]، أو "مثل ذلك كثير في القرآن"[٢]، أو "وهذا النحو كثير في القرآن"[٣].

وقد وضع علماء اللغة العربية ضوابط وشروطًا لصحة القراءة القرآنية وقبولها، وهذه الشروط هي: أن توافق العربية ولو بوجه ما، وأن توافق القراءة العربية أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، والشرط الثالث صحة سندها؛ أي أن تروى تلك القراءة عن الجمع العدل الضابط عن مثله حتى تنتهي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم. وإذا اختلّ شرط من هذه الشروط الثلاثة تُوصف بالضعف أو بالشذوذ، سواء أكانت عن السبعة أم عن العشرة[٤]. فسيبويه كان يستشهد بالقراءات القرآنية كثيرًا، ويتخذها شواهد يقيم بها حجته ويثبت الأحكام[٥].

---

(1) سيبويه، الكتاب ٢/٣٢٥.

(2) المصدر نفسه ٣/١٤٣.

(3) المصدر نفسه ٢/٣٩.

(4) ينظر: الأفغاني، سعيد، في أصول النحو العربي، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ط٢، ١٩٥٧، ص٢٧، وياقوت، محمود سليمان، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص٥٤٦.

(5) ينظر: سيبويه، الكتاب ١/٨١، ٨٢، ٩٥، ١٤٨، ٤٣٢، ٣٥٦، ٢/ ٤٣، ١٤٧، ٣٩١، ٣٩٣، ٣/ ٢٥٣.

اعتمد ابن مالك في كتابه شرح التسهيل على الآيات القرآنية في تصنيف وتبويب القواعد النحوية، وبلغت هذه الآيات ألفًا وسبعمئة وسبعةً وثلاثين شاهدًا. ومن هذه الآيات في "شرح التسهيل" قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾[التوبة: ٤٠] [1] وقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢] [2].

الحديث الشريف

يُعدُّ الحديث النبوي الشريف مصدرًا من مصادر النحو السماعيّة، وهو عند النّحاة: "قول الرسول العربي صلّى الله عليه وسلّم"[3]. وقد كان من الحق أن يأتي في الاحتجاج بعد القرآن الكريم، وقبل كلام العرب من شعر أو نثر لولا أنّ المسلمين أجازوا روايته بالمعنى.

وعلى الرغم من أهمية الحديث النبويّ الشريف، فإنّ النحاة لا يعتمدون عليه في تقعيد القواعد النحوية وتثبيت أحكامها كالقرآن الكريم وفصيح كلام العرب، ومردّ ذلك عندهم أنّ الحديث لم يرد بألفاظه التي نطق بها الرسول، صلّى الله عليه وسلّم، وإنما أُجيزت الرواية بالمعنى. وقد اختلف النحاة في مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وانقسموا إلى ثلاثة مذاهب[4]:

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيّد، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، (ت٢٠٠١)، ١٢/١.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ١٩.

(3) الشاعر، حسن موسى، **النحاة والحديث النبويّ**، وزارة الثقافة والشباب، ط١، ١٩٨٠، ص٢٥.

(4) ينظر: السيوطي، **الاقتراح**، ص٥٢-٥٥، والأفغاني، سعيد، **في أصول النحو**، ص٤٧ وما بعدها، والحديثي، خديجة، **الشاهد وأصول النحو**، ص٦٢، ونحلة، محمود، **أصول النحو العربي**، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، ٢٠٠٢، ص٤٩، والشاعر، حسن موسى، **النحاة والحديث النبوي**، ص٤٥.

الأول: مذهب المانعين، وهم الذين منعوا الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو مطلقا، ويمثل هذا المذهب ابن الضائع (٦٨٠ هـ)[1]، وأبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)[٢].

الثاني: مذهب المجوّزين وهم الذين جوّزوا الاحتجاج بالحديث الشريف في النحو على الإطلاق، وزعيم هذا المذهب ابن مالك الأندلسي (٦٧٢هـ) [٣]، وتبعه الدماميني (٨٢٧هـ)[٤].

الثالث: مذهب المتحفظين، وقد وقف أصحاب هذا المذهب موقفا متوسطًا، فهم لا يأخذون بالحديث جملة، ولا يرفضون الاحتجاج بالحديث جملة، وكانوا يأخذون به وفق شروط خاصة، وعلى رأسهم الشاطبي (٧٩٠ هـ)[٥].

وقد استشهد سيبويه بالحديث النبوي، لكنّه لم يصرّح بأنه حديث عن الرسول عليه السلام، فكان يورده مع العبارات التمثيلية. منها استشهاده بالحديث "نخلع ونترك من يفجرُك" في باب الفاعلين والمفعولين[٦].

---

(1) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي، المعروف بابن الضائع المتوفى (٦٨٠هـ). ينظر: السيوطي، جلال الدين، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (ط١)، ١٦٦٥، ٢/٢٠٤.

(2) محمد بن يوسف بن علي الأندلسي الغرناطي، المتوفى ٧٤٥هـ المعروف بأبي حيان. ينظر: السيوطي، جلال الدين، **بغية الوعاة** ١/٢٨٠.

(3) محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجيانيّ الأندلسيّ، المتوفى ٦٧٢هـ، ينظر: السيوطي، جلال الدين، **بغية الوعاة** ١/١٣٠.

(4) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان الاسكندرانيّ المتوفى (٨٢٧هـ). ينظر: السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة ١/٦٦.

(5) الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي،المتوفى (٧٩٠هـ)، ينظر: الشاعر، حسن موسى، النحاة والحديث النبويّ، ص٥٦.

(٦) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ١/ ٧٤.

واستشهاده بالحديث "وكلّ مولود يُولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه أو ينصّرانه" في باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً"[1]..

واستشهاده بالحديث: "وإني عبدُالله آكلًا كما يأكلُ العبدُ وشاربًا كما يشربُ العبدُ" في باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة[2].

أما ابن مالك فقد جوّز الاستشهاد بالحديث، واستشهد به، وصرّح بأنه حديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان يكثر من رواية الحديث في مسائل النحو، وقد توسّع في الاستشهاد به إذ بلغت هذه الأحاديث في كتابه (شرح التسهيل) مئة وستة وثلاثين حديثًا بلا تكرار[3]. ومن هذه الأحاديث قوله عليه السلام: "الكلمة الطيّبة صدقة" في تعريف الكلمة[4]. وقوله صلى الله عليه وسلم: "فإمّا أدركَنّ واحدٌ منكمُ الدجال"[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ٢/٣٨٥.

(2) سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ٢/٨٠.

(3) الرمحي، محمد كمال درويش، شواهد ابن مالك من الحديث النبوي الشريف في كتاب (شرح التسهيل) تخريجًا ودراسة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧، ص٥.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، ١/ ١٢.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، ١/٢١.

كلام العرب

يعدُّ كلام العرب من أهم المصادر التي استنبطت منها القواعد النحوية، حتى قيل في تعريف النحو: "علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب"(١). ويحتج بكلام العرب بما يثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم قبل بعثته صلى الله عليه وسلم، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا(٢).

والمتأمل في الشواهد النحوية المحتج بها للقواعد النحوية يجد أنّ أغلبها شواهد شعرية، فالشعر هو أحد المصادر الرئيسة التي استقى منه النحاة على اختلاف مذاهبهم، وأماكنهم وأزمانهم معظم شواهدهم. وقد كان المأثور عنهم من جيد الشعر أضعاف ما أُثر عنهم من جيد النثر. وقد قيل في ذلك "ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلّمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عُشْرُه ولا ضاع من الموزون عُشْرُه"(٣).

وقد قسّم علماء اللغة الشعراء أربع طبقات، وهي(٤):

الطبقة الأولى: وتشمل شعراء الجاهلية الذين لم يدركوا الإسلام كامرئ القيس....الخ

---

(1) السيوطي، الاقتراح، ص٢٤.

(2) السيوطي، الاقتراح، ص٣٦.

(3) السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط٣، ١٩٨٦، ٤٧٢/٢.

(4) ينظر: البغدادي ،عبد القادر بن عمرو، خزانة الأدب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٦٧، ٥/١، والسيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة، ٤٨٩/٢، والأفغاني، سعيد، في أصول النحو العربي، ص٩، ونحلة، محمود، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، (د، ط)،٢٠٠٢، ص١٦.

الطبقة الثانية: وتشمل الشعراء المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كحسان بن ثابت، ولبيد بن ربيعة.... الخ.

الطبقة الثالثة: وتشمل الشعراء الإسلاميين الذين لم يدركوا من الجاهلية شيئا كالفرزدق وجرير... الخ.

الطبقة الرابعة: وتشمل الشعراء المحدثين وهم (المولّدون) وتبدأ طبقتهم ببشار بن برد (ت١٦٨هـ).

وقد كان إجماع النحاة على صحة الاستشهاد بالطبقتين الأولى والثانية واختلفوا في الطبقة الثالثة، وذهب البغدادي إلى جواز الاستشهاد بها. أما الطبقة الرابعة فإنّه لا يستشهد بكلامها مطلقًا. ربما يعود السبب إلى أنهم محدثون، ولأن قبول الرواية مبنيٌّ على الضبط والوثوق، وعلى معرفة أوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها، ومن البيّن أن إتقان الرواية يستلزم إتقان الدّراية، وفي الكشف أن القول رواية خاصة فهي كنقل الحديث بالمعنى[١].

لقد كان الشعر عند سيبويه حجة ودليلًا واضحًا على جميع القواعد النحوية، إذ بلغت الشواهد الشعرية ألفا وخمسين بيتا من الشعر. وفي ذلك يقول البغدادي (١٠٩٣هـ): قال أبو عمر الجرميّ: "نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتا، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتّها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها"[٢].

---

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ١/ ٣٠-٣١.

(2) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ١/١٧٨، والزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٣، ص٧٧.

وقد اعتمد ابن مالك في كتابه شرح التسهيل على الشواهد الشعرية بشكل كبير، إذ بلغت هذه الشواهد في شرح التسهيل ألفين وسبعمئة وتسعة وأربعين شاهدًا.

أما النثر، فقد احتج النحويون به من كلام العرب الثابت عن الفصحاء الموثوق بهم من عرب الجاهليّة وصدر الإسلام، حتى منتصف القرن الرابع الهجريّ في الحاضرة وأواخر القرن الرابع الهجريّ في البادية[١]. واعتمدوا في ذلك على قبائل معيّنة تمثلت فيها الفصاحة العربية السليمة، ومن هذه القبائل: قريش وقيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض الطائيين، يقول الفارابي: "الذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتُدي وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم: قيس، وتميم، وأسد، فإنّ هؤلاء الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين"[٢].

وقد اعتمد النحاة كلام القبائل الضاربة في قلب الجزيرة العربية، وردّ كلام القبائل التي على السواحل أو جوار الأعاجم[٣]؛ والسبب في ذلك مجاورتهم لسائر الأمم الذين حولهم، ومخالطة غيرهم من الأمم الأعاجم بما أدى إلى فساد ألسنتهم.

ويقول ابن جني (٣٩٢هـ) في هذا الموضع في باب (ترك الأخذ عن أهل المَدَر كما أخذ عن أهل الوبر): "علّة امتناع ذلك ما عَرَض للغات، وأهل المَدَر من الاختلال والفساد

(1) ينظر: الأفغاني سعيد، في أصول النحو العربي، ص٢٠-٢١.

(2) السيوطي، الاقتراح، ص٥٦، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة، ٢١١/١، ونحلة، محمود، أصول النحو العربي، ص ٥٨.

(3) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ٢١٢/١، والأفغاني، سعيد، في أصول النحو العربي، ص٢١.

والخطأ، ولو عُلِم أنّ أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيءٌ من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يُؤخذ عن أهل الوبر.."[1].

ولم يعتمد النحويون في الاحتجاج والاستشهاد بقواعد النحو على الخطب والرسائل بقدر اعتمادهم على الحكم والأمثال؛ لأنها جمل قصيرة تدور على الألسنة، وبعضها كان سائرًا مشهورًا في الجاهلية[2]. ومن هذه الأمثال التي استشهد بها سيبويه في "الكتاب" وابن مالك في كتابه "شرح التسهيل" قولهما: "عَسَى الغُوَيرُ أَبْؤُسًا" [3]، و"تَسْمَعُ بالمُعَيديّ لا أن تَراه"[4]، و"اللّهمّ ضَبُعًا وَسَبُعًا"[5].

أما الخطب والرسائل فلم يعتمد عليها النحاة في تقعيد القواعد النحوية على الرغم من شهرة العرب بها، فهي لا تعلق بالأذهان مثل الشعر. فهذه منابع المادة اللغوية عند النحاة القدامى.

القياس

ورد في لسان العرب في مادة "قَيَسَ" قولهم: "قاس الشيء بالشيء يقيسه قَيْسا، واقتاسه وقيّسه إذا قدّره على مثاله، ومنه المقياس أي المقدار"[6].

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت، ٢/٥.

(2) ينظر: النايلة، عبد الجبار علوان، الشواهد والاستشهاد في النحو، مطبعة الزهراء، بغداد، ط١، ١٩٧٦، ص ١٢٣ .

(3) سيبويه، الكتاب ١/٥١.

(4) المصدر نفسه ١/٤٤. وابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٢٢٩.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل ١/١٢٩.

(6) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيوت، د.ت، مادة (قيس)

وأمّا القياس في الاصطلاح فإنه: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[١]، "وهو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[٢].

وقد لجأ النحاة إلى القياس منذ أن تكلموا في مسائل النحو وأصوله التي بدأت على صورة مناقشات بين النحاة، فوُجِد القياس، عندهم على صور سهلة مفهومة لديهم. وكان عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي(١١٧هـ) أول من بَعَجَ النحو ومدّ القياس وشرح العلل[٣].

ولأهمية القياس في النحو عرّف بعض النحاة النحو بأنه: "علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[٤]، ونقلوا عن الكسائي (١٨٩هـ) أنه يقول:

إنّما النحوُ قياسٌ يُتَّبَع وبهِ في كلِّ علمٍ يُنْتَفَعْ[٥]

ومن قوّة القياس عند النحاة أنّهم عدّوا ما قيس على كلام العرب هو من كلام العرب، وقد روى السيوطي (٩١١هـ) عن المازني (٢٣٦ هـ)، قوله إنّ: "ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[٦].

وقد اهتم سيبويه بالقياس واستعان به في تقرير أصول النحو التي بنى عليه قواعده وأحكامه، وكتابه خير دليل على ذلك لاعتماده على القياس في جميع أبوابه النحويّة أو

---

(1) السيوطي، الاقتراح، ص٧٠.
(2) الأنباري، لمع الأدلة، ص٩٣.
(3) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٧٣م، ص٣١.
(4) السيوطي، الاقتراح، ص٧٠.
(5) المصدر نفسه، ص٧٠.
(6) المصدر نفسه، ص٧٩.

الصرفيّة أو اللغويّة(١). فالقياس على كلام العرب منظومه ونثره في بناء القواعد لا يخلُ منه باب من الأبواب. وقد يكون الباب بكامله قياسًا كما في باب "ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجئ في الكلام إلا نظيره من غير المعتل"(٢)، ولما كان القياس هو حمل الكلام على ما كان مسموعًا في عصور الاحتجاج فلا بدّ له من أركان يجب توافرها فيه كي تصحّ عملية القياس، وهذه الأركان كما يراها النحويون أربعة(٣): أصل وفرع وحكم وعلة جامعة.

وثمة نوعان من القياس، النوع الأول: القياس الاستعمالي: وهو أن يحذو المتكلم حذو غيره من أبناء الجماعة اللغوية، ويسعى المعلم إلى تدريب تلاميذه عليه؛ لأنه وسيلة كسب اللغة منذ الطفولة(٤)، والنوع الثاني من القياس فقد سبق ذكره، وهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه(٥).

كان ابن مالك يقدم فيضًا من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والشعر العربي، وكلام العرب المنثور لتأييد رأيه، فإن لم يجد نصًّا فيما هو بصدده اتجه إلى القياس يتخذ منه حجته، ودليله، والأسباب التي تدعو إلى الأخذ به، ويفند رأي مخالفه بأسلوب علمي سليم(٦).

---

(1) ينظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص٥١.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (قيس).

(3) ينظر: الأنباري، لمع الأدلة، ص٩٣، والسيوطي، الاقتراح، ص٧١.

(4) ينظر: حسان، تمام، الأصول دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، ص١٧٤-١٧٧، والباس، منى، القياس في النحو، ط١، دار الفكر، الدار البيضاء، ١٩٨٥، ص٩.

(5) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، ص٧٠.

(٦) ابن مالك، شرح التسهيل١ /٣.

الإجماع

يُعَدُّ الإجماع واحدًا من الأصول النحوية وأدلته المهمة. والإجماع لغة: جمع أمره، وأجمع عليه: عزم عليه، قال الفراء: الإجماع الإعداد والعزيمة على الأمر(١).

والإجماع اصطلاحا: هو إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة، وإجماع العرب أيضا حجة كما يقول السيوطي (٩١١ هـ)(٢).

وقد اتخذ النحاة الإجماع دليلا، واستفادوا منه واعتمدوا عليه، واستدل به النحاة في إثبات آرائهم وأحكامهم النحوية، أو في الرد على مخالفيهم في الآراء النحوية.

وقد ذكر سيبويه الإجماع في كتابه، وعبّر عنه بعبارات مختلفة منها: لفظة أجمعَ، أو مُجمعون أو نحوهما، ومنها تعبيره ب (كل العرب) أو(كل النحاة)، أو نحوهما.

ومما عبر عنه سيبويه بالإجماع قوله في باب (مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه): "والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو (رَدَدْتُ) و(وَدِدْتُ) و(اجتَرَرتُ)... فإذا تحرك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الإدغام"(٣) أما الإجماع عند علماء العربية فقد تحدث عنه السيوطي وعدّ حجة إن أمكن الوقوف عليه، يقول: "وإجماع العرب أيضا حجة، ولكن أنى لنا بالوقوف علية ؟ ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم

(1) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (جمع).

(2) ينظر: السيوطي، الاقتراح، ص٦٦-٦٧.

(3) سيبويه، الكتاب ٣/٥٢٩- ٥٣٠.

فيسكتون عليه. قال ابن مالك: استدل على جواز توسيط خبر (ما) الحجازية ونصبه"[١]، يقول الفرزدق: [البسيط][٢]

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرُ

استصحاب الحال

جاء في لسان العرب مادة (صحب): واستصحب الرجل: دعاه إلى الصحبة، وكل ما لازم شيئا فقد استصحبه[٣].

أما في اصطلاح النحويين، فإن استصحاب الحال كما عرّفه أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) بقوله: "وأما استصحاب الحال فهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر إنما كان مبنيا؛ لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يُعرب منها: نسبة الاسم، ولا دليل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء"[٤].

وقد استدلّ سيبويه بهذا الدليل في مواضع كثيرة من كتابه وإن لم يصرّح به، ولم يُسمّه استصحاب حال أو استصحاب أصل كما هو عند البصريين والكوفيين وغيرهم من النحاة. ولو تتبعنا المواضع التي استدلّ عليها سيبويه باستصحاب الأصل فيها لوجدناها كثيرة. وقد استدل به ابن مالك في رده على من قال أن (كان وأخواتها) لا تدل على الحدث فقال:

---

(١) السيوطي، الاقتراح، ص٦٧.

(٢) الشاهد من شرح شواهد المغنى للسيوطي، ٢٣٧/١، ومن شواهد سيبويه، الكتاب ٦٠/١ ، وهو من قصيدة يمدح الفرزدق فيها عمر بن عبد العزيز.

(٣) ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**: (صحب).

(٤) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد، **الإغراب في جدل الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧١، ص٤٦، وينظر: السيوطي، **الاقتراح**، ص١١٣.

"من قال إن كان وأخواتها لا تدل على الحدث فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فلا يقبل إخراجهما عن الأصل إلا بدليل"(١).

التعليل

يُعدُّ التعليل جزءًا من النحو العربي، نشأ معه مساندًا للقاعدة النحويّة، يقدم لها التفسير الأول، فكل قاعدة لا بدّ لها من علّة. والتعليل في اللغة مصدر الفعل (علّل)، ومعناه السقيُ بعد سقْي، وجَنْيُ الثمرة مرّة بعد أخرى، والعِلّة -بالكسر- المرضُ، وحدث يشغل صاحبه عن وجهة تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول(٢).

وفي الاصطلاح هو بيان علة الشيء، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر، ويطلق على ما يُستدلّ فيه من العلّة على المعلول(٣). والتعليل في النحو هو تفسير اقتراني يُبيّن علّة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامّة(٤). والتعليل هو بيان سبب ابتداع العرب ظاهرة لغوية(٥).

---

(١) ينظر: السيوطي، الاقتراح ،ص١١٣.

(2) ينظر: الجوهري، أبونصر إسماعيل بن حماد، **الصحاح**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ومحمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٥/٤١، وابن منظور، **لسان العرب**: (علل).

(3) ينظر: التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**،تحقيق علي دحروج،الطبعه الاولى ٤٨٩/١.

(4) الملخ، حسن خميس سعيد، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق، عمان، ط١، ٢٠٠٠، ص٢٩ .

(5) الكندي، خالد سليمان بن مهنا، **التعليل في النحو في الدرس اللغوي**، دار المسيرة، عمـــان، ط١، ٢٠٠٧، ص١٢٣.

وترتبط البداية الحقيقية للتعليل بعبدالله بن زيد المعروف بابن أبي أسحق الحضرمي المتوفى (١١٧هـ)، فقد قيل: "إنه أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل"[١]، وفي رواية: "ومدّ القياس وشرح العلل"[٢].

وقد بدأ التعليل في النحو تفسيرًا أوليًا تعليميًا؛ لأن التعليل توأم النحو في نشأته، ولد معه مساندًا للقاعدة النحوية، يقدم لها التفسير الأولي في وجه السؤال (لماذا). ثم أصبح تفسيرًا نظريًا يميز بين نحو الطلبة المتعلمين ونحو الباحثين المتخصِّصين، وينسجم كلا المستويين طبيعة العقل البشريّ الذي ربط الأشياء ربطًا جليًا، وينسجم طبيعة النفس التي تأنس بثبوت الحكم النحويّ بالتعليل[٣]. وربما يعود السبب إلى أن العلل وجوه إقناعية اجتهادية.

وتكاد كتب النحاة تكون مبنيّة على التعليل والحوار وخاصة كتاب سيبويه. فكان سيبويه يكثر من التعليلات المتتابعة، ولا تكاد تمر مسألة أو حكم إلا ويُعلل. وكان سيبويه يشرح ويعلل ويبرهن جواز حكم أو امتناعه، باستخدام عبارات التمثيل الصناعية التي تستعملها العرب، وتوضحها في تثبيت الحكم[٤].

أمّا ابن مالك فقد كان يوازن بين الآراء المختلفة، ويختار أقواها دليلاً، وإن لم يقنعه رأي من العلماء وضع رأيه، ولا يقدم رأيه دون أدلة وبراهين، ولا يميل إلى اتجاه دون أن يسوق الأسباب والعلل[٥].

---

(١) الجمحي، ابن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، قرأه وشرحه محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٩، ١/١٤.

(٢) الزبيدي، **طبقات النحويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ص٣١.

(٣) يُنظر، الملخ، حسن، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص١٦.

(٤) ينظر: الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو العربي، ص٣٥٦.

(٥) ابن مالك، **شرح التسهيل** ١/ ٤٠٣.

العامل

تعدُّ نظرية العامل من الأسس التي قام عليها النحو العربي، وقد وُلدت في مرحلة نشأة النحو العربي، واكتملت قواعده.

وقد عرّف الرّماني (٣٨٤هـ) العامل بقوله: "عامل الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى"[١].

وقد عرّفه الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) بقوله: "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[٢]. أما التهانوي فقد تبع الشريف الجرجاني في هذا التعريف[٣].

وقد عرّفه ابن بابشاذ (٤٦٩هـ) في المقدمة المحسبة بقوله: "العامل هو ما عمل في غيره شيئًا من رفع أو نصب أو جر أو جزم، على حسب اختلاف العوامل"[٤].

وقد عرّفه الرضي الاستراباذي بقوله: "ما به يتقوّم المعنى المُقْتَضَى"[٥].

---

(1) المبارك، مازن، **الرّماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٤، ص٢٥٠.

(2) الجرجاني، الشريف، **التعريفات**، الدار التونسية للنشر، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ١٩٧١، ص٧٨، أو عبدالقاهر الجرجاني، **العوامل المئة في أصول علم العربية**، ص٧٣.

(3) التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** ١٠٤٥/٤.

(4) ابن بابشاذ، **شرح المقدمة المحسبة**، تحقيق: خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٦، ٣٤٤/٢.

(5) الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح الرضي على الكافية**، يوسف حسن عمر، منشورات خاصة، ط٢، ١٩٩٦، ٧٢/١. وللمزيد حول العامل ومفهومه، وما يرتبط بهما، ينظر مثلا الأنصاري، وليد عاطف، **نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا**، دار الكتاب الثقافي، اربد- الأردن، ٢٠٠٢، ص٤٩، والسيد، عبد الحميد مصطفى، **نظرية العامل في النحو العربي** ودراسة التركيب، كليه العلوم والأداب، الجامعة الهاشمية، مجلة جامعة دمشق، المجلد١٨، العدد(٣-٤)، ٢٠٠٢.

وقد أرسى الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) الدعائم الأولى لنظرية العامل، إذ إنه أول من ذكر العوامل، من ذلك مثلا كلامه في عمل إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ، قال سيبويه: "زعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيد. إلا أنه ليس لك أن تقول: كأنّ أخوك عبدالله"(١).

وقد اعتمد سيبويه على العوامل في مباحثه النحوية، والدارس لكتاب سيبويه يرى أنّ العوامل ناشره ظلالها على أبواب الكتاب كله.

فهذه أصول النحو ومصادر الاحتجاج الذي اعتمدها النحاة في جمع مادتهم اللغوية وتثبيت قواعدهم وأحكامهم النحوية.

ولكن الدارس للكتب النحوية منها: الكتاب لسيبويه، وشرح التسهيل لابن مالك، يجد عددًا ضخمًا من العبارات التمثيلية المصنوعة والموضوعة، التي صنعها النحوي ووضعها من إنتاجه الفكريّ. إذ تندرج تحت كل باب من أبواب النحو عدد من العبارات التمثيلية المصنوعة وهي عادة مرتبطة بقوله: "وتقول"، أو "مثل ذلك"، أو "ومن باب ذلك قولك"، فالعبارة التمثيلية المصنوعة تندرج تحتها عبارات تمثيلية إيجابية، أي مطابقة للقاعدة النحوية وهذه العبارات قد دُرست من قِبل الباحثة حنان البدارنة بعنوان "عبارة التمثيل عند سيبويه باب التوابع أنموذجًا"(٢)، وعبارات تمثيلية سالبة أي مخالفة للقاعدة النحوية وهي مجال بحثنا في هذه الدراسة.

---

(١) سيبويه، الكتاب ١٣١/٢.

(٢) رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠٠٨م.

وتندرج كلمة **مصنوع** تحت الأصل صَنَعَ، ويقال: صَنَعَه يَصْنَعُه فهو مصنوع وصُنْعٌ، عَمِلَه[١].

ويقال: صَنَعَ وهو عمل الشيء صنعًا[٢]، والصنع بالضم مصدر صَنَعَ، و صَنَعَ به صنيعا قبيحًا، أي: فعل[٣]. إذن فالمصنوع من صَنَعَ الشيء عمله. ويطلق أحيانًا الموضوع بمعنى المختلق.

أمّا مفهوم **المصنوع** في الاصطلاح اللغوي فهو الذي يورده صاحبه وينظمه على أنه عربي فصيح ليوافق قاعدة نحويّة أو صرفيّة أو يخالفها[٤].

---

(1) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: (صنع).

(2) ينظر: ابن فارس، أبو الحسن أحمد، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: وضبط عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٣، ٣/٣١٣، ١٩٩١: (صنع).

(3) ينظر: الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار **الصحاح**، علي بترتيبه محمود خاطر، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٠م، ص٣١٧: (صنع).

(4) ينظر: السيوطي، **المزهر في علوم اللغة**، ص٣٠٤.

الفصل الأول

العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية

١. المثال في اللغة.

٢. المثال في الاصطلاح.

٣. الفرق بين الشاهد والمثال.

٤. خصائص العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية.

٥. أهمية العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية.

٦. علاقة العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية بالسماع.

٧. علاقة العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية بالقياس.

٨. مصطلحات التحكيم في العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية عند ابـــن مالك.

٩. العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية والدلالة.

الفصل الأول

العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية

المثال في اللغة

عَرّف ابن منظور المثال بأنه: المقدار والقالب الذي يُقدّر على مثله، والجمع أمثلة[1].

المثال في الاصطلاح:

عَرّفَ التهانوي[2]، المثال بأنه: "الجزئي الذي يُذكر لإيضاح القاعدة، وإيصاله إلى فهم المستفيد، كما يُقال الفاعل كذا ومثاله: "زيدٌ" في ضرب زيدٌ"[3].

ويُطلق التمثيل على نصوص متجاوزة عصر التوثيق، أو مصنوعة للبيان والإيضاح، ويُستعمل في الأمثلة الصناعية منسوبة عادة إلى "زيد وعمرو" لتوضيح القواعد وبيانها، ويستعمل كذلك في سوق النصوص، والتعليق عليها لمن جاوزوا عصر الاحتجاج من الشعراء والناطقين باللغة، أمثال أبي نواس، وأبي تمام، والبحتري، والمتنبي[4].

وبناءً على ذلك يمكن تعريف المثال بأنه تراكيب أو عبارات وضعها أو صنعها النحاة من إنتاجهم الفكري لتمثيل القاعدة النحويّة، وبيانها وإيضاحها، وهذه العبارات مطابقة للقاعدة النحويّة.

---

(1) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة مَثَلَ، ص٦١٢، أ-ش.

(2) لا يوجد تاريخ وفاة للتهانوي في المصادر والمراجع، وقيل إن التهانوي بقي حيًا حتى بعد ١١٥٨هـ. يُنظر: سيرة التهانوي في مقدمة كشاف اصطلاحات الفنون، ج١، أ- ش.

(3) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، (ص-ي)، ١٩٩٦م، ١٤٤٧/٢.

(4) يُنظر: عيد، محمد، الرواية والاستشهاد باللغة، عالم الكتب، ١٩٧٦م، ص١٠١.

أمّا الأمثلة المخالفة للقاعدة النحويّة فيمكن تعريفها بأنها عبارات أو تراكيب وضعها النحاة لما يناقض القاعدة النحويّة لتوضيح ما يجوز. أو هي أساليب خرجت عن القاعدة النحويّة وقد صاغها النحاة لإظهار الحالات التي تخالف إعمال القاعدة، وإنما جاءت لتوضيح القاعدة، وبيانها[١].

الفرق بين الشاهد والمثال

الشاهد في اللغة: هو اللسان، من قولهم: لفلان شاهد حسن؛ أي: لسان مبين وتعبير حسن، وعبارة جميلة، والشهادة خبر قاطع، واستشهده سأله أن يشهد[٢].

والشواهد في الاصطلاح النحويّ هي: نصوص عربيّة موثقة يسوقها علماء اللغة عن الناطقين بها لإثبات القواعد النحويّة وتقعيدها. فالشواهد أخبار قاطعة موثقة[٣].

والفرق بين الشاهد والمثال أن الشاهد هو: الجزئي الذي يُذكر لإثبات القاعدة كآية قرآنية، أو قول من أقوال العرب الموثوق بعربيتهم سواء أكان شعرًا أم نثرًا أم قولًا سائرًا. والمثال هو الجزئي الذي يُذكر لإيضاح القاعدة وبيانها وإيصالها إلى فَهْم المتعلم والمستفيد، فإن كل ما يصلح شاهدًا يصلح مثالًا وليس العكس[٤].

---

(١) يُنظر: الجارحي، رسمية طرّاف حسين، أمثلة النحاة ودورها في صناعة النحو وتعليمه، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٠م، ص٨٣.

(٢) يُنظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (شهد).

(٣) يُنظر: الجارحي، رسمية، أمثلة النحاة ودورها في صناعة النحو وتعليمه، ص٩.

(٤) يُنظر: التهانوي، الكشاف، ص١٤٤٧.

والاستشهاد هو الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر أو نثر[1]. والهدف منه تأصيل المسائل النحوية وبناء القواعد.

ويتضح لدارس النحو أن للشاهد من القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب شعره ونثره في عصر الاحتجاج أهمية كبيرة في تثبيت القواعد النحوية وتقريرها، ومن هنا كان على النحويّ الذي يريد إثبات قاعدته أن يأتي بشاهد أو حجة ليكون دليلًا قويًا على صحة قاعدته، لا سيما إذا كان فيها اختلاف في الآراء، أو كانت خارجة عن القياس.

إن الفرق بين ما يقع في دائرة الاستشهاد، وما يقع في دائرة التمثيل يعود إلى نوع النص وزمنه، فإذا جاء النص على لسان العرب الموثوق بعربيتهم في عصر الاحتجاج فهو من النوع الأول، ومقدّم على الثاني؛ لأنه دليل نقلي مأخوذ من واقع اللغة، وأحوال العرب في مخاطباتهم في مختلف شؤون حياتهم، ينبغي احترامه، وما ثبتت القواعد إلاّ باستقراء الشواهد شعرًا أو نثرًا[2].

أمّا إذا كان النص من صناعة النحوي نفسه أو أنه أورده ممن لا يحتج بكلامهم جاء به لتوضيح وبيان قاعدة نحوية قائمة على شاهد لغرض تعليمي، فهو يندرج تحت التمثيل للقواعد النحوية.

والمثال يُستنبط من القاعدة النحويّة، وحاول النحاة صنع المثال الذي يقترب من واقع العرب في كلامهم.

---

(1) يُنظر: عيد، محمد، الرواية والاستشهاد باللغة، ص١٠٢.

(2) يُنظر: النايلة، عبد الجبار علوان، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص٢٢.

"فالتمثيل النحويّ لا يقتصر على عصر من العصور، ولا على مستوى من المستويات، إذ يُمكن التمثيل في عصر بنصوص العصر، كما يمكن التمثيل بنصوص سابقة عليه"[1].

فالاستشهاد يختلف عن التمثيل؛ لأن الاستشهاد تُراعى فيه النصوص اللغوية التي بُنيت عليها القواعد النحوية، ويتضمن ذكر أدلة القواعد، على حين لا تُقدم الأمثلة دليلًا لها، ومن هنا يظهر لنا الفرق بين الاستشهاد والتمثيل، فالاستشهاد استدلال بقول من يحتج به، والتمثيل استدلال بالأمثلة والأقوال التي لا يحتج بكلام أصحابها[2].

خصائص العبارة الممثلّة لمخالفة القاعدة النّحويّة

إن لعبارة التمثيل التي جاء بها النحاة أهمية كبيرة، فقد أكثروا من إيرادها في كتبهم النحوية لبيان قواعد تركيب الجملة العربية وإيضاحها، وقد اعتمد ابن مالك في بحثه في "شرح التسهيل" منهج الاستقراء والتطبيق، والاعتماد على التمثيل في رسم الحقائق النحويّة، وجعلها في متناول القارئ، وقد يُكثر ابن مالك في بعض الأحيان من ذكر الأمثلة المسموعة من آيات قرآنية، وأبيات شعرية، وكلام عربي مسموع. ويعتمد ابن مالك في شرحه بعض الأبواب النحويّة على العبارات التمثيلية المطابقة للقاعدة النحوية، والعبارات المخالفة لها اعتمادًا كبيرًا.

ولو نظرنا إلى العبارات التمثيلية المخالفة للقاعدة النحوية وحتى المطابقة في "شرح التسهيل" لابن مالك لوجدنا أنها تمتاز بمزايا عديدة، وهي السهولة والوضوح، والقدرة على الإبانة والإيضاح، فهذه العبارات جاءت سهلة وواضحة لا غموض فيها نحو "حملتُ الجبل"

---

(1) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣م، ص٢٤٦.

(2) يُنظر: المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

مستقيم كذب[1]، و "بهل زيد مررت؟" لا تقول[2]. وكما تمتاز بالقصر والإيجاز؛ فغالبها جمل قصيرة موجزة نحو: "قام الهندات" لا يُستباح[3]. و "قامت الزيدون" لا يجوز[4]. وكما تمتاز هذه العبارات بخلوها من الكلام الغريب، فهي مأخوذة من واقع الكلام المستعمل نحو: "سأحمل الجبل أمس" محال كذب[5]. كان زيدًا إلا قائمًا" لا يُقال[6]. وهناك الكثير من هذه العبارات المخالفة للقاعدة النَحويّة.

أهمية العبارة الممثّلة لمخالفة القاعدة النّحويّة:

أكثر النحاة من هذه العبارات التمثيلية المخالفة للقاعدة النحوية، وهي عبارات افتراضية لم يسمعها النحاة عن العرب، ولكن أشاروا إليها إشارات واضحة محذرين من استخدامها؛ لأنها أساليب خرجت عن القاعدة النحويّة، وقد صاغها النحاة لإظهار الحالات التي لا يجوز فيها إعمال القاعدة، وتكثر هذه العبارات في توضيح القواعد النحويّة، فهي زاخرة في كتب النحاة وخاصة الكتاب لسيبويه. وكما نجدها تكثُر كثرة لافتة في كتاب "شرح التسهيل" لابن مالك إذ بلغ عددها مائتين وسبع عبارات. وقد أكثر ابن مالك من هذه العبارات لما لا يجوز لتوضيح ما يجوز، وقد عبّر عنها ابن مالك بتعبيرات مختلفة مثل: "لم يجز" و "لا يجوز" و "مُحال" و "لم يستقم"، و "غريب"، و "قبيح"، و "لا يُقال" وغير ذلك، وهو بذلك يسير على نهج سيبويه.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ١٤.
(2) ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ٢٤٨.
(3) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٤٦.
(4) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٤٦.
(5) ابن مالك، شرح التسهيل ١/١٤.
(6) ابن مالك، شرح التسهيل ١/٣٣٩.

وتظهر أهمية العبارات التمثيلية المطابقة للقاعدة النحويّة في إيضاح القواعد النحوية وبيانها؛ لأنها عبارات تمتاز بالسهولة والوضوح، وتعين المتعلمين على فهم القواعد النحوية وإدراكها؛ إذ تساهم في تبسيط القاعدة وتفسيرها وإيصالها إلى فهم المتعلم أو المتلقي، وتخدم الطلاب والمتعلمين كثيرًا، وتسّهل على المتعلم القاعدة؛ لأن المتعلم يُريد مثالًا سريعًا قريبًا، فليس جميع المتعلمين لديهم القدرة على حفظ آيات من القرآن الكريم، أو أبيات من الشعر(١). فالعبارة التمثيلية المصنوعة يستطيع أي متعلم أن يصوغها أو يفهمها، لذلك انتشرت هذه العبارات بكثرة في كتب النحاة، كشرح التسهيل لابن مالك.

إن للعبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية أهمية أخرى تتمثل في أنها تأتي لتقريب القاعدة من أذهان المتعلمين وترسيخها وبيانها، وتوضيح ما يجوز، فعن طريق ما لا يجوز يَعرف الطالب أو المتعلم ما يجوز.

وتعد هذه العبارات المخالفة للقاعدة النحوية حلقة وصل بين القديم والحديث، إذ دخلت إلى المناهج المدرسية في قواعد اللغة العربية، وتأتي هذه العبارات بعد التطبيقات والتمارين، وذلك عن طريق استخراج الخطأ من العبارات ثم تصويبه مع التعليل. إذ يتم شرح القاعدة وإعطاء أمثلة عليها ثم أنشطة وتمارين، ومن ضمن هذه التمارين يؤتى بأمثلة خرجت عن القاعدة وهو ما يسمى بالخطأ النحوي، ثم يُطلب من الطالب استخراج ذلك الخطأ ثم تصويبه، مع التعليل بناءً على القاعدة النحوية التي تعلمها، واستخراج الخطأ وتصويبه يسمى بالتغذية الراجعة في الأساليب التربوية.

---

(١) للاستزادة يُنظر: البدارنة، حنان أمين، عبارة التمثيل عند سيبويه باب التوابع أنموذجًا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠٠٨م، ص٣٩.

وهذا التمثيل المناقض للتقعيد يتمثل في التراكيب التي يفترضها ابن مالك ويتصورها، لكي لا يُفهم التقعيد بشكل خاطئ، ولكي يميّز المتعلم بين الأنماط الجائزة والأنماط غير الجائزة.

علاقة العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية بالسماع:

أكثر ابن مالك في كتابه "شرح التسهيل" من العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية بشكل واضح، وتوصف هذه العبارات بأنها عبارات افتراضية مناقضة للتقعيد لم يسمعها ابن مالك عن العرب، وهي تتمثل في العبارات التي يفترضها ابن مالك، وعبّر عنها بتعبيرات مختلفة مثل: لا "يجوز" أو "قبيح" أو "محال"، وغير ذلك. فالأحكام من هذا القبيل تأتي مرتبطة بعبارات متصورة، يفترضها ابن مالك لكي لا تُفهم القواعد النحوية بشكل خاطئ، ولكي يميّز بين الأنماط الجائزة والأنماط غير الجائزة المقاربة لها(١).

وأشار ابن مالك إلى هذه العبارات إشارة واضحة محذرًا من استخدامها؛ لأنها خرجت عن القواعد النحوية ولم تسمع عن العرب، وقد صاغها ابن مالك لإظهار الحالات التي لا يجوز فيها إعمال القاعدة.

ولهذه العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية أهمية لا تقل عن أهمية العبارات التمثيلية المطابقة للقاعدة النحوية. فكلاهما يوضح أن القاعدة النحوية وبيانها.

---

(١) يُنظر: رباع، محمد، السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه، إشراف: سمير استيتية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٢، ص٢٤٩.

علاقة العبارة الممثّلة لمخالفة القاعدة النحوية بالقياس.

عرف النحاة نوعين من القياس هما: القياس النحوي[1]، والقياس الاستعمالي: وهو انتحاء كلام العرب، وبهذا لا يكون القياس نحوًا وإنما يكون تطبيقًا للنحو، وهو نفسه الذي يسعى المعلم إلى تدريب تلاميذه عليه في حُجرة الدراسة؛ لأنه وسيلة كسب اللغة منذ الطفولة، والقياس الاستعمالي يتم بناءً على قاعدة حاضرة يتعلمها المتعلم والقارئ، فهو قياس تطبيقي يضمن للمتعلم اكتساب اللغة ومعرفة قواعد النحو[2].

ومن طبيعة هذا القياس أن يفتح أمامنا جملًا لا حصر لها، بالنمط الواحد، مما يدل على القوة الإنتاجية للنحو التي توضح أنه صناعة لا معرفة.

فثمة علاقة وثيقة بين العبارة التمثيلية المطابقة للقاعدة النحوية والقياس، ونستطيع القول بأن العبارة التمثيلية بحد ذاتها قياس إنشائي، فهي قياس أنماط على أنماط مطابقة لها في القاعدة[3].

التمثيل الذي جاء به ابن مالك من باب التصوّر والافتراض مكّنه من توضيح ما لا يجوز، ولعزله عمّا يجوز. يقول محمود ياقوت بعد دراسة التجريب عند النحويين: "يُعدُّ النحو أحد المستويات الأساسية في الدرس اللغوي، وهو يلقى عناية كبرى من اللغويين المحدثين، ولكي يكون النحو دقيقًا يلجأ الدارس إلى بعض الإجراءات والاختبارات التي تساعد في تلك

---

(١) السيوطي، الاقتراح، ص٧٠.

(٢) يُنظر: حسان، تمام، الأصول، ص١٧٤– ١٧٧، وإلياس، منى، القياس في النحو، ص٩.

(٣) للاستزادة يُنظر: البدارنة، حنان أمين، عبارة التمثيل عند سيبويه "باب التوابع أنموذجًا"، إشراف محمد خلف الهزايمة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ت٢٠٠٨م، ص٣٧.

الدقة، ولذلك ليس غريبًا أن يدرس النحو الجمل غير الصحيحة نحويًا، حتى يصل إلى الدقة من حيث صياغة القواعد والقوانين الخاصة بتركيب الجملة[1].

وتزداد أهمية هذا النوع من التمثيل كلما اشتدّ التقارب والتجاذب بين الأنماط اللغوية، فيلجأ إليه لتقنين التقعيد وصونه عن إدخال ما ليس منه فيه؛ لمنع المحاكاة الخاطئة له، ولم يكن تعلم اللغة عند ابن مالك مقصورًا على تطبيق التقعيد ومحاكاته، فالتعلم الأمثل يتم عن طريق الصواب والخطأ، وهذا ليس فلسفة تربوية حسب، وإنما هو واقع مقروء في كينونة اللغة في استخدام أبنائها، فالإمكانات اللغوية التي يحتكم إليها الطفل في صياغة تراكيبه تقوده أحيانًا إلى الإهدار الخاطئ بها، وهو في دور النشوء، ومما لا شك فيه أن إمكانات التقعيد النحوي حين يقصد بها التعليم، تنطوي ضمنًا على مواقف مشابهة لهذا الموقف، ومن الممكن أن تقود المتعلم إلى القياس الخاطئ على ما لديه من مخزون[2]، وربما لمس ابن مالك هذا الأمر، ليس في معاينته للأخطاء الشائعة في عصره وحسب، وإنما في معاينته لتجاذب الأنماط اللغوية، وتأثير بعضها في بعض وحمل بعضها على الآخر، مما قاد إلى التوهم في أنماط تركيبية مشبهة لأنماط أخرى.

فهناك بعض العبارات استعان بها النحاة بالقياس لإجازتها، ومن تلك العبارات ما يلي:

أعطيتهوك لم يجز[3].

---

(1) ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه، دراسة لغوية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، ت ١٩٨٠م، ص٥٨.

(2) رباع، محمد، السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه، رسالة ماجستير، اليرموك، اشراف الدكتور سمير استيتية، ١٩٩٢م، ص ٢٥٤.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل ١/ ١٤٨.

وأعطاكني قبيح ولا تتكلم به العرب[١].

وأعطاهوك قبيح ولا تتكلم به العرب[٢].

وهذه التراكيب لم يجزها سيبويه وفاقًا للمسموع واقتصارًا عليه، ولكن أجازه غيره قياسيًا، وفي ذلك يقول ابن مالك نقلًا عن سيبويه: "فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل المخاطب فقال: أعطاهوك، فهو قبيح لا تتكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه"[٣].

والصحيح نحويًا أن يُقال:

أعطاك إياي

أعطاه إياي

فهذا كلام العرب.

ويقول ابن مالك: "فكل ضمير تراه كهاء أعطيتكه، في كونه ثاني منصوبين بفعل غير قلبي، فهو جائز الاتصال والانفصال، واتصاله أجود، ولذلك لم يأتِ في القرآن الكريم إلا متصلًا[٤] كقوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٣][٥].

---

(١) المرجع السابق ١/١٤٨.

(٢) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٣) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٤) الأنفال، آية ٤٣.

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل ١/١٤٩.

وأولى ابن مالك عناية فائقة لهذا الجانب من التمثيل محاولًا التمييز بين مخرجات التقعيد المتّسقة، وغير المتّسقة من جانب، والتمييز بين الأطر المتشابهة التي يتحكم المعنى في توجيهها، والأطر التي تظهر لهذا المظهر، أو التي تبدو مشابهة لتقعيد ما فيما يخص الأنساق التي يؤشر بعضها في بعض، ومجمل المواطن التي يمثل فيها ابن مالك بهذه الصورة هي من المواطن التي تبدو مليئة أو منطوية على تداخلات بين الأنماط اللغوية، حيث أفاد ذلك. "فائدة حقيقية في توضيح القواعد الخاصة بتركيب الجملة العربية، وكذلك في تقريب تلك القواعد من أذهان المتكلمين باللغة المستَعملين لها"[(١)].

مصطلحات التحكيم في العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية عند ابن مالك

قد استخدم ابن مالك في "شرح التسهيل" مجموعة من الأحكام ليبين أن تركيبًا معينًا غير صحيح نحويًا مثل[(٢)]: الضعيف، والقبيح، ونادر، ويخطئون، ولا يقال، ولم يجز، وغيرها الكثير من المصطلحات. والتراكيب التي يحكم عليها ابن مالك بهذه المصطلحات تأتي خارجة على الأنساق اللغوية التي كان ينبغي أن توافقها، أو تتراءى له بهذا المظهر حين يفترضها، ويبين جودتها، إذا لم يكن هذا الافتراض مسموعًا عن العرب؛ أي أن هذه المصطلحات تشير إلى أن تركيبًا معينًا غير صحيح نحويًا.

وهذه الأحكام تطرد اطرادًا كبيرًا، فلا تخلو صفحة منه من واحدة أو أكثر من هذه الأحكام، فإن خلت صفحة أو صفحات منها جاءت أخرى في كل واحدة خمسة أحكام أو أكثر، ونلحظ ذلك من خلال إحصاء تلك المصطلحات والعبارات وذلك بتكرار الصفحة إذ ترد فيها أكثر من عبارة مخالفة للقاعدة النحوية.

---

(١) ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة، نحويًا في (الكتاب لسيبويه)، دراسة لغوية، ص١٧٠.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١/ ٢٧٥، ١٤٨، ٨٠، ٦٣.

وأحصت الباحثة تلك المصطلحات والعبارات مع إثبات أرقام الصفحات التي وردت فيها حتى يسهل الرجوع إليها في كتاب "شرح التسهيل"[1].

١) لا يقال:

ج١/ ٣٢٦، ٣٢٦، ٣٣٩، ٣٣٩.

ج٢/ ٢٤، ٤٦، ٥٨، ٥٩، ٥٩، ١٠٩، ١٢٨، ١٢٩، ١٢٩، ١٧٧، ١٩٢، ٢٢٣، ٢٢٣، ٢٨٧، ٢٩٥، ٣١٥، ٣٢٠، ٣٥٩، ٣٦٨، ٣٦٨، ٣٨٤، ٣٨٤، ٤٠٢، ٤٠٢، ٤٠٢، ٤١٨، ٤١٨، ٤٣٤، ٤٣٤، ٤٣٦، ٤٣٦.

ج٣/ ١٢، ٩١، ٩١، ١٠١، ١٠١، ١٠٦، ١٠٦، ١٠٧، ١٥٢، ٢٥٦، ٢٥٦، ٢٥٦، ٢٧٢، ٢٧٢، ٢٧٢، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٤، ٣١٢، ٣١٢، ٣١٢، ٣١٢، ٣١٢.

٢) لم يقولوا:

ج١/ ٩٢

ج٢/ ٣٧٨، ٣٩٩، ٣٩٩.

٣) لا يقول:

ج٢/ ١٣٤.

٤) لم يقل/

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل لتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيّد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

ج٣/ ٢٧٥.

٥) لا تقول/

ج٢/ ٢٣، ٣٧٧، ٣٧٧.

٦) لا يقولون/

ج٢/ ٣٧٨، ٤٣٠.

٧) مستقيم كذب

ج١/ ١٤.

٨) مستقيم قبيح

ج١/ ١٤.

٩) غير مستقيم ج١/ ١٦٠.

١٠) لم يجز.

ج١/ ٦٥، ٢٦٧، ٢٦٧، ٢٨٥، ٢٨٥، ٣٦٣، ٣٨١، ٣٤٣.

ج٢/. ٦٥، ١١١، ١١٨، ١٢٣، ١٢٣، ١٣٢، ١٥٣، ٢٠٢، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٥٩، ٣٠٤، ٣٤٣، ٣٦٦، ٣٧٢، ٣٩٩، ٣٩٩، ٣٩٩٩، ٤٢١، ٤٤٤.

ج٣/ ١٠٢، ١٥٠، ١٥١، ١٦١، ١٧٦، ١٧٦، ١٩٠، ٢١٦.

١١) لا يجوز

ج١/ ٢٨٢، ٢٨٥، ٣٦٣، ٣٩٤.

ج٢/٤٦، ٥٤، ٥٤، ٦٠، ٦١، ٢١٢، ٢٢٠، ٢٢٠، ٢٢٠، ٣٣٥، ٣٨٠.

ج٣/ ٨٥، ١٦٠.

١٢) لا يجيز

ج٢/ ٥٩.

١٣) غير جائز

ج٢/ ٤، ١٩٣

ج٣/ ٥١، ١٥٩، ١٥٩، ٢٥٩.

١٤) قبيح

ج٢/ ١٩، ١٣٢، ١٣٢، ١٣٦، ١٧٣، ١٨٦، ٢٤٩.

١٥) قبح

ج٢/ ١٧.

١٦) ضعيف

ج١/ ٣٩٦، ٤٢٣، ٤٢٣، ٤٣٢، ٤٣٢.

ج٢/ ١٨٥، ٢١١.

17) ضعف

ج٢/ ٤٨، ٤٨، ١١٨، ٢٣٠.

ج٣/ ٥٠، ١٥٢.

18) خطأ

ج١/ ١٤.

ج٣/ ٩

19) يخطئون

ج٢/ ٢٥٢

20) غلط

ج١/ ٤٣٣.

21) لم يجب

ج١/ ٢٦٧، ٢٦٨.

22) لم يصلح

ج٣/ ٣٧، ٣٧.

23) لا يصلح

ج١/ ٢٨٧، ٤١٦

ج٢/ ١٣٤.

٢٤) لم يصح

ج٢/ ١٢٧، ١٩٢.

٢٥) لا يصح

ج٢/ ٣٠٧، ٣٠٧.

ج٣/ ٢٨٦.

٢٦) غير صالح

ج١/ ٢٦٨.

ج٣/ ١٨٧.

٢٧) محال

ج١/ ١٤، ١٤

ج٢/ ٢٧٣، ٢٧٣.

٢٨) مردود

ج٣/ ١٦٥.

٢٩) ممتنع

ج٢/ ١٨٤.

٣٧) لا يُستباح

ج٢/ ٤٦.

٣٨) لم يستعمل

ج٣/ ١٩٢، ١٩٢.

٣٩) لم يُحك

ج٣/ ٢٧٦.

٤٠) شذوذ

ج٢/ ٣٧٢، ٣٧٢.

٤١) شاذ

ج٣/ ٢٤٤.

٤٢) شذّ

ج٣/ ٣١٢، ٣١٢، ٣١٢، ٣١٢، ٣١٢، ٣١٢، ٣١٢.

العبارة الممثّلة لمخالفة القاعدة النّحويّة والدّلالة

ربط ابن مالك بين العبارات المخالفة للقاعدة النحوية والمعنى، ولا يمكن دراسة النحو دون الاعتماد على الدّلالة؛ لأن الجمل النّحويّة هي التي لها معنى دلالي، وكذلك لا يمكن الاعتماد على الدلالة دون النحو. وقد ذكر ابن مالك هذه العبارات لكنها قليلة جدًا في كتابه "شرح التسهيل"[1] وهي:

(1) ابن مالك، شرح التسهيل لتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيّد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١) أتيتك غدًا[١].

٢) حملتُ الجبل[٢].

٣) قد زيدًا رأيت[٣].

٤) سأحمل الجبل أمس[٤].

٥) ضربني زيد[٥]. وأنت تريد: ضربت زيدًا.

ويتضح من العبارات أن ثمة تناقضًا من حيث التركيب النحوي، والدلالي، والتحليل الآتي وهذا توضيحه:

أشار ابن مالك إلى التناقض من حيث المعنى؛ وذلك فيما أورده في كتابه شرح التسهيل عن سيبويه من خلال حديثه عن "الاستقامة من الكلام والإحالة"؛ فإن الجملة: "أتيتك غدًا"[٦]. من المحال؛ لأنك تنقض أول كلامك بآخره، وهو تناقض نحوي أيضًا؛ لأن الظرف (غدًا) يستعمل مع فعل يدل على المستقبل؛ ومن هنا فإن الصحيح نحويًا أن يقال:

سآتيك غدًا، أو أتيتك أمس

ومن ثم فإن في التركيب تناقضًا من ناحيتين هما: التركيب النّحويّ والدّلالة.

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل ١/١٤.

(٢) المصدر نفسه، ص١٤.

(٣) المصدر نفسه، ص١٤.

(٤) المصدر نفسه، ص١٤.

(٥) المصدر نفسه، ص١٤.

(٦) المصدر نفسه، ١/١٤.

وأشار ابن مالك في باب الاستقامة من الكلام والإحالة إلى عدم صحة التركيب الآتي من حيث الدلالة: حملتُ الجبل[1]، فهذا كذب وليس بمحال، وهو مستقيم النظم، كذب من حيث المعنى، ويطلق تمام حسان على مثل هذه التراكيب عبارة (المفارقات المعجمية)، وذلك كما في "مات الحجر"، و "فَرِحَ الخشب"[2]. وبعض التراكيب قد تكون "مستقيمة" و "قبيحة" في آن واحد، ومن ذلك: قد زيدًا رأيت[3]. والمستقيم القبيح هو أن تضع اللفظ في غير موضعه[4] وهو يدل على أمرين: أنه مستقيم دلاليًا، فيمكن أن نستدل في المثال السابق على أن المتكلم قد رأى زيدًا.

والثاني: أنه قبيح نحويًا؛ لأن (قد) من خصائص الأفعال؛ أي لا تدخل على الأسماء، وذلك يتصل بتركيب الجملة العربية، والصحيح أن تقول: قد رأيتُ زيدًا.

ونلحظ أيضًا في العبارة الآتية سأحمل الجبل أمس[5].

فهو محال كذب أمّا المحال؛ لأن الظرف (أمس) يستعمل مع فعل في الزمن الماضي، ثم أنه كذب من حيث الدلالة أو المعنى، لذلك أشار ابن مالك في "شرح التسهيل". إلى عدم الصحة من حيث المعنى والتركيب النحوي، والصحيح أن تُستخدم كلمة (غدًا) بدلًا من أمس.

يقول ابن مالك: "وقد زاد الأخفش الخطأ فقال: ومنه الخطأ نحو: ضربني زيد"[6].

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ص١٤.

(2) يُنظر: حسان، تمام، اللغة والنقد الأدبي، مجلة فصول، المجلد الرابع، العدد الأول، ١٩٨٣م، ص١١٧.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل ١٤/١.

(4) سيبويه، الكتاب ٢٥/١-٢٦.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل ١٤/١.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل ١٤/١.

وأنت تريد: ضربت زيدًا. فغلطت: "فإن تعمدت ذلك كان كذبًا"[1].

ونخلص من هذا الجانب أنه لا يمكن دراسة النحو دون الاعتماد على الدلالة أو المعنى؛ إذ استطاع تشومسكي وأتباعه من التحويليين أن يردوا للدلالة اعتبارها وجعلها من أسس النظرية التحويلية، يقول تشومسكي: "إن أي بحث يحاول تحديد الدلالة دون الاعتماد على النحو يُعد عبثًا"[2]. ومن هنا لا يمكن الاعتماد على المعنى وحده حين النظر في الجمل وتحليلها لغويًا أو العكس، بل لا بد من اختلاط المستويين: النحوي والدلالي في هذا الصدد، حيث "إن القبول النحوي لجملة ما لا يتوقف على المعنى المعجمي لعناصر الجملة، ولكنه يرتكن إلى نظام عميق يمتلكه المتكلم، وبه يستطيع أن يميز جملة من أخرى"[3].

ومن الملاحظ أن ابن مالك قد اعتمد على المعنى في رفض بعض التراكيب على الرغم من استقامة نظمها؛ لأن الجمل النحوية هي التي لها معنى دلالي.

أشار ابن مالك في كتابه "شرح التسهيل" إلى عدم صحة بعض العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية معتمدًا على بعض الأسس العلمية، ولم يُلْقِ بحكم من الأحكام، إلا ويؤيده بالدليل على عدم صحته نحويًا.

وتخلص الدراسة إلى أنّ للدلالة دورها في دراسة العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية من حيث اتفاق بعض الكلمات في المعنى بدون الوظيفة النحوية. وكون العبارة غير صحيحة نحويًا، مع وضوح الدلالة مما يؤدي إلى عدم صحتها؛ لارتباط النحو بالدلالة.

---

(1) العسكري، أبو هلال، الصناعتين للكتابة والشعر، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلميــة، بيــروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، ص٨٥.

(2) ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحويًا، ص ٧٣.

(3) الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، الإسكندرية، ١٩٧٧م، ص١١٨.

الفصل الثاني

التحليـــــــل النحـــوي

١) مفهوم التحليل النحوي

- التحليل النحوي في اللغة.
- التحليل النحوي في الاصطلاح.

٢) باب المرفوعات.

٣) باب المنصوبات.

٤) باب التوابع.

٥) باب المجرورات.

٦) علاقة العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية وظاهرة الترتيب.

٧) العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية والبنية العميقة.

الفصل الثاني

التحليل النحوي

التحليل النحوي لغةً واصطلاحًا

يرد مصطلح "التحليل" مضافًا إلى "النحو" مما يدل على أن التحليل مقصور على النحو في هذا المصطلح، ويمثل ذلك جانبي النحو وهما: "الإعراب والصرف" بمفهومهما الواسع الذي يشمل قواعد اللغة سواء أكانت قواعد خاصة ببنية الكلمة صرفيًا، أم قواعد خاصة ببنية الجملة من حيث التركيب، وعلاقة الكلمات بعضها ببعض وتأثير بعضها في الآخر.

ولعلّ الفعل حلّل مأخوذ من الفعل حلّ، وهذا يوجب العودة إلى الأصل المحول عنه(حلّ، حلَلَ) في المعاجم القديمة، ففي معجم العين، قال الخليل (١٧٥ هـ):حلَلتُ العُقدةَ أحلُّها حلًا إذا فتحتها فانحلّت([1]).

والتحليل في أصل اللغة مصوغ من الحَلّ([2])، فيعود في معناه إلى فتح الشيء وفك مغلقاته. فيقال: حَلّلتُ العُقدةَ أحلها، حلاً: إذا فتحتها ونقضتها وأزلت تداخلها. وحل المعدن أو ما يشبهه من الجوامد يَحُلُّه حَلاً أي: أذابه وأزال تماسكه. وحلّلَ الشيء([3]): أرجعه إلى عناصره المكوّنة له، مادية كانت أو معنوية.

---

(1) ينظرك الفراهيدي ، الخليل بن أحمد، العين، ترتيب ومراجعة داوود سلوم، مكتبة، لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م ،(حلل).

(٢) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، مادة (حلّ).

(٣) عبد المسيح، جورج متري، لغة العرب معجم مطوّل لغة العربية ومصطلحاتها الحديثة، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٣م، ٣٢٢/١.

وعليه، يمكن القول إن التحليل يمثل منهجا يرادُ به تقسيم الكل إلــى أجزائــه، و رد الشيء إلى عناصره.

واستطاع قباوه وضع تعريف لمصطلح التحليل يعبر عنه بدقة وهو: "تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد صيغها ووظائفها والعلاقات التركيبية بينها، بدلالة المقام والمقال"[1].

وبحث ابن مالك في شرح التسهيل العبارة الممثلة لمخالفة القاعــدة النحويــة، وهــي العبارة الخاطئة التي تمثل نقيض العبارة المطابقة للقاعدة النحوية التي جــاء بهــا لتوضــيح القاعدة الفصيحة، أو لتعليلها، ولها عبارات دالة نحو: لا يصحّ، ولا يقال، ويمتنع، وخطــأ أن تقول، ومردود، وغيرها من الأحكام.

وعمدت إلى استخراج مواضع التمثيل المخالف للقاعدة النحوية المستهدفة، وبعد ذلك قمت بتصنيف الموضوعات إلى أبواب هي: باب المرفوعات، و باب المنــصوبات، وبــاب التوابع، وباب المجرورات، ثم قسّمت كل باب إلى موضوعات فرعية رددتهــا إلــى الجــزء والصفحة في شرح ابن مالك، وقد أجملت كل باب بجدول معقبًا ذلك بدراسة وتحليل.

---

[1] قباوه، فخر الدين، التحليل النحوي أصوله وأدلته، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ت ٢٠٠١م، ص١٤.

باب المرفوعات

الأمثلة:

الجدول الآتي يجمل مواضع العبارة الممثّلة لمخالفة القاعدة النحوية الواردة في شرح التسهيل ضمن باب المرفوعات:

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك الجزء والصفحة
١.	لولا زيدٌ سالمًا ما سلم	لم يجز	المبتدأ	٢٦٧/١
٢.	ولولا عمروٌ عندنا لهلك	لم يجز	المبتدأ	٢٦٧/١
٣.	عهدُ الله	لم يجب	المبتدأ	٢٦٧/١
٤.	قولك: زيدٌ وعمرو	غير صالح/ لم يجب	المبتدأ	٢٦٨/١
٥.	عندي درهمٌ	لا يجوز	المبتدأ	٢٨٢/١
٦.	زيدٌ قام	لم يجز	المبتدأ	٢٨٥/١
٧.	الذي يأتيني فله درهمٌ	لا يجوز/ لم يجز	المبتدأ	٢٨٥/١
٨.	زيدٌ خلفَك	قول فاسد	المبتدأ	٢٩٨/١

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك الجزء والصفحة
.٩	زيدٌ قام عمروٌ	لم يكن كلاماً	المبتدأ	٣٠٠/١
.١٠	كان زيدٌ فعل	لا يقال	كان وأخواتها	٣٢٦/١
.١١	أصبَحَ عمرُو قرأ	لا يقال	كان وأخواتها	٣٢٦/١
.١٢	كان زيدٌ إلا قائمًا	لا يقال	كان وأخواتها	٣٣٩/١
.١٣	ما زال زيدٌ إلا قائمًا	لا يقال	كان وأخواتها	٣٣٩/١
.١٤	ليس كلامي زيدٌ إلا قائم	لم يجز	كان وأخواتها	٣٦٣/١
.١٥	ليس الطيبَ إلا المسك	لا يجوز	كان وأخواتها	٣٦٣/١
.١٦	أفعلُ طفقتُ	لا يقال	أفعال المقاربة	٣٨١/١
.١٧	عسى أن تفعلَ إياك	لم يجز	أفعال المقاربة	٣٨١/١
.١٨	قام الهنداتُ	فلا يقال	الفاعل	٤٦/٢
.١٩	قامت الزيدون	لا يجوز	الفاعل	٤٦/٢

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك الجزء والصفحة
٢٠.	قَالَ الهنداتُ	لا يُستباح	الفاعل	٤٦/٢
٢١.	لا تُرى إلا مساكنُهم[١]	ضعف	الفاعل	٤٨/٢
٢٢.	ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها[٢]	ضعف	الفاعل	٤٨/٢
٢٣.	قاموا ما عدا زيدًا	لا يجوز	الفاعل	٥٤/٢
٢٤.	خلا عمرًا وحشا بكرًا	لا يجوز	الفاعل	٥٤/٢
٢٥.	ضلّ زيدٌ ضلالًا	فلا يقال	نائب الفاعل	٥٨/٢
٢٦.	قُعِدَ وضُحِكَ	لا يجيز	نائب الفاعل	٥٩/٢
٢٧.	سُير وقتٌ	فلا يقال	نائب الفاعل	٥٩/٢
٢٨.	أُتي سحر، وجُلس ثَمَّ	فلا يقال	نائب الفاعل	٥٩/٢
٢٩.	كُين يُقام وجُعل يفعل	لا يجوز	نائب الفاعل	٦٠/٢
٣٠.	أُعطي عمرٌ زيدًا	لا يجوز	نائب الفاعل	٦١/٢

(١) قصد ابن مالك قراءة مالك بن دينار وأبي رجاء والجحدري، لا تُرى إلا مساكنهم، في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾الأحقاف:٢٥. وقصد ابن مالك أنّ الفعل (تُرى) يجب إسقاط التاء مع جمع التكسيرفيصبح (يُرى) كما جاء في قوله تعالى.

(٢) هذا شطرٌ من بيت شعرٍ وتكملته: فلا مُزْنةٌ ودَقَتْ وَدْقَها

والبيت من (الطويل) لعامر بن جوين في شرح شواهد المغني ٩٤٣/٢، والكتاب ٤٦/٢.

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك الجزء والصفحة
٣١.	لا يُرحمُ الرحماءَ إلا اللهُ	لم يجز	نائب الفاعل	٦٥/٢
٣٢.	نعم هذا رجل وأخوه ذاهبين	لم يجز	نعمَ وبئس	٣٤٣/٢
٣٣.	لا حبّذا زيد	يمتنع	حبذا	٣٥٧/٢
٣٤.	زيدٌ حبّذا	لا يقال	حبذا	٣٥٩/٢

التحليل:

تنحصر العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية في باب المرفوعات في سبعة موضوعات هي: المبتدأ والخبر، وكان وأخواتها، وأفعال المقاربة، والفاعل، ونائب الفاعل، ونعمَ وبئس، وحبذا.

أولاً: المبتدأ والخبر

حدّ سيبويه المبتدأ بأنه كلُّ اسم ابتُدئ ليُبنَى عليه كلامٌ. والمبتدأ المبني عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلّا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه([1]).

حدّ النحاة المبتدأ بأنه الاسم المجرد من عامل لفظي غير المزيد ونحوه مخبرا عنه، أو وصفا له سابقا رافعا لمنفصل كاف([2]).

وقد عرّف ابن مالك المبتدأ بقوله: "وهو ما عَدِم حقيقة أو حكمًا عاملًا لفظيًا من مُخْبَرٍ عنه، أو وصفٍ سابق رافع ما انفصل وأغنى"([3]).

ويقول ابن مالك: "والابتداء كون ذلك كذلك وهو برفع المبتدأ، والمبتدأ الخبر، خلافًا لمن رفعهما به، أو بتجرُّدها للإسناد، أو رفع بالابتداء المبتدأ، وبهما الخبر، أو قال: ترافعًا"([4]).

([1]) سيبويه، الكتاب ١٢٦/٢.

([2]) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، تحقيق: عبد العال بن مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (دءط)، ١٩٧٧، ٥/٢.

([3]) ابن مالك، شرح التسهيل ٢٥٩/١.

([4]) ابن مالك، شرح التسهيل ٢٥٩/٢.

إن المبتدأ والخبر ركنا الجملة الاسمية، وإن التقديم أو التأخير في الجملة يؤدي إلى أن تصبح بعض العبارات غير صحيحة نحويًا.

وقد ذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه سيبويه؛ أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام"[1]، ثم قال سيبويه: "واعلم أن المبتدأ لا بد أن يكون المبنى عليه شيئًا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعدما يُبتدأ به، فأما الذي بنى عليه شيء هو هو فإن المبنى يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: "عبدُ الله منطلقٌ"، ارتفع عبد الله؛ لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأن المبنيّ على المبتدأ بمنزلته"[2].

لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبد الله، على حد قولك: إن عبد الله أخوك؛ لأن (إن) ليست بفعل وإنما مشبهه به فهي لا تتصرف تصرفه، ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها، لذلك التركيب هنا غير صحيح نحويًا[3]. وترى الباحثة أنه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ نحو: "إنّ في كلامك عجباً". ففي هذا التركيب جاء المبتدأ متأخرًا والخبر متقدمًا".

يُعدّ الفعل في الجملة الفعلية وفاعله أساس الجملة الفعلية، وقد تضاف إليهما بعض (المكملات) (كالمفعول به والحال والتمييز وسواها، ولا يجوز أن تقول: "قد زيدًا رأيت"[4]؛

---

(1) سيبويه، الكتاب ١٢٦/٢.

(2) المرجع نفسه ١٢٧/٢.

(3) يُنظر: ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحوياً، ص١١٢.

(4) يُنظر: ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحوياً، ص١١٩.

لأن (قد) تخص الأفعال ولا يجوز أن يأتي بعدها اسم وإنما فعل، والصحيح نحويًا أن تقول: قد رأيت زيدًا[1].

ولا بد لنا من تحليل هذه العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية التي وردت تحت باب المرفوعات، من أجل تبيان مدى عدم صحتها النحوية. فمثلًا لم يجز حذف الخبر في هذا التركيب "لولا زيدٌ سالمًا ما سلم؛ لأنه هنا كون مُقيد لا دليل عليه.

ففي هذا التركيب "لولا زيدٌ سالمًا ما سلم" لم يجز حذف الخبر؛ لأنه هنا كون مُقيّد لا دليل عليه. وعلى الرغم من وجوب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية؛ لأنه معلوم بمقتضى لولا فهي تدل على الامتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده، هو المبتدأ[2]. وبما أن في هذا التركيب أريد كون مُقيد لا دليل عليه لم يجز حذف الخبر.

لم يجز حذف الخبر في التركيب "لولا عمروٌ عندنا لهلك"؛ لأنه كون مُقيد لا دليل عليه أيضًا.

وغير صالح استعمال التركيب: "زيد وعمرو "؛ لأنه لو كان الكلام مع الواو محتملا لقصد المصاحبة، ولمطلق العطف لم يجب الحذف، والمقصود زيدٌ مع عمرو، فلك أن تأتي بالخبر والصحيح أن تقول: زيد وعمرو مقترنان.

وفي المبتدأ المقسم به يجب حذف خبره بشرط كونه قسمًا صريحًا نحو: لعمرك، وإنما وجب حذف خبره؛ لأن فيه ما في خبر المبتدأ بعد (لولا) من كونه معلومًا سد الجواب مسده، فلو كان المبتدأ في القسم صالحًا لغير القسم، نحو: عهد الله، لم يجب الحذف، وجائز أن يقال:

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١/١٤.

(2) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١/٢٦٦.

عليّ عهد الله لأفعلن، فيؤتى بالخبر؛ لأن (عهد الله) لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه([1]).

إن استعمال التركيب "عندي درهمٌ" لا يجوز وفيه ضعف؛ لأن الجواب ينبغي أن يسبق به سبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ، فكان هو المقدم في الجواب،ولأن الأصل تأخير الخبر، فكلمة درهم مبتدأ خبره محذوف والتقدير: "درهم عندي". ولا يجوز أن يكون التقدير (عندي درهم) ([2]).

ولو كان المبتدأ مخبرًا عنه بفعل وفاعله ضمير مستتر نحو: "زيد قام"، لم يجز تقديم الخبر فهو يوهم كونه الجملة مكونة من فعل وفاعل، ولكن لو برز فاعل الفعل جاز التقديم كقولك: "قاموا الزيدون على أن يكون (قاموا) خبرًا مقدمًا. وذلك كونه على لغة "أكلوني البراغيث"؛ لأن تقديم الخبر أكثر في الكلام، والحمل على الأكثر راجح([3]).

إن تقديم الفعل على الفاعل عند البصريين يعني أن الجملة اسمية، وهي عند الكوفيين فعلية تقدمَ فاعلها.

ويمتنع تقديم الخبر في مثل استعمال التركيب "الذي يأتيني فله درهم " لاقترانه بالفاء؛ لأنه شبهه بجواب الشرط، فلم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم جواب الشرط. وقد أجاز بعض

([1]) ابن مالك، شرح التسهيل ٢٦٧/١.

([2]) ابن مالك، شرح التسهيل ٢٨٢/١.

([3]) ابن مالك، شرح التسهيل ٢٨٥/١.

النحويين تقديم الشرط وبعضهم منعه. وأول بعض النحويين قوله تعالى ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَن رَّأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ (سورة يوسف: ٢٤). على جواز تقديم جواب لولا عليها(1).

وفي استعمال التركيب "زيد خلفَك"، وهو قول فاسد، والصواب أن تقول: زيدٌ خلفُكَ(2).

وترى الباحثة أنه يمكن تأويل نصب "خلف" على الظرفية على اعتبار شبه الجملة الظرفية في محل رفع خبر في التركيب "زيدٌ خَلْفَكَ". ويمكن تأويل نصب "خلفك" على إضمار فعل والتقدير "زيدٌ يقف خلفك". وأعتقد أن رفع "خلف" شاذ وغير سائغ في الكلام.

ولم يكن كلامًا استعمال التركيب "زيدٌ قام عمروٌ"، والصحيح أن نقول: زيدٌ قام عمرُو إليه أو نحوه"(3).

كان وأخواتها:

يقول ابن مالك إن استعمال التركيب "كان زيد فعل" لا يُقال؛ لأن بعض النحويين ذهبوا إلى أن كان وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات لا يدخل على ما خبره فعل ماضٍ، ونلحظ أيضًا في استعمال التركيب "أصبح عمرو قرأ"(4).

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل ٢٨٥/١.
(2) ابن مالك، شرح التسهيل ٢٩٨/١.
(3) ابن مالك، شرح التسهيل ٣٠٠/١.
(4) ابن مالك، شرح التسهيل ٣٠٠/١.

إن استعمال التركيب "كان زيدٌ إلا قائمًا" لا يقال؛ لأن (إلاّ) يُجاءُ بها لإيجاب ما ليس موجبًا؛ لذلك يجب أن تقول: "ما كان زيدٌ إلاّ قائمًا"[1].

وفي استعمال التركيب "ما زال زيدٌ إلا قائمًا" فإنه لا يقال؛ لأن مقتضى كان، وما زال واحد.

واستعمال التركيب "ليس كلامي زيد إلا قائم" لم يجز؛ لأنه يلزم أن يقال عند حصر الخبر"، ليس كلامي إلا زيد قائم" ونلحظ أيضًا في استعمال التركيب "ليس الطيب إلا المسك". لا يجوز، إذا كان اسم ليس ضمير الشأن لزم أن تقول:"ليس إلا الطيب المسك". ويمكن في ليس الطيب إلا المسك أن تجعل "الطيب" اسم ليس، المسك بدل منه والخبر محذوف، والتقدير: ليس الطيب في الوجود إلا المسك. ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر.

أفعال المقاربة:

هي من نواسخ الابتداء وتسميتها بذلك على سبيل التغليب، وهي ثلاثة اقسام أحدها: ما هو لمقاربة الفعل، والثاني: ما هو للشروع في الفعل، والثالث: ما هو لترجي الفعل[2].

إن استعمال التركيب "أفعل طفقت" لا يُقال، والسبب في ذلك حيث قدم ما بعد المرفوع على الفعل، أي تقدم الخبر على الفعل (طفق) والصواب أن تقول: "طفقتُ أفعلُ".

وأن استعمال التركيب "عسى أن تفعل إياك" لم يجز؛ لأن الخبر وقع في غير موقعه، والصواب أن تقول: "عساك أن تفعل".

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل ١/٣٢٦.

(2) السيوطي، همع الهوامع ٢/١٣٢.

باب الفاعل

وهو ما أسند إليه عامل مفرغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به(١).

عرّف ابن مالك الفاعل بقوله: "وهو المسند إليه فعل، أو مضمّن معناه تام تقدم فارغ غير مصوغ للمفعول، وهو مرفوع بالمسند حقيقة إن خلا من "من" و "الباء" الزائدتين"(٢).

ولا يقال "قام الهندات"؛ لأن حكم (التاء) في جمع التصحيح المؤنث كحكمها في مفرده ومثناه، والصواب أن تقول: "قامت الهندات" لذلك التاء لا تحذف وفي" قامت الهنداتُ" إلا على لغة من قال: قال فلانة.

وترى الباحثة أنه يجوز تذكير الفعل مع جمع القلة ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ ۞ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ ﴾ (سورة يوسف: ٣٠).

وكذلك الأمر في استعمال التركيب "قال الهنداتُ" "لا يُستباح والصواب أن تقول: "قالت الهندات"؛ لأنه لا يجوز حذف التاء، ونلحظ أيضًا في استعمال التركيب "قامت الزيدون" لا يجوز؛ لأنه بمنزلة قام زيد وزيد وزيد، فعلى هذا لا تلحق (التاء) في قام الزيدون كما لا تلحق في قام زيد؛ لأن حكم جمع المذكر السالم حكم المفرد منه، ولا تحذف في قالت الهنداتُ، وقامت الهنداتُ؛ لأن حكم جمع المؤنث السالم حكم المفرد والمثنى(٣).

(١) السيوطي، همع الهوامع ٢٥٣/٢.
(٢) ابن مالك، شرح التسهيل ٣٨/٢.
(3) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٤٧/٢.

أمّا قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ﴾ {الممتحنه:١٠}، فمن أجل الفصل بالمفعول، مع أن مؤمنات صلة الألف واللام بمعنى التي، وهي اسم جمع والفعل مسند إليه، فلا تلزم التاء(¹). لذلك أفرد الفعل مع جمع المؤنث السالم في هذه الآية، وهو جمع تكثير.

وفي استعمال التركيب "لا ترى إلا مساكنُهم" ضعفًا؛ لأنه يجب إسقاط التاء في المضارعة (تُرى) الفصل هنا ب"إلا" لذلك إسقاط تاء المضارعة أجود، وأيضا تحذف مع جمع التكسير وما يثبت هذا الكلام قوله تعالى: ﴿فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡ﴾ {الأحقاف:٢٥}.

وكذلك الأمر في استعمال التركيب"ولا أرض أبقل إبقالها" ضعف؛ لأن أرض مؤنثة ولا يفصل بينها فلذلك يجب أن تثبت التاء.

وترى الباحثة أنه لا يوجد فيها ضعف؛ لأن الجملة أصلها "أبقل إبقالُ" الأرض" فتقدمت الأرض ولا يعود الفعل عليها، وإنما يرتبط الفعل بفاعله المضاف إلى الأرض.

وقد حكم ابن مالك على هذا التركيب "قاموا ما عدا زيداً" بأنه لا يجوز؛ لأن الفعل فعل استثناء، ونلحظ أيضًا بالنسبة "خلا عمرًا" و "حشا بكرًا".

نائب الفاعل:

يترك الفاعل لغرض لفظي، أو معنوي كالعلم به نحو قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦] (٢).

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل ٤٧/٢.

(٢) السيوطي، همع الهوامع،٢٦٢/٢.

يقول ابن مالك في نائب الفاعل: "وقد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي جوازًا أو وجوبًا، فينوب عنه جاريًا مجراه في كل ما له مفعول به، أو جار ومجرور، أو مصدر لغير مجرد التوكيد ملفط به أو مدلول عليه بغير العامل، أو ظرف مختص منصرف[1].

إن استعمال التركيب "ضُلّ ضلالٌ" لا يقال؛ لأن المصدر مسوق لمجرد التوكيد لذلك لا يقام مقام الفاعل، والصواب أن تقول: ضلّ زيدٌ ضلالًا.

وأيضًا في استعمال "سُير وقْت" فلا يقال لعدم الفائدة؛ ولأن (وقت) غير مختص ولا يصلح للنيابة؛ والصواب أن تقول: "سِرتُ وقتًا معينًا أو طويلًا"؛ لأن الظرف هنا مختص، والإسناد إليه مفيد.

وفي استعمال التركيب "أُتِي سَحَرَ، وجُلِس ثمّ" فلا يقال؛ لأن الظرفية لا تفارقهما ولا يسند إليهما منصوبين محكومًا لمحلهما بالرفع والفاعل لم يحكم له بمثل ذلك.

والصواب أن تقول: "أتيتُ سَحَرَ جلستُ ثَمّ".

وكذلك لا يجوز استعمال التركيب "كيْن يقام، وجُعل يفعل". وفي استعمال التركيب "أُعطي عمرو زيدًا" لا يجوز؛ لأن عمرا مأخوذ، فيتوهم كونه آخذًا فيقع اللبس. والصواب أن تقول: أعطيت زيدًا عمرًا؛ لأن اللبس فيه مأمون، والصواب أن تقول: أعطيتٌ زيدًا عمرًا. وفي استعمال التركيب "لا يرحم الرحماءَ إلا اللهُ" لم يجز، والصواب أن تقول: لا يرحم اللهُ إلا الرحماء".

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل،٢/٥٧.

نعمَ وبئسَ

ليسا باسمين بل هما فعلان لا يتصرفان للزومهما إنشاء المدح والـذم علـى سـبيل المبالغة(١).

يقول ابن مالك في استعمال التركيب "نعم هذا رجل وأخوه ذاهبـين" لـم يجـز؛ لأن العطف لم يجز على تعريف الأخ، ولأن نعمَ لا ترفع إلا معرفة بالألف واللام، أو بإضافة إلى المعرف بهما.

حبّذا

هي فعل جامد لإنشاء المدح(٢).

يقول ابن مالك: "إن أصل حَبَّ من حَبَّذَا حَبُبَ أي صار حبيبًا، فأدغم كغيره وألزم منع التصرف وإيلاء "ذا" فاعلًا في إفراد وتذكير وغيرهما، وليس هذا التركيب مزيلًا فعلية حـسب فيكون مع (ذا) مبتدأ..." (٣).

يقول ابن مالك إن (حبّذا) ليس مبتدأ، وإنما هي فعل وفاعل بخلاف ما قالـه بعـض النحاة على أنها مبتدأ، ولو كان مبتدأ للزم إذا دخلت عليه(لا) أن يعطـف عليـه منفـيّ بـلا أخرى(٤).ولذلك أن استعمال التركيب "لا حبّذا زيد" يمتنع، والصواب أن تقول: لا حبذا زيـد

---

(١) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، (ط١)، ١٩٨٢ ، ١٢٠/٢.

(٢) السيوطي، همع الهوامع ٢٥/٥.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل ٣٥٥/٢.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣٥٥/٢-٣٥٧.

ولا مرضي فعله. ولو كان حبذا مبتدأ لدخلت عليه نواسخ الابتداء، كما تدخل عليه من المبتدآت، فكان يقال: إن حبذا زيدٌ وكان حبذا زيدًا. وهذا دليلٌ على أن (حبذا) ليس مبتدأ.

وفي استعمال التركيب "زيدٌ حبذا" لا يقال؛ لأن (حبذا) جاري مجرى المثل، والمثل وما جرى مجراه لا يغيران. فهذا المعنى أيضًا منع من تقديم المخصوص، وفي ذلك يقول ابن مالك: إن حبَّ فعل يقصد به المحبة والمدح. وجعل فاعله ذا، ليدلُّ بذلك على الحضور في القلب، ولم يغيرا لجريانهما مجرى الأمثال. فإن قصد بهما بغضٌ وذمٌ قيلَ: لا حبّذا[1]، والصواب أن تقول: حبذا زيدٌ.

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٣٥٩.

باب المنصوبات

الأمثلة:

هذا الجدول يجمل مواضع العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية الواردة في شرح التسهيل ضمن باب المنصوبات:

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك، الجزء والصفحة
١.	إنه بك مأخوذ أخواك.	لا يجوز	إن وأخواتها	٣٩٤/١
٢.	إن إياك رأيت.	ضعيف	إن وأخواتها	٣٩٦/١
٣.	إن غدا لعندك زيدًا.	امتناع	إن وأخواتها	٤٠٨/١
٤.	إن لعندنا زيدًا.	امتناع	إن وأخواتها	٤٠٨/١
٥.	إن زيدًا آكل لطعامك.	امتنع	إن وأخواتها	٤٠٨/١
٦.	إن زيدًا لأضرب.	لا يصلح	إن وأخواتها	٤١٦/١
٧.	إنك قتلت لمسلمًا.	لم يجز	إن وأخواتها	٤١٧/١
٨.	قد علمت أن تفعل.	ضعيف في الكلام	إن وأخواتها	٤٢٣/١
٩.	قد علمت أن فعل.	ضعيف في الكلام	إن وأخواتها	٤٢٣/١

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك، الجزء والصفحة
١٠.	إن زيدًا وعمرو قائمان.	ضعيف	إن وأخواتها	٤٣٢/١
١١.	إنك وزيدٌ ذاهبان.	ضعيف	إن وأخواتها	٤٣٢/١
١٢.	إنهم أجمعون ذاهبون.	غلط	إن وأخواتها	٤٣٣/١
١٣.	أظنُّ زيدًا منطلقًا	غير جائز	ظن وأخواتها	٤/٢
١٤.	ظننتُ زيدٌ قائمٌ	قبح	ظن وأخواتها	١٧/٢
١٥.	زيدٌ ظننتُ ظنًا منطلق	قبيح	ظن وأخواتها	١٩/٢
١٦.	أرأيت زيدًا أبو من هو	لا تقول	ظن وأخواتها	٢٣/٢
١٧.	ظلمتني، ولا ظلمَهُ	فلا يقال	ظن وأخواتها	٢٤/٢
١٨.	حمدث حماد.	فلا يقال	المفعول المطلق	١٠٩/٢
١٩.	حلفتُ يمينًا.	لم يجز	المفعول المطلق	١١١/٢
٢٠.	دقه دقّك بالمنحاز.	لم يجز	المفعول المطلق	١١٨/٢
٢١.	صوتُ صوتَ حمار.	ضعف	المفعول المطلق	١١٨/٢
٢٢.	قعدتُ قاعدًا.	لم يجز	المفعول المطلق	١٢٣/٢

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك، الجزء والصفحة
٢٣.	عائذاً بك.	لم يجز	المفعول المطلق	٢/١٢٣
٢٤.	ضربته تأديبًا.	لم يصح	المفعول له	٢/١٢٧
٢٥.	جئته لإعظام لك.	لا يقال	المفعول له	٢/١٢٨
٢٦.	مطرنا القيعان والتلول.	لا يقال	المفعول فيه	٢/١٢٩
٢٧.	ولا أخصبنا السهل والجبل.	لا يقال	المفعول فيه	٢/١٢٩
٢٨.	سير عليه قديمٌ أو حديثٌ.	قبيح	المفعول فيه	٢/١٣٢
٢٩.	سير عليه طويل من الدهر ومرّ به قريب.	لم يجز /قبيح	المفعول فيه	٢/١٣٢
٣٠.	كان ذلك الأبد أو الدهر.	فلا يصلح	المفعول فيه	٢/١٣٤
٣١.	لقيته الدهر والأبد.	لا يقول	المفعول فيه	٢/١٣٤
٣٢.	إذ زيد قام.	قبيح	المفعول فيه	٢/١٣٦
٣٣.	اعتكفت مقعد زيد أو قعدت معتكفك.	لم يجز	المفعول فيه	٢/١٥٣

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك، الجزء والصفحة
٣٤.	وأما مالك وأباك.	قبيح	المفعول معه	١٧٣/٢
٣٥.	استوى والخشبة الماء.	لا يقال	المفعول معه	١٧٧/٢
٣٦.	لعمر أبيك إلا الفرقدان.	حكم بمنع	المفعول معه	١٨١/٢
٣٧.	لا تنه عن القبيح وإتيانه.	ممتنع	المفعول معه	١٨٤/٢
٣٨.	ما صنعت وأباك	ضعيف	المفعول معه	١٨٥/٢
٣٩.	أمّا هذا لك وأباك	قبيح	المفعول معه	١٨٦/٢
٤٠.	صهلت الخيل إلا البعير، ورعت الإبل إلا الفرس.	لم يصح	الاستثناء	١٩٢/٢
٤١.	جاء قوم إلا رجلًا.	فلا يقال	الاستثناء	١٩٢/٢
٤٢.	رأيت إلا زيدًا، وعم نظري الناس إلا زيدًا.	غير جائز	الاستثناء	١٩٣/٢
٤٣.	ما مررت بأحد إلا قائمًا إلا أخاك.	لا يجوز	الاستثناء	٢٢٠/٢
٤٤.	مررت قائمًا بأحد.	لم يجز	الاستثناء	٢٠٢/٢

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك، الجزء والصفحة
٤٥.	ضربت إلا زيدًا القوم.	ضعيف	الاستثناء	٢١١/٢
٤٦.	أعطيت الناس دراهم إلا عمرًا الدنانير.	لا يجوز	الاستثناء	٢١٢/٢
٤٧.	قام رجل إلا زيد.	لا يجوز	الاستثناء	٢٢٠/٢
٤٨.	جاء الرجال إلا زيد.	لا يجوز	الاستثناء	٢٢٠/٢
٤٩.	ما زيد إلا أنا ضارب.	فلا يجوز	الاستثناء	٢٢٣/٢
٥٠.	ما ضرب إلا زيد عمرًا.	فلا يقال	الاستثناء	٢٢٣/٢
٥١.	ما سار إلا زيد بعمرو	فلا يقال	الاستثناء	٢٢٣/٢
٥٢.	قاموا عدا زيدًا.	ضعف/لم يستقم	الاستثناء	٢٣٠/٢
٥٣.	مررت بقائم وأتاني قائم.	قبيح	الحال	٢٤٩/٢
٥٤.	مررت قائمه بهند.	يخطئون	الحال	٢٥٢/٢
٥٥.	زيد متكئًا في الدار.	لم يجز	الحال	٢٥٥/٢
٥٦.	ضربت غلام هند جالسه.	لم يجز	الحال	٢٥٨/٢

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك، الجزء والصفحة
٥٧.	مررت برجل ذاهبه فرسه مكسورًا سرجها.	لم يجز	الحال	٢٥٩/٢
٥٨.	أنا عبد الله منطلقًا.	محال	الحال	٢٧٣/٢
٥٩.	هو زيد منطلقًا.	محال	الحال	٢٧٣/٢
٦٠.	جئت وقام الأمير.	لا يقال	الحال	٢٨٧/٢
٦١.	عشرو درهم.	لا يقال	التمييز	٢٩٥/٢
٦٢.	نفسه طاب زيد.	لم يجز	التمييز	٣٠٤/٢
٦٣.	زيد كم دراهم أعطيته.	لا يجوز	كم وكأين وكذا	٣٣٥/٢
٦٤.	قطعناهم اثنتي عشرة أسباطًا.	لا يصح	باب العدد	٣٠٧/٢
٦٥.	قطعناهم اثنتي عشرة قبائل.	لا يصح	باب العدد	٣٠٧/٢
٦٦.	اثنا عشرك.	لا يقال	باب العدد	٣١٥ /٢
٦٧.	عشر مائة ولا عشرون مائة.	لا يقال	باب العدد	٣٢٠/٢
٦٨.	يا أنت.	شاذ	النداء	٢٤٤/٣
٦٩.	يا زيد ابن أخينا.	امتنع	النداء	٢٥١/٣

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك، الجزء والصفحة
٧٠.	يا مر.	لا يقال	النداء	٢٥٢/٣
٧١.	يا أيها العبّاس.	لا يقال	النداء	٢٥٦/٣
٧٢.	يا أيها الصّعق.	لا يقال	النداء	٢٥٦/٣
٧٣.	يا أيها الزيدان.	لا يقال	النداء	٢٥٦/٣
٧٤.	يا الرجل.	امتنع	النداء	٢٥٧/٣
٧٥.	يا الصعق.	امتنع	النداء	٢٥٧/٣
٧٦.	يا الذي.	امتنع	النداء	٢٥٩/٣
٧٧.	يا زيد صاحبنا.	غير جائز	النداء	٢٥٩/٣
٧٨.	وارجلاه.	لا يقال	باب الندبة	٢٧٢/٣
٧٩.	واأنتاه.	لا يقال	باب الندبة	٢٧٢/٣
٨٠.	واهذا.	لا يقال	باب الندبة	٢٧٢/٣
٨١.	وا من ذهباه.	لا يقال	باب الندبة	٢٧٢/٣
٨٢.	يا عبد اللهاه.	لا يقال	باب الندبة	٢٧٤/٣

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك، الجزء والصفحة
٨٣.	يا جمجماهاه.	لا يقال	باب الندبة	٢٧٤/٣
٨٤.	يا لبيكيه.	لم يقل	باب الندبة	٢٧٥/٣
٨٥.	يا هناناه.	لم يحك	باب الندبة	٢٧٦/٣
٨٦.	يا عفرًا هلمي.	لا يصح	ترخيم المنادى	٢٨٦/٣

التحليل:

تنحصر العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية الواقعة في باب المنصوبات في اثني عشر موضوعًا وهي:

إن وأخواتها، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والاستثناء، والحال، والتمييز، وكم وكأين وكذا، والعدد، والنداء والندبة، وتقوم الباحثة بتحليل هذه العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية من أجل توضيح الاستخدام الصحيح لها.

أولاً: إن وأخواتها

وهي الحروف الناسخة للابتداء، وهي تعمل عكس عمل كان وأخواتها، فتنصب الاسم وترفع الخبر، منها للتوكيد، ومنها للتشبيه وللاستدراك، وللتمني والترجي والإشفاق.

ويقول ابن مالك في باب إن وأخواتها "هي: إن للتوكيد، ولكن للاستدراك، كأن للتشبيه، وللتحقيق أيضا على رأي، وليت للتمني، ولعل للترجي، والإشفاق والتعليل

والاستفهام، ولهن شبه بكان الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوسا، ليكونا معهن لمفعول قدم وفاعل أخر، تنبيها على الفرعية، ولأن معانيها في الأخبار، فكانت كالعمد، والأسماء كالفضلات، فأعطيها إعرابها "([1]).

ومن التراكيب الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية التي تقع تحت هذا الباب قول ابن مالك إن استعمال التركيب "إنه بك مأخوذ أخواك"لا يجوز؛لأن الصفة المرتفع بها ظاهرة بمنزلة الصفة المرتفع بها مضمر في أنها لا تسد مسد جملة، ولا يكون مفسر ضمير الشأن إلا جملة محضة مصرحة بجزأيها، والصواب أن تقول: "إن بك مأخوذ أخواك"، والتقدير: "إنك بك مأخوذ أخواك"، فحذف الاسم، وهو ضمير المخاطب، وجعل (مأخوذًا) خبرًا مرتفعًا به أخواك، كما يرتفع بيؤخذ([2]).

إنّ استعمال التركيب "إن إياك رأيت"ضعيف؛ لأن إياك منتصبة ب(رأيت) والصواب أن تقول: "إنه إياك رأيت"، فترك الهاء.

وفي استعمال التركيب "إن لعندك زيدًا، والصواب أن تقول: إن عندنا لزيدًا. وإن غدا لعندنا زيدًا" امتناع؛ لأن اللام قيدت دخولها على الخبر بكونه مؤ خرًا عن الاسم تنبيهًا على امتناع. يقول ابن مالك: قيدت دخولها على الخبر لكونه مؤخرًا عن الاسم تنبيهًا على امتناع: إن لعندك زيدًا. وقيدت دخولها على معمول الخبر بكونه مؤخرًا على الاسم مقدمًا عن الخبر؛

([1]) ابن مالك، شرح التسهيل ٣٨٧/١.

([2]) ابن مالك شرح التسهيل ١/ ٤٠٨.

لأن المعمول كجزء من العامل، فإذا قدم كان كالجزء الأول، وإذا أخر كان كالجزء الأخـر، والصواب أن تقول: إن غدًا عندنا لزيدًا([1]).

وأيضًا في استعمال التركيب "إن زيدًا آكل لطعامك" امتنع، ولا يجوز تقديم معمـول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور، والصواب أن تقول: "إن زيـدًا لطعامـك آكل".

وكذلك في استعمال التركيب "إن زيدًا لأضرب"لا يصلح؛لأن تأويلة بقولك: "ما زيدًا إلا أضرب". وهذا خطأ في اللام، وإلا فهذا نصه؛ لأن حمل المعنى على (إنْ) (نافية) والـلام بمعنى إلا خطأ.

وفي استعمال التركيب"إنك قتلت لمسلما" لم يجز؛ لأن اللام بعد المخففة غير التي بعد المشددة، والصحيح عند ابن مالك أن اللام الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة.

وكذلك الأمر في استعمال التركيبين "قد علمت أن تفعل، وقد علمت أن فعل" ضعيف في الكلام حتى تأتي بالسين أو قد أو بنفي؛لأنهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من أنه، فكرهوا ترك العوض. والصواب أن تقول: "قد علمت أن لا تفعل، أو قد تفعل، وقد علمت أن قد فعل".

وفي استعمال التركيبين"إن زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وزيد ذاهبان"، ضـعيف؛ لأن "إن وأخواتها" قد ثبت قوة شبهها بكان وأخواتها. كما امتنع بكأن أن يكون للجزأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع ب (إن)([2]).

([1]) ابن مالك، شرح التسهيل ١/٣٩٤.

([2]) ابن مالك، شرح التسهيل ١/٤٣٢.

والصواب أن تقول: إنك أنت وزيد ذاهبان، ومثل ذلك في القرآن الكريم: ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾ [المائدة: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥].

وفي استعمال التركيب"إنهم أجمعون ذاهبون"غلط؛ لأن أصله إنهم هم أجمعون ذاهبون، فهم مبتدأ، و أجمعون توكيد، وذاهبون خبر المبتدأ وهو وخبره خبر إن.

قال ابن مالك: "وغلّط سيبويه من قال: "إنهم أجمعون ذاهبون" و "وإن وزيدٌ ذاهبان" فقال: "واعلم أنّ ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: "إنهم أجمعون ذاهبون" و "إنك وزيدٌ ذاهبان" وذلك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال: هم أجمعون ذاهبون"[1].

أخطأ ابن مالك في فهم مصطلح "الغلط" الذي أشار إليه سيبويه. فسيبويه لم يغلّط من قال من العرب: "إنهم أجمعون ذاهبون" و "إنك وزيدٌ ذاهبان". وذلك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال: "إنهم هم أجمعون ذاهبون" وفي ذلك حمل إن واسمها على الابتداء ثم ضرب مثلًا بقول زهير[2]: [الطويل] [3]

بدا لي أني لستُ مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

وفي "إنك أنت وزيد ذاهبان"، فأنت مبتدأ، وزيد معطوف، وذاهبان خبر المبتدأ، والجملة خبر إن.

---

(١) المرجع نفسه ١/ ٤٣٣.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل، ص٤٣٣.

(٣) ثعلب، أبو العباس، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م، ص٨٧.

ثانيًا: ظنّ وأخواتها

يقول ابن مالك في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر: "الداخل عليهما كان، والممتنع دخولها عليهما، لاشتمال المبتدأ على الاستفهام، فتنصبهما مفعولين، ولا يحذفان معا أو أحدهما إلا بدليل، ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مجردين، ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان، فإن وقع موقعهما ظرف أو شبهه أو ضمير أو اسم إشارة امتنع الاقتصار علية إن كان أحدهما، لا إن لم يكن ولم يعلم المحذوف"[1].

يقول ابن مالك إن استعمال التركيب "أظن زيدًا منطلقًا" غير جائز؛ لأن غرضك الإعلام بأن إدراكك لمضمون الجملة بظن لا بيقين، فتنزل من جملة الحديث منزلة: في ظني، فلا يجوز أن يقتصر على أظن دون قرينة تدل على تحدد ظن[2].

وفي استعمال التركيب (ظننتُ زيدٌ قائم) فيه قبح لأن هذا التركيب فيه إلغاء، والصواب أن تقول: "أظن لزيدٌ قائم" للتعليق بلام الابتداء[3].

وفي استعمال التركيب "زيد ظننت ظنًا منطلق" يقبح؛ لأنه لا يجوز توكيد الملغى بمصدر صريح والصواب أن تقول: ظننتُ ذاك منطلق"[4].

وفي استعمال التركيب "أرأيت زيدًا أبو من هو" لا تقول؛ لأن (أرأيت) بمعنى أخبرني، لذلك حفظ له من الحكمين أقواهما وهو الإعمال والصواب أن تقول: أرأيت زيدٌ أبو من هو".

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٤.

[2] يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٤.

[3] يُنظر: المرجع نفسه ٢/ ١٧.

[4] يُنظر: المرجع نفسه ٢/ ١٩.

ولا يقال ظلمتني ولا ظلمَةً... والصواب أن تقول: ظلمت نفسي، وظلم نفسه.

ثالثًا: المفعول المطلق

هو مصدر يختص بما فعله عام. وسمي مفعولًا مطلقًا؛ لأنه لم يُقيد بحرف جر[1].

ويقول ابن مالك في تعريف المفعول المطلق بأنه: "المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه حقيقة أو مجازًا أو واقع على مفعول، وقد يُسمّى فعلًا وحدثًا، وهو أصل الفعل لا فرعه خلافًا للكوفيين، ويُنصب بمثله أو فرعه أو بقائم مقام أحدهما، فإن ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد ويُسمّى مُبهمًا ولا يُثنّى ولا يُجمع، وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد، ويسمى مُختصًا ومؤقتًا ويثنى ويُجمع... الخ"[2].

إن في استعمال التركيب "حمدت حماد" لا يقال؛ لأن كلمة "حماد" علم زاد في معناه على معنى العامل فلا ينزل منزلة تكرار العامل، ولذلك لأنه كاسم الفعل فلا يُجمع بينه وبين الفعل، والصواب أن تقول: "حمدت حمدًا"، فكلمة "حمدًا" هنا مصدر يُساوي معنى فعله من غير زيادة أو نقصان[3].

واستعمال التركيب "حلفتُ يمينًا" لم يجز؛ لأن المصدر هنا مخالف لفظًا لا ينتصب إلا بفعل من لفظه لم يجز أن يقع موقعه ما لا فعل له من لفظه، والصواب أن تقول: حلفت "حلفانًا"[4].

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، ٣/٧.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/١٠٧.

(3) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ١٠٩.

(4) يُنظر: ابن مالك شرح التسهيل ٢/ ١١١.

وترى الباحثة أنه يجوز أن ينوب عن المصدر ما كان مرادفه نحو: "أعجبني الشيء حبًّا"؛ لأنه إذا أعجبك الشيء أحببته، وإذا أحببته أعجبك، وكذلك في "شنئتُ الكسلان بُغضًا"، و"قمت وقوفًا" وغير ذلك.

ولم يجز استعمال التركيب "دقّه دقّك بالمنحاز"؛ لأنه لم يكن بعد جملة مشتملة على معناه وعلى ما هو فاعل في المعنى، لذلك لم يجز النصب، والصواب أن تقول: دقٌ دقُّك بالمنحاز[1].

وفي استعمال التركيب "له صوتٌ صوتَ حمار" فيه ضعف ولم يجز النصب؛ لأنه كان بعد جملة تضمنت الحدث ومن معنى الفاعل، والصواب أن تقول: له صوتٌ صوتُ حِمار، على أن تجعل "صوت حمار" بدلًا[2].

وكذلك الأمر في استعمال التركيب "قعدتُ قاعدًا" لم يجز؛ لأنه ليست بمصدر مما يدل على ذلك لانتفاء مصدريته وثبوت حاليته، ولا يجيء هذا النوع إلا نكرة، ولو كان مصدرًا لجاز وقوعه معرفة كما جاز تعريف المصدر، لذلك يكون حالًا وليس مصدرًا، والصواب أن تقول: قعدتُ قعودًا[3].

وكذلك الأمر في استعمال التركيب "عائذًا بك" لم يجز؛ لأنه ليس بمصدر وإنما هو حال، والصواب أن تقول: عياذًا بك[4].

---

(1) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ١١٨.

(2) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/١١٨.

(3) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/١٢٣.

(4) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/١٢٣.

رابعًا: المفعول له

ويسمّى المفعول لأجله وهو علة الإقدام على الفعل، وهو جواب (لِمَ) أي لماذا، وذلك في قولك: "قمت للمعلم إجلالًا"[1].

يقول ابن مالك في المفعول له: "هو المصدر المعلّل به حدث شاركه في الوقت والفاعل تحقيقًا أو تقديرًا، وينصبه معهم الحدث ظاهرًا أو مقدرًا نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر، لا نصب نوع المصدر خلافًا للزجاج، وإن تغاير الوقت أو الفاعل أو عدمت المصدرية جُرّ باللام أو ما في معناها. وجرُّ المستوفى لشروط النصب مقرونًا بأل أكثر من نصبه، والمجرد بالعكس، ويستوي الأمران في المضاف، ومنهم من لا يشترط اتحاد الفاعل[2].

إن استعمال التركيب "جئته لإعظام لك" لا يقال، كما زعم الجزولي بأنه لا يكون المنجّر إلا مختصًا. أي لا يجوز جرُّهُ وهذا خلاف ما صرح به النحويون أن ما صحب الألف واللام فالأكثر جرّه.

خامسًا: المفعول فيه

والمُسمّى "ظرفًا وهو ما ضُمّن من اسم وقت، أو مكان مَعْنى "في" باطّراد لواقع فيه مذكور ولو مقدرًا ناصب له"[3].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (ط١)، ٢٠٠١، ٤٤٩/١.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل ١٢٥/٢.

(3) السيوطي، همع الهوامع ١٣٦/٣.

يقول ابن مالك في المفعول فيه: "هو ما ضُمّن من اسم وقت أو مكــان معنــى فــي باطّراد، لواقع فيه مذكور أو مقدّر ناصب له، ومبهم الزمان ومختصة لذلك صالح. فإن جــاز أن يخبر عنه أو يجرّ بغير من فمتصرف، وإلا فغير متصرّف... الخ"[1].

يقول ابن مالك في استعمال التركيب "مطرنا القيعان والتلول" لا يقال؛ فهذه العبارة لا تقاس على مطرنا السماء والجبل؛ لأن مثل هذه العبارات غير مطردة عند العرب. بل يقتصر على ما سمع ولا يزداد عليه إلا ما عُضد بسماع ممن يوثق به[2].

وكذلك الأمر في استعمال التركيب "أخصبنا السهل والجبل" لا يقال[3].

وفي استعمال التركيب "سير عليه قديمٌ أو حديثٌ" قبيح[4].

وفي استعمال التركيب "سير عليه طويل من الدهر ومرّ به قريب" لم يجز الرفع، لأن الصفة لا تقع موقع الاسم. والصواب أن تقول: سير عليه طويلًا من الدهر، ومرّ به قريبًا[5].

كذلك الأمر في استعمال التركيب "كان ذلك الأبد، أو الدهر"، فلا يصلح أن يراد بــه غير التعميم إلا في مصدر المبالغة مجازًا، كما يقول القائل: أتاني أهل الدنيا، وإنما أتاه نــاس منهم[6].

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/١٢٩.
(2) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ١٢٩.
(3) يُنظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.
(4) يُنظر: المرجع نفسه ٢/ ١٣٢.
(5) يُنظر: المرجع نفسه ٢/ ١٣٢.
(6) يُنظر: المرجع نفسه ٢/ ١٣٤.

وفي استعمال التركيب "لقيته الدهر والأبد" لا تقول؛ لأنك تريد يومًا فيه، ولا لقيته الليل لا تقول إذا كنت تريد لقاءه في ساعة[1].

وفي استعمال التركيب "إذ زيد قام" قبيح؛ لأن مدلول إذ وقام من الزمان واحد. ولا يجوز تقدير اسم بعدها على فعل ماض، والصواب أن تقول: إذ زيد يقوم، أو إذ يقوم زيد.

وكذلك الأمر في استعمال التركيب "اعتكفتُ مقعدَ زيد" وقعدت معتكفك"، لم يجز؛ لأن العامل ليس أصلًا للمذكور كقعود بالنسبة إلى مقعد، ولا مشاركًا له في الرجوع إلى أصل واحد، كاعتكفت بالنسبة إلى مَعتكف.

سادسًا: المفعول معه

وهو التّالي واو المصاحبة، والتي بمعنى (مَع) وحكمه النصب[2].

وقد عرّف ابن مالك المفعول معه بقوله: "هو الاسم التالي واو تجعله بنفسها في المعنى كمجرور مع. وفي اللفظ كمنصوب مُعدًّى بالهمزة، وانتصابه بما عمل في السابق من فعل أو عامل عمله، لا بمضمر بعد الواو خلافًا للزجاج، ولا بها خلافًا للجرجاني...الخ"[3].

يقول ابن مالك في استعمال التركيب "وأمّا مالك واباك" قبيح؛ لأنه لم يذكر فعلًا، حيث نصب أباك على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه في اللفظ فعل، والصواب أن تقول: "ما حصل لك وأباك"[4].

---

(١) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ١٣٤.

(٢) السيوطي، همع الهوامع ٣/

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/١٧٣.

(٤) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ١٧٣.

ولا يقال "استوى والخشبة الماء"؛ لأنه لا يجوز تقديم المفعول معه على عامله ولا على مُصاحبه، والصواب أن تقول "استوى الماء والخشبة"[1].

وفي استعمال التركيب "ما صنعتَ وأباك" العطف هنا فيه ضعف؛ لأن المعطوف عليه ضمير رفع متصل غير مفصول بينه وبين العاطف والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، فلا يجوز أن يجعل (شركاءكم) معطوفًا؛ لأن أجمع لا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما. ولك أن تجعل(شركاءكم) مفعولًا معه، وأن تجعله مفعولًا به بأجمعوا مقدرًا كأنه قيل: فاجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم" ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ﴾ (الحشر:٩). فلك أن تجعل الإيمان مفعولًا معه، ولك أن تنصبه باعتقدوا مقدرًا[2].

وفي استعمال التركيب "لا تنه عن القبيح وإتيانه" العطف هنا ممتنع، والصواب ليس عطفًا وإنما الواو بمعنى مع أي مع إتيانه[3].

وفي استعمال التركيب "أمّا هذا لك وأباك" قبيح؛ لأنه لم يذكر فعلًا ولا حرفًا فيه معنى فعل، ولأن اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه[4].

---

(١) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ١٧٧.
(٢) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ١٨٥.
(٣) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/١٨٤.
(٤) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/١٨٦.

سابعًا: الاستثناء

هو المخرج ب "إلا" أو إحدى أخواتها بشرط الإفادة، فإن كان بعضا فمتصل، وإلا فمنقطع يقدر بـ "لكن"[1].

وقد عرف ابن مالك الاستثناء بقوله: هو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بإلا أو ما بمعناها بشرط الفائدة، فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل، وإلا فمنفصل مقدر الوقوع بعد لكن عند البصريين، وبعد سوى عند الكوفيين......الخ[2].

يقول ابن مالك إن استعمال التركيب "صهلت الخيل إلا بعيرًا، ورعت الإبل إلا الفرس"، لم يصح لعدم الفائدة، والصواب أن تقول: "صوتت الخيل إلا البعير"؛لأن التصويت يستحضر بذكره الخيل وغيرها من المصوّتات.

ولا يقال في استعمال التركيب "جاء قوم إلا رجلًا"؛ لعدم الفائدة؛ لأنه لا يستثنى إلا من معرفة أو نكرة مفيدة، والصواب أن تقول: "جاء القوم إلا رجلًا منهم"[3].

إن استعمال التركيب "رأيت إلا زيدًا، وعم نظري الناس إلا زيدًا"، غير جائز ؛لأن المستثنى منه لا يحذف مع إيجاب محض، والسبب في ذلك أنه يلزم الكذب، والصواب أن تقول: "لم أر إلا زيدًا "؛لأن حقيقة هذا التركيب جائز، وكذلك أن تقول في التركيب "لم أر من الناس إلا زيدًا"[4].

---

(1) السيوطي، همع الهوامع ٣/٣٤٧.
(2) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/١٨٨.
(3) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ١٩٢.
(4) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/١٩٣.

ولا يجوز استعمال التركيب"مررت قائمًا بأحد"، كون قائم حالا من التاء، والصواب أن تقول: "ما مررت بأحد إلا قائمًا"[١].

وكذلك الأمر في استعمال التركيب "ما مررت بأحد إلا قائمًا إلا أخاك"لا يجوز كون قائم صفة لأحد؛ لأن "إلا" لا تعترض بين الصفة والموصوف. ولا كونه حالًا من التاء؛ لأن المعنى ما مررتُ قائمًا، ولو قلت: مررتُ قائمًا بأحد لم يجز. لذلك أن (إلا) لا تفصل بين موصوف وصفة وهذا هو الصحيح عند ابن مالك؛ لأن الموصوف والصفة كشيء واحد، وشيئان هنا كشيء واحد لا يختلفان بنفي الحكم عن أحدهما وإثباته للآخر كالمتوسط بينهما (إلا)؛ ولأن الصفه توضح الموصوف كما توضح الصلة الموصول، وكما يوضح المضاف إليه المضاف، فكما لا تقع (إلا) بين الموصول والصلة، ولا بين المضاف والمضاف إليه، كذلك لا تقع بين الموصوف والصفة؛ ولإن (إلا) وما بعدها في حكم جلة مستأنفة، والصفة لا تستأنف، فلا تكون في حكم مستأنف([٢])، والصواب أن تقول: ما مررتُ بأحد قائمًا إلا أخاك.

وفي استعمال التركيب"ضربت إلا زيدا القوم " ضعيف؛لأنه لا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه والصواب أن تقول: "ضربت القوم إلا زيدا"[٣].

وكذلك الأمر أن استعمال التركيب "أعطيت الناس دراهم إلا عمرًا الدنانير"لا يجوز؛ لأن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد، والصواب أن تقول: "أعطيت الناس دراهم إلا عمرًا"[٤].

---

(١) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٢٠٢.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٢٢٠-٢٢١..

(٣) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٢١١.

(٤) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٢١٢.

ولا يجوز استعمال التركيب"قام رجل إلا زيدًا"؛ لأن "رجلًا" مفرد محض ولـذلك أن "إلا" الموصوف بها لا يوصف بها مفرد محض[١].

واستعمال التركيب"جاء الرجال إلا زيد"، لا يجوز؛ لأن "الرجال" معرفة محض لذلك لا يجوز على أن يكون الرجال معهودين؛ لأن تعريفهم حينئذ محض. فلو قصد الجنس لـم يمتنع وصفهم ب(إلا) كما لا يمتنع وصفهم بغير. وفـي ذلـك يقـول ابـن مالـك: إن (إلا) الموصوف بها لا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضةٌ ولا تقع في غير موضع صالح للإستثناء، إلا أن يمنع منه مانع من خارج.([٢]) والصواب أن تقول: قام الرجال إلا زيدًا.

ولا يجوز استعمال التركيب"ما زيد إلا أنا ضارب"لا يجوز؛ لأنه لا يجـوز إعمـال ضارب في زيد بل لا بد من تقدير"هاء" عائدة على زيد، والصواب أن تقول: "ما زيد إلا أنـا ضاربه"[٣].

ولا يقال التركيب"ما ضرب إلا زيد عمرًا"؛ لأنه يجـب تـأخير المقـرون "بـإلا". والصواب أن تقول: "ما ضرب زيد إلا عمرًا"[٤].

وكذلك الأمر أن استعمال التركيب"ما ضرب إلا زيدًا عمرو" لا يقال، والـصواب أن يقال: "ما ضرب عمرو إلا زيدًا"[٥].

---

(١) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٢٢٠.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٢٢٠.

(٣) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٢٢٣.

(٤) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٢٢٣.

(٥) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٢٢٣.

ولا يقال التركيب"ما سار إلا زيد بعمرو"، والصواب أن تقول: "ما سار زيد إلا بعمرو"[1].

وكذلك الأمر في استعمال التركيب"قاموا عدا زيدا " لم يستقم؛ لأن النحويين يقدرون فاعل عدا وخلا، وفيه ضعف؛ لأنه إن جعل تقديره جاوز بعضهم زيدًا، إلا بأن يراد بالبعض من سوى زيد، وهذا وإن صح إطلاق البعض على الكل إلا واحدًا فلا يحسن لقلته في الاستعمال. ولكن الأجود أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه، فيقدر قاموا عدا زيدًا، جاوز قيامهم زيدًا([2]).

ثامنًا: الحال

هو فضلةٌ دالة على هيئة صاحبة. ونصبهُ نصب المفعول به، أوالمشبهه به، أو ظرف[3]. وقد عرف ابن مالك الحال بقولة: "هو ما دل على هيئه صاحبها، متضمنًا ما فيه من معنى"في " غير تابع ولا عمدة، وحقه النصب، وقد يجر بباء زائدة"[4].

إن استعمال التركيبين "مررت بقائم، وأتاني قائم" قبح؛ لأنك جعلت "القائم" حالا.

وكذلك الأمر في استعمال التركيب"مررت قائمة بهند"لم يجز؛ لأن صاحب الحال مجرور بحرف جر لذلك يمنع تقديم الحال علية، بل ويجب تأخيرة عند أكثر النحويين، لذلك عليك أن تقول "مررت بهند قائمه". ولكن ابن مالك[5] أجاز تقديمه وحكم بالجواز لثبوته

---

[1] يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٢٢٣.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٢٣٢.

[3] السيوطي، همع الهوامع ٤/٢٦٤.

[4] ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٢٣٩.

[5] المرجع نفسه،ص٢٥٢.

سماعا، ولضعف دليل المنع. أما ثبوته سماعا ففي قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨]، وفيه ثلاثة أقوال[١]:

الأول: أن "كافة" صفة لإرساله، وتحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، وهو قول الزمخشري.

والثاني: أن تقول "كافة" حال من الكاف وهو قول الزجاج والتاء فيه للمبالغة.

والثالث: أن "كافة" حال من الناس، والأصل للناس كافة، أي جميعًا. وهو مذهب أبي علي، وابن كيسان وتقديم حال المجرور بحرف هو الصحيح. وتذهب الباحثة إلى ما ذهب إليه ابن مالك؛ لأن العرب لم تستعمل "كافة"إلا حالًا، وليس صفة.

ومن تقدم الحال على صاحبة المجرور بحرف قول الشاعر[٢]: "الطويل"[٣]

فإن تكُ أذوادٌ أُصِبْنَ ونسوة   فلن يَذْهبُوا فِرغًا بقَتْل حِبالِ

أراد فلن يذهبوا بدم حبال فرغًا، وحبال اسم رجل، ومن ذلك قول الشاعر[٤]: "الطويل"[٥].

تَسَلّيْتُ طُرًّا عَنكُمُ بُعْدَ بينكُم   بِذِكراكُمُ حتى كأنّكم عِنْدِي

أراد تسلّيت عنكم طُرّاً، قدم الشاعر الحال على صاحبه المجرور.

---

(١) المرجع نفسه ٢/ ٢٥٢.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٤٥٢.

(٣) البيت لطليحة بن خويلد في المقاصد النحوية للعيني ٣/٣٦٩، وشرح ابن عقيل ٢/٢٦٥.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٢٥٤.

(٥) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك لابن هشام١/٢٨١.

إنّ التركيب "زيد متكئًا في الدار" لم يجز؛ لأن "متكئًا" منصوب بقي لتضمنها معنى الاستقرار، وهي أيضًا رافعة ضميرًا عائدًا على زيد وهو صاحب الحال لذلك لا يجوز أن تقدم متكئًا على في، لأن العمل لها والصواب أن تقول: "زيد في الدار متكئا"[1].

ولم يجز استعمال التركيب "ضربت غلام هند جالسه"؛ لأن المضاف ليس جزءا من المضاف إليه ولا كالجزء منه[2].

ولم يجز استعمال التركيب "مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورًا سرجها"؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم الحال على صاحبه إذا كان نعتًا. والصواب أن تقول: "مررت برجل فرسه ذاهبة مكسورًا سرجها"[3].

وأيضًا في استعمال التركيبين"أنا عبد الله منطلقًا وهو زيد منطلقًا" محال؛لأنه أراد أن يخبر بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية؛ لأن هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، ولو كان رجل خلف حائط أو في موضع تجهله فقلت من من أنت ؟ فقال: أنا عبد الله منطلقًا في حاجتك كان حسنا[4].

وكذلك الأمر في استعمال التركيب"جئت وقام الأمير" لا يقال؛ لأنه لا يجوز أن يكون حالًا وهو ماضٍ، والصواب أن تقول: "جئت وقد قام الأمير"[5].

---

(1) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٢٥٥.
(2) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٢٥٨.
(3) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٢٥٩.
(4) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٢٧٣.
(5) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٢٨٧.

تاسعًا: التمييز

ويقال له المميز وهو نكرة بمعنى "من " الجنسية رافع لإبهام جملة، أو مفرد عددًا، أو مبهم مقدار، أو مماثلة، أو مغايرة، أو تعجب بالنص على جنس المراد بعد تمـام إضـافة أو تنوين، أو نون[1].

وقد عرف ابن مالك التمييز بقولة: "هو ما فيه معنى "من "الجنسية، من نكرة منصوبة فضله غير تابع، ويميز إما جملة وإما مفردًا عددًا أو مُبهم مقدار، أو مثليّـة، أو غيريـة، أو تعجب بالنصّ على جنس المراد بعد تمام بإضافة أو تنوين، أو نون تثنيه أو جمع أو شبهه...، إلخ"[2].

ويقول ابن مالك في استعمال التركيب "عشرو درهم"، لا يقال ؛ لأنه لا يضاف إلـى مميزه عشرون وأخواته، والصواب ان تقول: " عشرون درهمًا "، وهذا هو المشهور.

وكذلك الأمر في استعمال التركيب"نفسه طاب زيد" لم يجز؛ لأنـه لا يجـوز تقـديم المميز على عاملة إذا كان غير فعل أو فعلًا غير متصرف لم يجـز التقـديم بإجمـاع، وإن استجيز يكون في ضرورة فقط، وعُدّ نادرًا كقول الراجز[3]: [الرجز]

ونَارُنَـا لَـم يُـرَ نـارًا مثلهـا ــــــــ قـد علمـت ذاكَ مَعَـدٌ كلُّهـا

---

(1) السيوطي، همع الهوامع ٤/٦٢.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٢٩٣.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٣٠٥.

أراد"لم يُرَ مثلها نارًا"، فنصب نارًا بعد مثل، كما نصبوا زُبْدًا في قولهم: "على التمرة مثلها زُبْدًا "، ثم قدم نارًا على مثل مع كونه عاملًا لا يتصرف. ولكن هنا للضرورة الشعرية وإلا لم يستبح. ولكن الكسائي أجاز "نفسه طاب زيد" إذا كان فعلًا متصرفًا[1].

عاشرًا: كم وكأين وكذا

كم: هي اسم لعدد مبهم فيفتقر إلى مميز لا يحذف الا بدليل[2].

وكم الخبرية تكون بمعنى كثير وهي إخبار عن عدد كثير مبهم الكمية. و لا يجوز في هذا التركيب "زيد كم دراهم أعطيته"إلا الرفع، وحكم مميزها أن يكون مفردا، نكرة، أو مجرورًا بالإضافة إليها أو بمن. يجوز أن يكون مجموعًا نحو: "كم علوم أعرف". ولكن إفراده أولى[3].

ويكون تمييز كم مقدرًا في هذا المثال هنا وهو "كم مرة". وهنا رفع على أنه فاعل أعطيته.

أحد عشر: العدد

عرف ابن مالك العدد بقوله: " مفسر ما بين عشرة ومئة واحد منصوب على التمييز، ويضاف غيره إلى مفسره مجموعًا ما بين اثنين وأحد عشر، ما لم يكن مئة فيفرد غالبا، ومفردا مع مئة فصاعدًا، وقد يجمع معها وقد يفرد تمييزًا"[4].

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٣٠٤.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٣٣١.

(3) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٣٣٥.

(4) ابن مالك، شرح للتسهيل ٢/٣٠٦.

يقول ابن مالك في استعمال التركيب "قطعناهم اثنتي عشرة أسباطًا" لا يصح قياسًا على "قطعناهم اثنتي عشرة قبائل". فأسباط واقع موقع قبائل وليس موقع قبيلة، لذلك لا يصح كونه تمييزًا أن يكون مجموعا فهي جمع سبط وهو مذكر. وإنما هو بدل من اثنتي، والتمييز محذوف. ولو جعلنا أسباطا تمييزًا لكان ينبغي القول: "وقطعناهم اثني عشر أسباطًا". وهي هنا تمييز.([1])

كذلك الأمر في استعمال التركيب "اثنا عشرك" لا يقال؛لأن اثنا واثنتا لا يضافان، والسبب في ذلك لأن "عشر" هنا بمنزلة النون، وهذه النون لا تجتمع هي والإضافة[2].

ولا يقال التركيب"عشر مائة، ولا عشرون مائة"لا يقال استغناء بالألف والألفين. وهذا التمييز اختص بالألف، ولم يميز بالمائة إلا ثلاث إلى تسع وإحدى عشرة وأخواتها، في ذلك يقول ابن مالك: "لا يثنّى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقر إلى تمييز إلا مائة وألف، واختص الألف بالتمييز به مطلقًا، ولم يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتها"[3].

اثنا عشر: النداء

هو الدعاء بـــ (يا) وأخواتها، وهمزته بدل من واو وهو منصوب لفظًا أو تقديرًا[4].

ويقول ابن مالك باب النداء: "المنادى منصوب لفظًا أو تقديرًا بأنادي لازم الإضمار؛ استغناء بظهور معناه مع قصد الإنشاء، وكثرة الاستعمال، وجعلهم كعوض منه في القرب همزة، وفي البعد حقيقة أو حكمًا "يا" أو"أيا" أو "هيا" أو"آ" أو"أي" أو "آي"، ولا يلزم الحرف إلا

([1]) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٣٠٦-٣٠٧.

[2] يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٣١٥.

[3] ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٣٢٠.

[4] ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٨٠.

(يا) مع الله، والضمير، والمستغاث، والمتعجب منه، والمندوب، ويقل حذفه مع اسم الإشارة، واسم الجنس المبني للنداء، وقد يحذف المنادى قبل الأمر والدعاء، فتلزم "يا"، وإن وليها ليست أو ربّ أو حبّذا فهي للتنبيه لا للنداء"[1].

يقول ابن مالك إن استعمال التركيب"يا أنت" لا يجوز؛ لأن الموضع موضع نصب، و"أنت" ضمير رفع، والصواب أن تقول: "يا إياك"، لأن العرب قد تجعل الضمائر نائبًا عن غيره كقولك: "رأيتك أنت" بمعنى رأيتك إياك، وعكسه نيابة ضمير النصب عن ضمير الرفع لذلك تقول: "يا إياك"، وفي استعمال التركيب"أنت والأسد" لا يجوز[2].

وامتنع استعمال التركيب"يا زيد ابن أخينا"؛ لانتفاء عملية المضاف إلى ابن، ولو حذفت ابنا فقلت: "يا زيد أخينا"، لم يبق للإضافة معنى[3].

ولا يقال التركيب "يا مر"؛ لأنه إذا كان المنقوص ذا أصل واحد، كاسم الفاعل رأى، ردت الياء بإجماع، والصواب أن تقول: "يا مرى"[4].

ولا يقال التركيب "يا أيها العباس"؛ لأنه علم؛ لأنه لا يتوصل النداء إلى ما فيه الألف واللام الجنسيتان لذلك لا يقال: "يا أيها العباس"، والصواب أن تقول: "يا أيها الرجل". وفي استعمال التركيب "يا أيها الصعق"لا يقال؛ لأنه علم أيضًا. ونلحظ أيضًا في استعمال التركيب "يا أيها الزيدان"لا يقال[5].

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل ٣/٢٢٤.

(٢) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٢٤٤.

(٣) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/ ٢٥١.

(٤) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/٢٥٢.

(٥) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٢٥٦.

ولا يجوز استعمال التركيب"يا الرجل ويا الصعق ويا الذي "امتنع؛ لأنه لا يجوز أن تنادي اسما فيه الألف واللام البته إلا في لفظ الجلالة "الله" فتقول: "يا الله اغفر لي". لــذلك إذ أريد نداء ما فيه "الألف واللام" يؤتى قبله بكلمه "أيها" للمذكر، و"أيتها" للمؤنث، والصواب ان تقول: "يا أيها الرجل ويا أيها الصعق وكذلك يا أيها الذي"[1].

وغير جائز استعمال التركيب "يا زيد صاحبنا"؛ لأن كل تابع أضيف مجردًا من "أل" يجب نصبه تبعا لمحل المنادى. والصواب أن تقول: "يا زيد صاحبنا"[2].

ولا يقال التركيب "وا رجلاه، وا أنتاه، واهذا، وا من ذهباه"؛ لأنه لا يندب اسم جنس مفرد، ولا اسم إشارة، ولا موصول بصلة لا يتعين بها المندوب.

ولا يقال التركيب "يا عبد اللهاه، ويا جمجماهاه"؛ لأنه إذا كان آخر المنــدوب ومــا أشبهه ألفًا وهاء، استغنى عن ألف الندبة وهائها، استثقالًا لألف وهاء بعد ألف وهاء لما فيه من الثقل، والصواب أن تقول: يا عبد الله ويا جمجماه[3].

وكذلك في استعمال التركيب"يا لبيكيه" لم يقل لأمن اللبس والصواب أن تقــول: "يــا لبيكاه"[4]. ولم يُحكَ التركيب "يا هناناه"، والصواب أن تقول: "يا هنانيه"؛ لأنها نداء مثنى[5].

ولا يصح استعمال تركيب "يا عفرا هلمي" بالفتح؛ لأنه غير مسموع ولا يرخم ما كان مختومًا بتاء التأنيث، سواء أكان علمًا أم غير علم[6].

---

(1) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٢٥٧-٢٥٩.
(2) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٢٥٩.
(3) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٢٧٢.
(4) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٢٧٥.
(5) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٢٧٦.
(6) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٢٨٦.

باب التوابع

يعدُّ باب التوابع في كتاب شرح التسهيل لابن مالك جزءًا من مباحث هذا الكتاب.وقد جاءت مباحثه مبنية على أساس متين فهي شاملة لكل نوع من أنواع التوابع، فلم يفته شيء منها فقد استوفى فيه الكلام عليه، وهذه التوابع هي: التوكيد والنعت والعطف بما فيه عطف البيان وعطف النسق، والبدل.

وأود أن أشير هنا إلى أن ابن مالك قد بحث التوابع في مكان واحد ضمن أبواب محددة في كتاب شرح التسهيل على عكس سيبويه الذي لم يبحث التوابع في باب واحد، بل بحثها في أبواب متفرقة لا تمت في كثير من الأحيان إلى التوابع بصلة، أو قد تمت إليها بسبب ضعيف.

وقد أورد ابن مالك كثيرًا من العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية في هذا الباب، وتقوم الباحثة بتحليل هذه العبارات ودراستها حسب الجزء والصفحة.

وقد عرّف ابن مالك التابع بقوله: "وهو ما ليس خبرًا من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقًا، وهو توكيد أو نعت أو عطف بيان أو عطف نسق أو بدل، ويجوز فصله من المتبوع إن لم يكن توكيد توكيد، أو نعت مُبْهم أو شبهه، ولا يتقدم معمول تابع على متبوع، خلافًا للكوفيين"(١).

هذا جدول يجمل مواضع العبارة الممثّلة لمخالفة القاعدة النّحويّة الواردة في شرح التسهيل ضمن باب التوابع:

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ١٥٠

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك الجزء والصفحة
١.	ضَرَبَ هذا زيدًا الرجل.	لم يجز	النعت	٣/١٥٠
٢.	الشعرى طَلَعَت العبور.	لم يجز	النعت	٣/١٥١
٣.	جـاء الزيّـدونَ نُفوسُـهُم ولا عُيُونُهُم.	فلا يقال	التوكيد	٣/١٥٢
٤.	قاموا أنفُسُهُم.	ضعف	التوكيد	٣/١٥٢
٥.	جَاءَ زَيدٌ كلّهُ.	ممتنع	التوكيد	٣/١٥٤
٦.	جاءَ بعضُ زيد.	ممتنع	التوكيد	٣/١٥٤
٧.	اعتَكَفتُ وقتًا كلَّهُ.	غير جائز	التوكيد	٣/١٥٩
٨.	رأيتُ شيئًا نَفسَهُ.	غير جائز	التوكيد	٣/١٥٩
٩.	مَرَرتُ بقومك إمّا أجمعين وإمّا بعضهم.	لا يجوز	التوكيد	٣/١٦٠
١٠.	أجمعون قومك.	لم يجز	التوكيد	٣/١٦١
١١.	إنّ إنّ زيدًا منطلقٌ.	مردود	التوكيد	٣/١٦٥
١٢.	إن الماء مشوب بعسل.	لم يجز	النعت	٣/١٧٦
١٣.	إن الثوبَ مجعولٌ في نسجه حرير.	لم يجز	النعت	٣/١٧٦
١٤.	يا أخانا الحارثَ.	غير صالح	عطف البيان	٣/١٨٧

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك الجزء والصفحة
١٥.	ادخل الأولَ فالأولَ.	لم يجز	البدل	١٩٠/٣
١٦.	رأيتك إيّاك.	لم يستعمل	البدل	١٩٢/٣
١٧.	رأيت زيدًا إيّاه.	لم يستعمل	البدل	١٩٢/٣
١٨.	أتيتك الأيام إلاّ يومًا.	لم يجز	المعطوف عطف النسق	٢١٦/٣
١٩.	أعجبتني الجاريةُ حتى ابنُها.	يمتنع	المعطوف عطف النسق	١١٥/٣
٢٠.	اختَصَمَ زَيدٌ وعَمرٌو.	ممتنع	المعطوف عطف النسق	٢٢٩/٣
٢١.	مَن يأتني ويَسألني أُعطه.	ممتنع	المعطوف عطف النسق	٢٢٩/٣
٢٢.	وعرفت ابنتي زيد وعمرو.	ممتنع	المعطوف عطف النسق	٢٢٩/٣

التحليل

تنحصر العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية الواقعة في التوابع في خمسة موضوعات هي: التوكيد، والنعت، والبدل، والعطف بنوعيه وهما عطف البيان، وعطف

النسق، وتقوم الباحثة بتحليل هذه العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية من أجل توضيح الاستخدام الصحيح لها.

أولا: التوكيد:

التوكيد هو: تابع يُقصد به كون المتبوع على ظاهر"[1].

ويقول ابن مالك في التوكيد: "وهو معنوي ولفظي، فالمعنوي التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع، أو أن يراد به الخصوص، ومجيئه في الغرض الأول بلفظ النفس والعين مفردين مع المفرد، مجموعين مع غيره جمع قلة، مضافين إلى ضمير المؤكد، مطابقًا له في إفراده وغيره، ولا يؤكد بهما غالبًا ضمير رفع المتصل إلا بعد توكيده بمنفصل، ويفردان بجواز جرهما بياء زائدة، ولا يؤكد مثنى بغيرهما إلا بكلا وكلتا، وقد يؤكدان مالا يصح في موضعه واحد، خلافًا للأخفش"[2].

يقول ابن مالك إن استعمال التركيب "ضرب هذا زيدًا الرجلُ " لم يجز؛ لأنه لا يجوز فصل التابع عن المتبوع؛ لأنه صفة اسم مُبهم، والصواب أن تقول: ضرب هذا الرجلُ زيدًا.

وكذلك الأمر في استعمال التركيب "الشّعرى طلعت العبور" لم يجز؛ لأن ما أشبه الاسم المبهم في عدم الاستغناء عن الصفة، والصواب أن تقول: طلعت الشّعرى العبور.

يقول ابن مالك إن استعمال التركيب "جاء الزيدون نفوسهم ولا عيونهم" لا يقال؛ لأن كلمة نفس وعين لا يجمعان إلا جمع قلة على "أفعُل"، والصواب أن تقول: أنفُسُهُم وأعيُنُهُم.

(1) السيوطي، همع الهوامع ١٩٧/٥.
(2) ابن مالك، شرح التسهيل ١٥٢/٣ .

وفي استعمال التركيب " قاموا أَنفُسُهُم " ضعف؛ لأنه يجب توكيد الـضمير المرفـوع المتصل أولًا بالضمير المنفصل ثم توكيده بالنفس أو العين، والصواب أن تقول: قـاموا هـم أَنفُسُهُم.

وفي استعمال التركيب "جاءَ زيدٌ كلّهُ" ممتنع لامتناع التجزئة؛ لأن"زيـدٌ" لا يتجـزأ، فيؤكد بكل وجميع ما كان ذا أجزاء يَصحُ وقوع بعضها موقعه نحو: جَاءَ الرَّكبُ كُلُّهُ

وكذلك في استعمال التركيب " جاء بعضُ زيد" ممتنع ؛ لأنه لا يتجزأ أيضًا.

ولو كان العامل صالح الإسناد إلى بعض زيد، مثل نظف، فصحّ أن تقول: نظف زيدٌ كلُّهُ. ونظف بعضه.

وفي استعمال التركيب "اعتَكَفتَ وقتًا كُلّهُ"غير جائز؛ لأنه مبهم ولا يجوز توكيد النكرة غير المحددة، إلا إذا كان توكيدها مفيدًا بحيث تكون النكرة المؤكدة محـدودة. والـصواب أن تقول: اعتَكَفتُ أسبوعًا كلّهُ.

وغير جائز استعمال التركيب " رأيتُ شيئًا نَفسَهُ "؛ لأنه مُبهم ولا فائدة فيه.

ولا يجوز استعمال التركيب "مررتُ بقومك إمّا أجمعين وإمّا بعضهم " عند البصريين، وأجازه الفراء على تقدير مررتُ بقومك أجمعين، وإمّا بعضهم. ويُلزم سيبويه التجويز علـى تقدير: مررت بقومك إمّا بهم أجمعين، وإمّا بعضهم؛ لأن هذا التركيب فيه حذف، والـصواب أن تقول: "مررتُ بقومك إمّا بهم أجمعين، وإمّا بعضهم ".

ولم يجز استعمال التركيب "أجمعون قومك "؛ لأنك جئت بالتوكيد قبل أن تأتي باسـم يُؤكد. والصواب أن تقول: هم أجمعون قومك.

وإن استعمال التركيب " إن إن زيدًا منطلق " مردود؛ لأن "إن" حرف غير مجاب به لذلك لم يُعَد في غير ضرورة. ولا بد من أن يكون في هذا الحرف ضمير متصل. وفي ذلك يقول ابن مالك: "التوكيد اللفظي إعادة اللفظ أو تقويته بموافقة معنى، وإن كان المؤكد به ضميرًا متصلًا، أو حرفًا غير جواب لم يُعَد في غير ضرورة..." (١) والصواب أن تقول: "إن زيدًا إن زيدًا منطلقٌ، أو إن زيدًا إنه منطلقٌ". وقد أشار الزمخشري في المفصل إلى توكيد الحرف الذي ليس من حروف الجر بإعادته وحده، وقوله مردود عن ابن مالك؛ لعدم إمام يسند إليه وسماع يقول عليه، ولا حجة في قول الشاعر(٢): { الخفيف}٣

إنّ إنّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَم   يَرَيَنْ مَنْ أجارَهُ قَد ضِيما

فإنه من الضرورات.

ثانياً: النعت:

تابع مكمّل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه، أو في متعلق به(٤).

عرف ابن مالك النعت بقوله: " هو التابع المقصود بالاشتقاق وضعًا أو تأويلًا، مسوقًا لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أوإبهام أو توكيد"(٥).

ولم يجز استعمال التركيب " ضرب هذا زيدًا الرجل "؛ لأنه صفة اسم مبهم لا بد من اتصال التابع بالمتبوع، والصواب أن تقول: ضرب هذا الرجل زيداً.

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل ١٦٣/٣ .

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل ١٦٥/٣.

(٣) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٠/٣، والمقاصد النحوية ١٠٧/٤، وهمع الهوامع ١٢٥/٢.

(٤) السيوطي، همع الهوامع ١٧١/٥.

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل ١٦٨/٣ .

ولم يجز استعمال التركيب "الشِّعرى طلعت العبور"؛ لأنه اسم مبهم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت. والصواب أن تقول: طلعت الشّعرى العبور.

وفي استعمال التركيب "إن الماء مشوب بعسل، وإن الثوب مجعول في نسجه حرير" لم يجز النعت.

ثالثا: البدل:

هو التابع المقصود بحكم بلا واسطة مخرج بالمقصود ما عدا النسق، وهو أقسام بحسب ما بعده: بدل كل من كل، وبدل اشتمال، وبدل بعض من كل[1].

عرّف ابن مالك البدل بأنه: "التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرا دون مُتبع، ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتنكير، ولا يبدل المُضمَر من المُضمَر، ولا المضمر من الظاهر"[2].

وقد ذكر ابن مالك أنواع البدل وهي: بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتمال، وبدل اضراب، وبدل غلط[3].

يقول ابن مالك إن استعمال التركيب "أدخل الأولَ فالأولَ" لم يجز؛ لأن كلمة "الأولَ" منصوبة لذلك لا تكون بدلًا[4].

---

(1) السيوطي، همع الهوامع ٢١٢/٥.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل ١٨٩/٣.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل ١٨٩/٣

(4) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١٩٠/٣.

ويقول ابن مالك في استعمال التركيبين "رأيت زيدًا إياه، ورأيتك إياك"لم يستعملا في كلام العرب؛ ولو استعمل التركيب "رأيت زيدًا إياه" لكان توكيدًا لا بدلا؛ لأنه لا يتبدل المضمر من الظاهر. أما التركيب: "رأيتك إياك" فقد جعله البصريون بدلًا، وإن الكوفيين يجعلونه توكيدًا. ولكن ابن مالك يرجح رأي الكوفيين في هذا التركيب[1].

وترى الباحثة أن قول الكوفيين هو الصحيح، لأنه لا يجوز أن يبدل المضمر من المضمر. لذلك فهو توكيد وليس بدلًا.

رابعا: العطف:

هو تابع بأحد حروف العطف لم يصب مع ما فيه من الدور، ولتوقف معرفة المعطوف على حرفه، ومعرفة الحرف على العطف، وهو قسمان هما: عطف البيان، وعطف النسق[2].

وقد عرّف ابن مالك عطف البيان بأنه: "التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع وفي التوضيح والتخصيص، وجامدًا أو بمنزلته، ويوافق المتبوع في الإفراد وضديه، وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير...، ....إلخ"[3].

إن استعمال التركيب " يا أخانا الحارث " غير صالح أن تجعل كلمة الحارث بدلًا؛ لأن كلمة الحارث منصوبة فهي عطف بيان على "أخانا" المنصوبة ولا يجوز أن تكون بدلًا، لأنك

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١٩٢/٣.

(2) السيوطي، همع الهوامع ٢٢٣/٥.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل ١٨٦/٣.

لو حذفت المتبوع وأحللت التابع محله لقلت "يا الحارث " لا يجوز؛ لأن "يا" و"ال" لا يجتمعان إلا في لفظ الجلالة.

المعطوف عطف النسق:

عند سيبويه هو الشركة[1]، وعند الكوفيين باب النسق وهو المجعول تابعًا بأحد حروفه[2].

يقول ابن مالك في تعريف المعطوف عطف النسق بأنه: " تابع بأحد حروفه، وهي الواو والفاء وثم وحتى وأم و أو وبل ولا، وليس منها "ولكن" وفاقًا ليونس، ولا "إمّا" وفاقًا له ولابن كيسان، وأبي علي، ولا "إلاّ" خلافًا للأخفش والفراء ولا "ليس" خلافًا للكوفيين، ولا "أي" خلافًا لصاحب المستوفى"[3].

إن استعمال التركيبين "أتيتك الأيام إلا يومًا، واتيتك الأيام حتى يومًا " لم يجز؛ لأنه لا بد أن يكون الاسم بعد حتى مخصوصًا، والصواب أن تقول: أتيتك الأيام حتى الجمعة؛ لأن الوقت هنا عيّن.

وكذلك الأمر في التركيب "أعجبتني الجاريةُ حتى ابنُها" يمتنع؛ لأن كلمة ابنها ليست بعضًا من الجارية؛ والصواب أن تقول: "أعجبتني الجاريةُ حتى حديثُها "؛ لأن الحديث ليس بعضًا من الجارية ولكنه كبعض؛ ولأنه معنى من معاني المحدث.

---

(1) سيبويه، الكتاب ٤٣٧/١.

(2) ابن عقيل، المساعدعلى تسهيل الفوائد ٤٤٣/٢.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل ٢٠٢/٣ .

واستعمال التراكيب"اختَصمَ زَيدٌ وعَمْرو، ومَن يَأتني ويَسألني أعطه، وعرفت ابنتـــي زيد وعمرو" ممتنع؛ لأن تقدير العامل بعد العاطف ليس شرطًا، بل هــو ممتنـــع فـــي هــذه المواضع لأن الواو يُعطف بها حيثُ لا تكتفي بالمعطوف عليه، ويكون ذلك عندما يكون الحكم مما لا يقوم إلا بمتعدد، مثل الاشتراك، الاصطفاف، ومما اختصت الواو أنها تعطفُ عاملًا قد حُذفَ وبقي معموله؛ لذلك لا يجوز اختصم زيدٌ وعمروٌ، ومثله اصطفًا هذا وابني، وتــشارك زيدٌ وعمروٌ. ولا يجوز أن يعطف في مثل هذه المواضع بالفاء، ولا بغيرهــا مــن حــروف العطف، فلا تقول: اختصم زيدٌ فعمرو. وفي ذلك يقول ابن مالك: لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه، ولا تقدير العامل بعد العاطف، بل يشترط صــلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل[1]،

([1]) ابن مالك، شرح التسهيل ٣/٢٢٨- ٢٢٩.

باب المجرورات

يجر الاسم في ثلاثة مواضع وهي: أن يقع بعد حرف الجر، وأن يكون مضافًا إليـه، وأن يكون تابعًا للمجرور، وقد أورد ابن مالك عددًا من العبارات الممثلـة لمخالفـة القاعـدة النحوية في هذا الباب.

والجدول الآتي يجمل مواضع العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية الـواردة فـي شرح التسهيل ضمن باب المجرورات:

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك الجزء والصفحة
١-	ما فيها من رجل بل اثنان.	خطأ	حروف الجر سوى المستثنى بها	٩/٣
٢-	إلى فلان مال كثير.	فلا يقال	حروف الجر سوى المستثنى بها	١٢/٣
٣-	صمتُ ما بعد يوم الفطر حتى يوم الأضحى.	لم يصلح	حروف الجر سوى المستثنى بها	٣٧/٣
٤-	سَريتُ البارحَةَ حتى الصباح.	لم يصلح	حروف الجر سوى المستثنى بها	٣٧/٣
٥-	ربّ رجل عالمٍ لقيت.	ضعف	حروف الجر سوى المستثنى بها	٥٠/٣

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك الجزء والصفحة
٦-	من زيد عجب.	غيـــر جائز	حروف الجر سوى المستثنى بها	٥١/٣
٧-	والله زيدًا لأضربن.	لا يجوز	القسم	٨٥/٣
٨-	عُدَ، نيّ، عِدّ، حيـا، عيـاد، بسال، مَغرِف.	لا يقال	الإضافة	٩١/٣
٩-	إقام، غلب.	لا يقال	الإضافة	٩١/٣
١٠-	خيرًا أنت أول قاصد.	فلا يقال	الإضافة	١٠١/٣
١١-	أنا عمرًا مثل مكرم.	فلا يقال	الإضافة	١٠١/٣
١٢-	أكرم القوم زيدًا غير شاتم.	لم يجز	الإضافة	١٠٢/٣
١٣-	مررتُ بكلا رجلين ولا كلتـا امرأتين.	فلا يقال	الإضافة	١٠٦/٣
١٤-	مررتُ بكلا زيد وعمرو.	فلا يقال	الإضافة	١٠٧/٣

التحليل

تنحصر العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية في باب المجـرورات فـي ثلاثـة موضوعات هي: حروف الجر، والقسم، والإضافة، وتقوم الباحثة بتحليل هذه العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية من أجل توضيح الاستخدام الصحيح لها.

أولاً: حروف الجر:

يقول ابن مالك في حروف الجر: "فمنها من، وقد يقال منا وهي لابتداء الغاية مطلقًا، وللتبعيض، ولبيان الجنس، وللتعليل، وللبدل، وللمجاورة، وللانتهاء، وللاستعلاء، وللفصل، ولموافقة الباء، ولموافقة في وإلى. وتزاد لتنصيص العموم أو لمجرد التوكيد بعد نفي أو شبهه... إلخ"[1].

يقول ابن مالك في استعمال التركيب "ما فيها من رجل بل اثنان " خطأ؛ لأن (من) جاءت زائدة للعموم، فلا محتمل لهذا التركيب غير العموم؛ والصحيح أن تقول: ما فيها رجل بل اثنان[2].

وكذلك الأمر أن استعمال التركيب"إلى فلان مال كثير" فلا يقال؛ لأن (إلى) ليس بمعنى (مع) ؛أي هنا لم يكن ضم، والصواب أن تقول: مع فلان مال كثير[3].

ويقول ابن مالك في استعمال التركيبين "صمتُ ما بعد يوم الفطر حتى يوم الاضحى، وسريت البارحة حتى الصباح " لم يصلح أن ينسب لمجرورها ما نسب لما قبلها فالانتهاء عنده لا به؛ ولذلك انتهى الصوم عند يوم الاضحى لا به؛ لأنه لا يصح أن ينسب إليه، وانتهى السري عند الصباح لا به، لأنه لا يصح أن ينسب إليه. فالجر متعين، والعطف والاستئناف ممتنعان[4].

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل ٣/٣ .

(2) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٩.

(3) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ١٢.

(4) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٣٧.

وكذلك أن استعمال التركيب "ربَّ رجُل عالم لقيتُ " ضعفًا[1].

وغير جائز استعمال التركيب "من زيد عجب" اذا عجب من نفسه غير جائز؛لأن فيه إعمال فعل ضمير متصل في مفسره وذلك ممتنع دون خلاف[2].

ثانياً: القَسَم:

يقول ابن مالك: " لا يتقدم على جواب قسم معموله إلا إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا...، ... الخ"[3].

يقول ابن مالك إن استعمال التركيب " والله زيدًا لأضربن" لا يجوز؛لأن جواب القسم تعلق به مفعول؛ لذلك لم يجز تقديمه.والصواب أن تقول: "والله لأضربن زيدًا"[4].

ثالثًا: الإضافة:

هي نسبة تقيدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر[5].

يقول ابن مالك في باب الإضافة " المضاف: هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضًا له بمعنى "في" إن حسن تقديرها وحدها، وبمعنى "مِن" إن حسن تقديرها مع صحية

---

(1) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٥٠.
(2) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٥١.
(3) ابن مالك، شرح التسهيل ٨٤/٣.
(4) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٨٥.
(5) السيوطي، همع الهوامع ٢٦٤/٣.

الإخبار عن الأول الثاني، وبمعنى "اللام " تحقيقًا أو تقديرًا فيما سوى ذلك. ويزال ما في المضاف من تنوين أو نون تشبهه. وقد يزال منه تاء التأنيث إن أُمن اللبس "[1].

قد يحذف من المضاف تاء التأنيث إن لم يوقع حذفها في التباس بمؤنث، ولكن في بعض الأسماء لا يجوز حذف التاء منها فلا تقول في العُدّة: عُدّ، ولا في النّية: نيّ، ولا في العِدّة: عِدّ ولا في العبادة: عباد، ولا في البسالة: بسال، ولا في المعرفة: مَعْرِف[2].

وكذلك الأمر في استعمال التركيبين "إقام، وغُلب " لا يقال دون إضافة في الإقامة ولا في "الغلبة" ويؤيد هذا الكلام ما جاء في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَوٰةِ﴾ [الانبياء: ٧٣]، ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ﴾ [الروم: ٣]. وقد أجاز الفراء الحذف ولكن في إضافة.

وفي هذا التركيب "خيرًا أنت أول قاصد " فلا يُقال؛ لأن المضاف إليه كصلة للمضاف، فلا يتقدم على المضاف معمول المضاف إليه. والصواب أن تقول: "أنت أول قاصد خيرًا".

ولا يقال التركيب "أنا عمرا مثل مكرم "؛ لأنه لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف. والصواب أن تقول: "أنا مثل مكرم عمرًا".

ولم يجز استعمال التركيب "أكرم القوم زيدًا غير شاتم" ؛لأن لا يتقدم على المضاف معمول المضاف إليه إلا في "غير" إذا كان مرادًا به نفي، والنفي هنا غير مراد.والصواب أن تقول: "أكرم القوم غير شاتم زيدًا" وقد أجاز الكسائي أن يقال: "أنت أخانا أول ضارب، بمعنى

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل ٨٧/٣ .

[2] يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ٩١.

أنت أول ضارب أخانا " وتذهب الباحثة إلى ما ذهب إليه ابن مالك في هذه العبارة، وهو منع التقديم إلا إذا كان المضاف "غير" مرادًا به النفي جاز أن يتقدم عليه معمول ما أضيف إليه[1].

ولا يقال التركيب "مررت بكلا رجلين ولا كلتا امرأتين" ؛لأن رجلين وامرأتين نكـرة وكلا وكلتا لا يضافان إلا إلى معرفة ولا يضافان إلى نكره. والصواب أن تقول: "مررتُ بكلا الرجلين، وكلتا الامرأتين"[2].

ولا يقال التركيب "مررتُ بكلا زيد وعمـرو "؛ لأن (كـلا) أضـيفت إلـى مفـرد ومفترقين.ولذلك فهي لا تضاف إلا الى كلمه واحده تدل على اثنـين، والـصواب أن تقـول: مررتُ بكلا الرجلين[3].

علاقة العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية وظاهرة الترتيب

تُعد ظاهرة "إعادة الترتيب" من الظواهر النحوية التي لقيت اهتمام اللغـويين، فهـي موجودة في كتب النحو منذ سيبويه، وفي علم اللغة التحويلي، وذلك باعتبارهـا واحـدة مـن الظواهر التي تصيب الجملتين، الاسمية والفعلية، فنجد فاعلًا، وقد صار في غيـر موضـعه، وخبرًا قد تقدم على المبتدأ، وهناك حذف، وغير ذلك، وثمة تراكيب تتصل بمصطلحي التقديم والتأخير، وقد أشار النحاة من بينهم سيبويه، إلى العديد من التراكيب غير الصحيحة نحويًا لما أصابها من تقديم وتأخير وحذف، وتلك التراكيب تخص الجملة الاسمية والفعلية كلتيهما"[4].

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/١٠٢.

(2) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ١٠٦.

(3) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/ ١٠٦.

(4) يُنظر: ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه، دراسة لغويـة، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، الطبعة الثانية، د.ت، ص١١١.

إنّ إعادة الترتيب ظاهرة لغوية صحيحة، لكنها ربما تؤدي إلى عبارات غير صحيحة نحويًا؛ لأن هناك أصلًا لترتيب الكلام في الجملة الاسمية، والخروج عنه إلى سواه غير صحيح نحويًا؛ ومع ذلك فإعادة ترتيب غير الصحيح نحويًا يعود به إلى أصله وهو الصحيح نحويًا، وبالنسبة للجملة الفعلية الذي يعد الفعل وفاعله أساس تلك الجملة، وقد تضاف إليهما بعض "المكملات" كالمفعول به والحال والتمييز وغيرها. وهناك آراء لابن مالك توضح تركيب الجملة الفعلية، ومن ذلك رأيه حول "سوف" و "قد" وهما يخصان الأفعال وذلك لو قلت([1]):

سوف زيدًا أضرب.

قد زيدًا رأيتُ.

لم يجز ؛ لأن "سوف وقد" وضعت للأفعال. ولكل من التركيبين أصل صحيح نحويًا، يطردّ مع قواعد النحاة:

سوف أضرب زيدًا.

قد رأيتُ زيدًا.

العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية والبنية العميقة

أكّد تشومسكي رائد النظرية التوليدية التحويلية في دراسة اللغة على أهمية الدلالة. وأن العلامات النحوية قائمة على أساس دلالي([2])، وانتقد استبعاد عنصر "المعنى" في دراسة

([1]) ابن مالك، شرح التسهيل ١/١٤.

([2]) ينظر: عمايرة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة – السعودية، ١٩٨٤م، ص ٤٨ .

التراكيب النحوية. وقد قامت نظريته على قواعد تحويلية من حذف، وزيادة، وتقديم وتأخير، وإحلال، وغير ذلك، والتي كان يريد من وراء قواعده وصف جمل اللغة شكلًا، ودلالة بعد أن كان الوصف مقتصرًا على الشكل.

والتوليد هو انبثاق تركيب من مجموعة من التراكيب، من جملة هي الأصل وتسمى الجملة الأصل بالجملة التوليدية. وهي الجملة التي تؤدي معنًى مفيدًا في أقل عدد ممكن من الكلمات، وخاليةً من كل ضروب التحويل، فمثلًا "جاء زيدٌ "جملة توليدية، وأمّا جملة زيدٌ جاء ليست توليدية على الرغم من كونها أقل عدد من الكلمات لكنها لم تكن توليدية؛ لأن فيها تقديمًا وتأخيرًا([1]). وهي التي تحدد التفسير الدلالي.

أمّا التحويل فهو يجري باشتقاق جملة أو مجموعة من الجمل من الجملة النواة، ومن الأمثلة على ذلك الجملة "النواة" "فهم زيدٌ الدرسَ" وعند تحويلها إلى جملة مبنية للمجهول تصبح "فُهِمَ الدرسُ" فهي جملة تحويلية، ومبدأ التحويل عند تشومسكي أن أهل اللغة قادرون على تحويل الجملة الواحدة إلى عدد كبير من الجمل([2]).

والقواعد التحويلية ترتبط بالبنية العميقة للجمل، والبنية العميقة هي الجملة التوليدية والتي تعرّف بأنها أقل عدد ممكن ومفيد من الكلمات تؤدي معنًى جديدًا، وهي "التي تحدد التفسير الدلالي للجمل"([3]).

([1]) استيتية، سمير شريف، اللسانيّات المجال، والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث للنشر التوزيع، إربد- الأردن، (ط، ١)،٢٠٠٥م، ص ١٧٨.

([2]) المرجع نفسه، ص ١٧٩.

([3]) زكريا، ميشال، الألسنيه التوليدية ، بيروت ،١٩٨٠ ،ص١٦٣- ١٦٤.

أما البنية السطحية فهي تمثل الجمل، التي طرأت عليها التغيرات البنيوية، من خلال القواعد التحويلية، وتأسيسًا على ذلك، فإن القواعد التحويلية تقوم بالربط بين البنية العميقة والبنية السطحية[1].

فجملة "علم المعلم الطالب قصيدة "هي المكون الأساسي الذي يتألف من وحدات نحوية. وخضعت للعلاقات السياقية التي أضفت عليها سمات نحوية محددة، وعلى هذا فإن المكون الأساسي يؤلف البنية العميقة للجمل.

وبالإمكان إجراء التغيرات الممكنة على الجملة السابقة بوساطة القواعد التحويلية من تقديم وتأخير، وزيادة وحذف، نحو:

المعلمُ علَّم الطالبُ قصيدةً.

عُلِّم الطالبُ قصيدةً.

الطالب علَّمه المعلم قصيدة.

فهذه التحويلات التي تجري على الجملة الواحدة تترك أثرًا يتصل بالمعاني الدلالية للجمل المبتكرة. وقد تولد القواعد التحويلية جملًا لا تنطبق عليها شروط الجمل الصحيحة قواعديًا نحو: الطالب المعلم علم قصيدة.

فالعبارة تكون صحيحة وأصولية إذا كانت مركبة على نحو جيد، وهي غير صحيحة وغير أصولية إذا انحرفت عن القواعد الأصولية في اللغة، أي: القواعد الضمنية التي تقود

---

[1] تشومسكي، نعوم، جوانب من نظرية النحو،ترجمة مرتضى سعيد باقر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة،١٩٨٦م، ص ١٥٠ .

عملية التكلم والتي ينطقها متكلم اللغة بصورة لا شعورية[1] والذي يقوم بالتمييز بين الجملة النحوية المقبولة وغير النحوية غير المقبولة عند تشومسكي هو (الحَدس) وهو ملكة لا شعورية موجودة لدى الناطقين بلغتهم، وهو يعمل بمقتضى الآليات الذهنية (٢) وهوالذي يقيم لغتنا، ونستخدمهُ في تعلم اللغة وتعليمها. فاللغة كلها حدس، وهو يهيمن على اللغة. وكلما كان الحدس أعمق كان مجال التفكير عند الإنسان أقدر. والحدس الصواب هو الذي يؤسس الجملة النحوية والحدس الخطأ هو الذي يؤسس الجملة غير النحوية. ولاحظ تشومسكي أنه من الممكن أن تتشابه جملتان تشابهًا تامًا من حيث المظهر، أو التركيب الخارجي بينما تختلفان جذريًا في المعنى[٣]. كما هو في المثالين الآتيين:

صراخ المجرم لم يؤثر في الناس.

عقاب المجرم لم يؤثر في الناس.

إن الجملتين متشابهتان تمامًا من حيث الشكل الخارجي، لأن الوحدات النحوية التي تؤلف بنية الجملتين تخضع لإعراب واحد ومع ذلك فهما مختلفتان دلاليًا؛ فإذا نظرنا إلى معنى الجملة الأولى فهمنا أن المجرم هو الذي صرخ، أي هو الفاعل الحقيقي لفعل الصراخ. أما الجملة الثانية فإن المجرم منها فهو المفعول به الحقيقي لفعل العقاب لأن العقاب نزل به[٤].

---

(١) ينظر: زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية، ص١٠٨.

(2) ينظر: استيتية، سمير شريف، اللسانيّات المجال، والوظيفة، والمنهج، ص ١٧٥.

(٣) خرما، نايف، أضواء على الدراسات النحوية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨م، ص١١٧.

(٤) خرما ، نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ص١١٧.

وقد سبق ابن مالك تشومسكي في هذه الحقيقة؛ إذ وجد مثال أن: هل تضرب زيدًا ؟ و"تضرب زيدًا ؟" عبارتان مبنيتان دلاليًا على الرغم من أن المظهر الخارجي لهما يوحي بالتشابه لكونهما يعربان إعرابًا واحدًا. وعبارته: "هل" ليست بمنزلة "همزة الاستفهام"، لأنك إذا قلت هل تضرب زيدًا ؟ فلا يكون أن تدعي أن الضرب واقع. وقد تقول: أتضرب زيدًا ؟ وأنت تدعي أن الضرب واقع.

وثمة صلة بين العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية عند ابن مالك وما يقوله التحويليون بخصوص البنية العميقة؛ إذ إن ابن مالك يريد بيان المقصود من بعض العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية، ونجد الأمر نفسه عند التحويليين، فقد أشاروا إلى العديد من العبارات التي أدى التغيير في مواقعها إلى عدم الصحة نحويًا، وقد أدى التغيير في بعض المواقع للكلمات إلى توليد الجمل غير الصحيحة نحويًا[1]:

- The book read the man.
- The book read the book.
- The man read the man

فهذه الجمل غير صحيحة نحويًا من حيث "الدلالة" ولكنها صحيحة من حيث التركيب، وما يدلنا على ذلك من خلال تعريبها:

الكتاب قرأ الرجل.

الكتاب قرأ الكتاب.

الرجل قرأ الرجل.

---

(١) يُنظر: ياقوت، محمود سليمان، التراكيب غير الصحيحة نحويًا، ص ٦٢- ٦٣.

وما أشار إليه التحويليون يمكن أن يلتقي ما رآه ابن مالك من حيث عدم صحة: حملت الجبل[1]، شربت ماء البحر[2] دلالياً، وذلك من حيث الدلالة، فالمتكلم لا يستطيع حمل الجبل، أو شرب ماء البحر، ويؤدي التغيير أحيانًا في بعض مواقع الكلمات إلى عدم صحة الجمل نحويًا. فالتقديم والتأخير في الجملة يؤدي إلى جعل بعض العبارات غير صحيحة نحويًا، نحو: "إن أخوك عبد الله"[3]. والصواب أن تقول: "إن عبد الله أخوك" ومن الأمثلة على ذلك ضرب هذا زيدًا الرجلُ([4])، والصواب أن تقول: ضرب هذا الرجلُ زيدًا.

أما الحذف، فيلجأ متكلم اللغة في حديثه اليومي إلى أسلوب الحذف، قصد الإيجاز والتخلص من التكرار، وذلك بإلغاء أحد أجزاء العبارة، ويشترط بالحذف ألاّ يكون مخلًا بنظام العبارة. ولكن الحذف قد يخل بنظام العبارة نحو: "عهد الله"[5]. لا يجوز حذف الخبر؛ لأن "عهد الله " لا تشعر بالقسم ؛ ولأن المبتدأ في القسم صالح لغير القسم. والصحيح أن تقول: علي عهد الله لافعلن.

أما الزيادة، فيتم تحديد وظيفة الوحدات اللغوية داخل التركيب "من خلال العلاقة الناشئة بين تلك الوحدات"[6]. وتأتي الزيادة لتكسب التركيب أشكالًا جديدة، وتضفي عليه دلالة إضافية.

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل ١٤/١ .

(٢) المرجع نفسه ١٤/١.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل ١٤/١ .

(4) ابن مالك، شرح التسهيل ١٥٠/٣

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل ٢٦٧/١.

(٦) أحمد ، نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، المعتز للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م ، ص٢٨٧ .

وإذا عدنا إلى كتاب شرح التسهيل، وقفنا على أمثلة معروفة يتضح فيها الأثر الذي تتركه الزيادة من التحويل في العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية. ومن ذلك زيادة الحروف التي تأتي للتوكيد ولتقوية المعنى كـ "من " الواقعة قبل الفاعل في جملة "ما أتاني من أحد إلا زيد "والأصل: "ما أتاني أحد إلا زيد ". قال: لأن معنى "ما أتاني أحد"و "ما أتاني من أحد " واحد، ولكن "من " جاءت هنا للتوكيد.

وبعد هذا العرض لمجال غير الصحيح نحويًا من خلال بعض التراكيب تستطيع القول إن ما في تلك التراكيب من خروج على القواعد إنما يقترب إلى حد كبير من الخروج الذي يراه ابن مالك في بعض العبارات والتراكيب؛ فهو يشير إلى الحذف والتقديم والتأخير، والزيادة، والإحلال، وأثر ذلك في عدم صحة العبارات نحويًا.

الفصل الثالث

التحليل الصرفي

١) التحليل الصرفي لغة.

٢) التحليل الصرفي اصطلاحًا.

٣) باب التعجب.

٤) باب أفعل التفضيل.

٥) باب المشتقات.

٦) باب إعمال المصدر.

٧) باب أبنية الفعل ومعانيها.

الفصل الثالث

التحليل الصرفي

يهتم المستوى الصرفيّ بدراسة بنية الكلمة وأحوالها، وهذا العلم يُعرف بـ (علم الصرف أو التصريف).

ويختص بوصف "أصناف متنوعة بين الكلمات كالأفعال والأسماء والصفات والضمائر والتغيير الذي يصيب أشكالها"[1]، والوصف الذي يتناول الجانب الشكلي للبنية من لواصق[2]. وبيان التحولات التي تصيب أشكالها من تبادل مواقع الأصوات في البنية، والإبدال والحذف والزيادة، وهذه التحولات التي تطرأ على شكل البنية من قلب وإبدال، والتي تطرأ على شكل البنية ودلالتها من حذف وزيادة تؤثر كلها في تغيير أشكال التراكيب ومضامينها التي تؤديها.

التحليل الصرفي لغةً

والصرف لغة: هو التغيير والتحويل والتقليب من حالة إلى حالة[3].

التحليل الصرفي اصطلاحاً

أمّا الصرف في الاصطلاح، فقد عرّفه بعض النحاة بتعريفات عدة، ولكن الفكرة واحدة، والمعنى واحد، والاختلاف في الأسلوب والسياق فقط، وفيما يأتي عرض لهذه التعريفات ابتداءً من سيبويه.

---

(١) دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل بغداد، ت١٩٨٨م، ص١٥٧.

(٢) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ت ١٩٦٩م، ص٢٠٤.

(٣) ينظر: السيوطي، همع الهوامع ٢٢٨/٦.

التصريف عند سيبويه (١٨٠هـ) لا يتضح تعريفه في كتابه وإن ذكر قواعده ووسائله في الكتاب، وفي ذلك تقول خديجة الحديثي إنّ: "سيبويه قد أهمل تعريف الصرف، وإن ذكر قواعده ومسائله في الكتاب"(١).

أمّا السيرافي ت (٣٦٨هـ) فقد عرّف التصريف بقوله: "وأمّا التصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات، والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى"(٢).

أمّا ابن جني ت (٣٩٢هـ) فيقول في التصريف إنه: "ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا عن طريق التصريف... الخ"(٣).

امّا ابن الحاجب ت (٦٤٦هـ) فقد عرّف التصريف بأنه: "علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب"(٤).

أمّا ابن مالك ت (٦٧٢هـ) فقد عرّف التصريف بأنه "علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة، وزيادة، وصحة، وإعلال وشبه ذلك"(٥).

---

(١) الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ت٢٠٠٣م، ص٢٢.

(٢) الحديثي، خديجة، شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٥/٢١٠.

(٣) ابن جني، مختصر التصريف، دار المعارف للطباعة، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٧٠م، ص ٥.

(٤) ابن الحاجب، شرح شافية ابن الحاجب، تأليف رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، ١٩٧٥، ١/١.

(٥) ابن مالك، شرح التسهيل، ج، ص٢٠١.

وقد عرّفه المحدثون بأنه تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتثنية، وجمع إلى غير ذلك[1].

ويتضح مما سبق، أن علم الصرف هو أصول تُعرف بها أحوال أبنية الأفعال والأسماء، مما لا يكون في الإعراب، وعند صياغة المفردات يُستعان بتلك الأصول لبناء الأفعال والمشتقات من المصادر على صورة المباني الصرفية المحددة، من أجل التعبير عن المعاني المقصودة.

ويتضح من خلال هذا التعريف أنه يؤكد مجال علم الصرف، وهو تناول الجانب الشكلي لبنية الكلمة من حيث صياغتها لإفادة المعاني المختلفة وما يعتريها من الأحوال العارضة كالصحة والإعلال، والزيادة، ونحوها. وإبراز السمة البارزة التي تمتاز بها اللغة العربية، وهي أنها لغة اشتقاقية.

مفهوم التحليل الصرفي

يكون التحليل كتجديد بنى هذه الكلمات وأنواعها وصفاتها، وما يطرأ عليها من تغييرات ذاتية وموقعية، وما يتوارد عليها من معان صرفية في سياق العبارة، وعلى هذا فإن المقصود بالتحليل الصرفي هو: تمييز العناصر اللفظية في العبارة لدراستها في إطار النظم، وتحديد صيغها وخصائصها ووظائفها البنيوية، وتفسير ما فيها من تبدل في اللفظ والصيغة والدلالة والوظيفة مع بيان ما تحمله من تغيير صوتي في موقعها الخاص من التركيب[2].

---

(1) الحملاوي، أحمد، شذا العَرف في فن الصرف، تحقيق إسماعيل العقباوي، مكتبة الإيمان، المنصورة- مصر، (ط1)، ٢٠٠٧، ص ٧.

(2) قباوة، فخر الدين، التحليل النحوي أصوله وأدلته، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص١٢٠.

وقد بحث ابن مالك في شرح التسهيل العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة الصرفية، والتي جاءت لتوضيح القاعدة الصرفية الفصيحة.

وعمدت إلى استخراج مواضع هذه العبارات المخالفة للقاعدة الصرفية المستهدفة، وبعد ذلك قمت بتصنيفها في أبواب وهي: باب التعجب، وباب أفعل التفضيل، و باب المشتقات ويضم اسم الفاعل والصفة المشبهة، وباب إعمال المصدر، وباب أبنية الفعل ومعانيها، وقد أجملت كل باب بجدول معقبا ذلك بتحليل وتعليل.

باب التعجب

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك الجزء والصفحة
١.	أحسن بك	لم يجز	التعجب	٣٦٦/٢
٢.	ما أسعد رجلًا من الناس.	لا يقال	التعجب	٣٦٨/٣
٣.	ما أحسنَ غلامًا	لا يقال	التعجب	٣٦٨/٢
٤.	ما أجيمله	شذوذ	التعجب	٣٧٢/٢
٥.	ما أظيرفه	شذوذ	التعجب	٣٧٢/٢
٦.	ما أحسنَ مقبلًا زيدًا وأكرم رجلًا به	لم يجز	التعجب	٣٧٢/٢
٧.	ما أجوبه	لا تقول	التعجب	٣٧٧/٢
٨.	أجوب به	لا تقول	التعجب	٣٧٨/٢
٩.	ما أقيله	لا يقولون	التعجب	٣٧٨/٢
١٠.	ودعت	لم يقولوا	التعجب	٣٧٨/٢
١١.	ما أعساه	شذوذ	التعجب	٣٧٨/٢
١٢.	وأعس به	شذوذ	التعجب	٣٧٨/٢

التحليل:

تبنى صيغة التعجب من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت، متصرف، قابل للكثرة، غير مبني للمجهول، ولا مقيد عن فاعله بأفعل فعلاء، ولا من ناقص ولا من منفي[1].

يقول ابن مالك في التعجب: "أن ينصب المتعجب فيه مفعولًا بموازن أفعل لا اسمًا، خلافًا للكوفيين غير الكسائي، مخبرًا به عن "ما" متقدمة بمعنى شيء، لا استفهامية خلافًا لبعضهم..."[2].

إن استعمال التركيب "أحسن بك" لم يجز؛ لأن في ذلك إعمال فعل واحد في ضميرين؛ فاعل ومفعول لمسمى واحد. وأن افعل المذكور مسند إلى المخاطب. والصواب أن تقول: أحسن بقائمٍ بالواجب؛ لأنه تحصل من هذا المثال فائدة[3].

وكذلك الأمر في استعمال التركيب (ما أسعد رجلًا من الناس) لا تقول؛ لأنه نكرة غير مختصة، ولا فائدة في ذلك، والصواب أن تقول: "ما أسعد رجلًا اتّقى الله"؛ لأنه نكرة مختصة فالمتعجب منه لا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة، وفي ذلك يقول ابن مالك: "ولا يتعجب إلا من مختص"، وأن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى، فلا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة"[4]. ونلحظ أيضًا في استعمال التركيب "ما أحسن غلامًا"، لا يقال. والصواب أن تقول: ما أحسن زيدًا![5].

---

(1) السيوطي، همع الهوامع ٦/٤١.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٣٦٢.

(3) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٣٦٦.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٣٦٨.

(5) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٣٥٨.

وكذلك استعمال التركيب: "ما أجيمله ولا ما أظيرفه"[1]؛ لا تقول؛ لأنه في غاية من الشذوذ، فلا يقاس عليه والصواب أن تقول: ما أجمله! وما أظرفه!؛ لأن التصغير وصف في المعنى، والفعل لا يوصف لذلك لا يصغر.

وفي استعمال التركيب (ما أحسن مقبلًا زيدًا) لا تقول؛ لأنه لا يجوز تأخير المتعجب منه، والصواب أن تقول: ما أحسن زيدًا مقبلًا![2].

ولا تقول: "أكرم رجلًا به" والصحيح أن تقول: أكرم به رجلًا!؛ لأنه لا يجوز تقديم المتعجب منه على فعل التعجب المتعلق به جار ومجرور.

وكذلك الأمر لا تقول: ما أجوبه" والصواب أن تقول: ما أجود جوابه. وأيضًا لا تقول: "أجوب به" والصواب أن تقول: أجود بجوابه؛ في مثل هذا استغنوا فيه عن ما أفعله بـ "أفعل به"[3].

ولا يقولون التركيب "ما أقيله"، والصواب أن يقولوا: ما أكثر قائلته[4].

وفي استعمال كلمة "ودعت" لم يقولوا: وقد استعملوا كلمة "تركت". وترى الباحثة أن عدولهم عن (ودع) إلى (ترك) هو مخالف للقياس؛ لأن ودع كلمة موافقة للقياس[5].

ونلحظ أيضًا في استعمال تركيب "ما أعساه، وأعس به" بمعنى ما أحقه وأحقق به فهو من الشذوذ؛ لأنه فعل غير متصرف[6].

---

(1) المرجع السابق، ص٣٧٢.

(2) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣٧٢/٢.

(3) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣٧٧/٢.

(4) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣٧٨/٢.

(5) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣٧٨/٢.

(6) يُنظر: ابن مالك، شرح للتسهيل ٣٧٨/٢.

باب أفعل التفضيل

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك الجزء والصفحة
١.	هذا أضرب من ذلك	لا يجوز	اسم التفضيل	ج٢/٣٨٠
٢.	الخبز أغذى من الماء	لا يقال	اسم التفضيل	٣٨٤/٢
٣.	الماء أروى من الخبز	لا يقال	اسم التفضيل	٣٨٤/٢
٤.	يوسف أحسن إخوته	يمتنع	اسم التفضيل	٣٨٨/٢
٥.	ما رأيت أحدًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد.	ممتنع	اسم التفضيل	٣٩٦/٢

التحليل:

ويقول ابن مالك: "يصاغ للتفضيل موازن أفعل، اسمًا مما صيغ منه في التعجب فعلًا على نحو ما سبق من اطراد وشذوذ، ونيابة أشد وشبهه..."[(١)].

واسم التفضيل: هو الاسم المصُوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة[(٢)] وقياسه أن يأتي على "أفعَل" نحو: زيد أكرم من عمرو.

ويقول ابن مالك: "هذا أضرب من ذلك" لا يجوز؛ لأنك تريد أن الضرب الواقع به أشد من الواقع بغيره وهذا لا يجوز؛ لأن المراد به لا دليل عليه، بل السابق إلى ذهن من يسمعه التفضيل في الفاعلية. والصواب أن تقول: هذا أشد ضربًا من ذلك[(٣)].

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل ٣٨٠/٢.

(٢) الحملاوي، أحمد، شذا العَرف في فن الصرف، تحقيق: إسماعيل عمايرة، مكتبة الإيمان- المنصورة. (الطبعة الأولى)، ت٢٠٠٧، ص٨٦.

(٣) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣٨٠/٢.

وكذلك الأمر أن استعمال التركيب "الخبز أغذى من الماء، ولا الماء أروى من الخبز"[1] والصواب أن تقول: الخبز أغذى من السويق، والعسل أحلى من التمر"؛ لأنه لا بد من أن يكون المفضول مشاركًا للمفضل فيما ثبت فيه التفضيل[2].

ويمتنع أن يقال: "يوسف أحسن إخوته"[3]، أي الأحسن من بينهم والصواب أن تقول: يوسف أحسن من إخوته" أو يُقال على إرادة معنى "من" "يوسف أحسنَ أبناء يعقوب" ولذلك يمتنع أن يقال: "يوسف أحسن إخوته".

وترى الباحثة أنه لا بد من إضافة (من) إلى مثل هذه الجملة، وعدم إخلائها، لأنّ اسم التفضيل مجرد من أل الإضافة أي يقال: يوسف أحسن من إخوته، وكذلك فإن يوسف لا يعدُّ من إخوته حتى نقول: يوسف أحسن إخوته، بل نفاضل بينه وبين إخوته، لذلك نضع حرف الجر "من".

ويقول ابن مالك في استعمال التركيب: "ما رأيت أحدًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد" ممتنع؛ لأنك جعلت أفعل خبرًا للكحل، ولاستلزامه الفصل بالمبتدأ بين أفعل "ومن" مع كونهما بمنزلة المضاف إليه. و "من" تلازم أفعل التفضيل وتليها مباشرةً نحو: فلان أحسن من فلان. وزيدٌ أحسن من عمرو[4]

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٣٨٤.

(2) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٣٨٤.

(3) المرجع نفسه، ص٣٨٨.

(4) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٣٩٦.

باب المشتقات

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك الجزء والصفحة
١.	حبّه فهو مُحب	لم يجز	اسم الفاعل	٣٩٩/٢
٢.	أحزنه فهو محزون	لم يجز	اسم الفاعل	٣٩٩/٢
٣.	أحبّه فهو مَحبوب	لم يجز	اسم الفاعل	٣٩٩/٢
٤.	هذا ضويربٌ زيدًا	فلا يقال	اسم الفاعل	٤٠٢/٢
٥.	هذا ضارب عنيفٌ زيدًا	لا يقال	اسم الفاعل	٤٠٢/٢
٦.	هذا ضارب أمس زيدًا لا اليوم	لا يقال	الصفة المشبهة	٤٠٢/٢
٧.	الرجل أعجز	لا يقال	الصفة المشبهة	٤١٨/٢
٨.	مررتُ برجل عجزاء أمته	لا يقال	الصفة المشبهة	٤١٨/٢
٩.	مررتُ برجل حسن وجه	مُنع	الصفة المشبهة	٤٢٣/٢
١٠.	هذا مائت	لا يقولون	الصفة المشبهة	٤٣٠/٢
١١.	مررتُ برجل أحمر الوجه لا أصفره	لم يجز	الصفة المشبهة	٤٢١/٢

التحليل:

عرّف السيوطي في كتابه المزهرالاشتقاق بقوله: "هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفًا أو هيئة، كضارب من ضرب، وحذر من حذر"(1).

وقد أورد ابن مالك كثيرا من العبارات الممثّلة لمخالفة القاعدة النحوية في باب المشتقات، وتقوم الباحثة بتحليل هذه العبارات ودراستها وتصنيفها حسب موضوع المشتق موثقة بالجزء والصفحة كما وردت في شرح التسهيل.

أولا: اسم الفاعل

عرّف ابن مالك اسم الفاعل في كتابه "شرح التسهيل بأنه: "الصفة الدالة على فاعله جارية في التذكير والتأنيث على المضارع أفعالها لمعناه أو معنى الماضي، وتوازن في الثلاثي المجرد فاعلًا، وفي غيره المضارع مكسور ما قبل الآخر مبدوءًا بميم مضمومة"(2).

وهو ما اشتق من مصدر المبني للفاعل لمن وقع منه الفعل أو تعلق به، وهو من الثلاثي على وزن فاعل غالبًا، نحو: ناصر وقابل وقاتل ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الأخر كمُنطلِق ومُستخرِج"(3).

---

(1) السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه علي محمد البجاوي، محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ٣٤٦/١.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل ٣٩٩/٢.

(3) الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ص٨٠.

ويقول ابن مالك: "أنتن الشيء فهو مُنتِن"[1] على القياس. ولكن جاء بأمثلة مخالفة للقاعدة الصرفية وهي: "حبه فهو محب" وهذا مخالف للقياس، والصواب أن تقول: حبه فهو حاب على القياس. ولكن هنا ربما استغنى عن فاعل (بمُفعِل) لذلك قالوا: (مُحِب) بدلًا من (حاب).

وكذلك الأمر في قولهم: أحزنه الأمر فهو محزون فكلمة محزون، أغنتهم عن محزن، والصواب أن تقول: أحزنه فهو مُحزَن وليست محزونًا؛ لأنها اسم مفعول وليست اسم فاعل، وربما استُغنى عن مُفْعَل (مُحْزَن) باسم مفعول (محزون) فيما له ثلاثي[2].

وفي قولهم: "أحبه فهو محبوب" والصواب أن تقول: أحبه فهو مُحِب على القياس.ولكن ربما استغنى عن (مُفْعَل) بمفعول فيما له ثلاثي[3].

وقد ندر قول الشاعر عنترة[4]: [الكامل][5]

ولقد نَزَلتِ فلا تَظُنّي غَيرَهُ منّي بمنزلة المُحَبِّ المُكْرَمِ

إن موضع الشاهد هنا كلمة (المُحَبِّ) اسم مفعول جاء على أحب وأحببت وهو على الأصل.

يقول ابن مالك إن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان مصغرًا، أو وصفًا، أو غير موصول بالألف واللام التي بمعنى الذي، من خلال حديثه عن اسم الفاعل، إذ يقول: "يعمل اسم الفاعل

---

(1) الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ص٨٠.

(2) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣٩٩/٢.

(3) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣٩٩/٢.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل ٣٩٩/٢.

(5) ديوان عنترة بن شداد، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، (د، ط)، (د، ت)، ص١٨٧.

غير المصغر والموصوف مفردًا أو غير مفرد عمل فعله مطلقًا... ولا الماضي غير الموصول به (أل) أو مُحكى به..."[١].

وقد أجاز الكسائي أيضًا إعمال اسم الفاعل المقصود به المضي مع كونه عاريًا من الألف واللام، ومذهبه في هذه المسألة ضعيف؛ لأن اسم الفاعل الذي يُراد به المضي لا يشبه الفعل الماضي إلا من قبل المعنى"[٢].

وكذلك الأمر لا يقال: "هذا ضويرب زيدًا" والصواب أن تقول: هذا ضارب زيدًا؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا صُغر، أو وصف أو قصد به المضي، ولم توصل به الألف واللام[٣].

ولا يقال: "هذا ضارب عنيف زيدًا"؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا وُصِفَ، ولكن الكسائي لم يرَ ذلك مانعًا[٤].

وقد امتنع العمل بالتصغير والوصف؛ لأنهما من خصائص الأسماء فيزيلان شبه الفعل معنًى ولفظًا[٥].

ولا يقال: "هذا ضارب أمس زيدًا إلا اليوم". والصواب أن تقول: هذا الضارب أمس زيدًا لا اليوم؛ لأن اسم الفاعل الموصول بالألف واللام يعمل في المضي والحضور والاستقبال.

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٤٠٠.
(٢) المرجع نفسه، ص٤٠٢.
(٣) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٤٠٢.
(٤) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٤٠٢.
(٥) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٤٠٢.

وفي ذلك يقول سيبويه: قولك: هذا الضارب زيدًا، فصار بمعنى الذي ضرب زيدًا وعمل فيه عمله"[1].

ثانياً: الصفة المشبهة باسم الفاعل.

عرّف ابن مالك الصفة المشبهة باسم الفاعل في كتابه شرح التسهيل بقوله: "هي الملاقية فعلًا لازمًا ثابتًا معناها تحقيقًا أو تقديرًا قابلة للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط"[2].

ويمكن تعريفها بأنها: "لفظ مصوغ من فعل لازم للدلالة على الثبوت[3].

يقول ابن مالك: "لا يقال للرجل العظيم العجز: "أعجز"[4] لأن هذه الكلم، صالحة للمذكر معنى لا لفظًا، والصحيح أن يقال للرجل العظيم العجز "آلي".

وكذلك الأمر لا يقال: "مررتُ برجل عجزاء أمته"؛ لأن كلمة عجزاء خاصة بالمؤنث، وليست بالمذكر، وقد أجازه الكسائي والأخفش[5].

وتذهب الباحثة في هذه العبارة إلى ما ذهب إليه ابن مالك؛ لأن هذه الكلمة خاصة بالمؤنث وليس بالمذكر.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل ص ٤٠٣.

(2) المرجع نفسه، ٤١٨/٢.

(3) المرجع نفسه، ٣٩٩/٢.

(4) يُنظر: الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ص٨٣.

(5) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٤١٨/٢.

يقول ابن مالك: "مررتُ برجل حسن وجه" ومنعه أكثر البصريين، ولكن عند الكوفيين جائز، وهو جائز عند ابن مالك، ويدل على جوازه قول الراجز"[1]. [الرجز].

ببُهمَـــةٍ مُنِيـــتُ شَـــهمٍ قَلْـــبُ   مُنَجَّـــدٍ لا ذي كَهَـــام ينْبُـــو[2]

وَقد أجازه ابن خروف بناءً على قول الراجز.

وكذلك الأمر يقول ابن مالك: "لا يقولون العرب لمن قد مات "هذا مائت"[3] والصواب أن يقال لمن لم يمت "إنك مائت" أي تقال في الاستقبال؛ لأنه قُصِدَ بها الاستقبال تصاغ علـى وزن فاعل، ومن ذلك قراءة بعـض الـسلف فـي قولـه تعـالى: ﴿ إِنَّكَ مائتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾ [الزمر: ٣٠].

---

(١) ابن مالك، شرح التسهيل ٤١٨/٢.

(٢) المرجع نفسه، ٤٢٣/٢.

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر للشنقيطي ٢٨٤/٥، المقاصد النحوية ٤٧/٣، همع الهوامع ٩٩/٢.

باب إعمال المصدر

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك الجزء والصفحة
١.	مرورك بزيد حسن وهو بعمرو قبيح	لا يقال	إعمال المصدر	٤٣٢/٢
٢.	عرفتُ ضُريبك زيدًا	لا يقال	إعمال المصدر	٤٣٤/٢
٣.	عرفتُ ضُربتك زيدًا	لا يقال	إعمال المصدر	٤٣٦/٢
٤.	عرفك سوقك العنيف الإبل	لا يقال	إعمال المصدر	٤٣٦
٥.	عرفت كون زيد صديقك	لم يجز	إعمال المصدر	٤٤٤/٢

التحليل:

يقول ابن مالك إن المصدر يعمل مظهرًا ومكبرًا في معرض حديثه عن إعمال المصدر إذ يقول: "يعمل المصدر مظهرًا مكبرًا غير محدود ولا منعوت قبل تمامه، والغالب إن لم يكن بدلًا من اللفظ بفعله تقديره بعد أن المخففة أو المصدرية أو ما أختها، ولا يلزم ذكره مرفوعة"[1].

(١) ابن مالك، شرح التسهيل ٤٣٤/٢.

ولذلك لا يقال: "مرورك بزيد حسن وهو بعمرو قبيح"[1]، فيعلق المجرور (بهو)؛ لكونه ضمير المرور، وهذا مباين للصيغة التي هي أصل الفعل.

وقد شذَّ مثل هذا في قول زهير[2]: [الطويل]

وما الحربُ إلاّ ما علِمتُمْ وذُقْتُمُ وما هُوَ عَنْهَا بالحديثِ المرجَّم[3]

فهو ضمير للحديث و(عن) متعلقة به. وقد يتخرج هذا على أن يكون التقدير وما هو الحديث عنها فيتعلق (عن) بالحديث، ويجعل الحديث بدلًا من هو، ثم حذف الأول وترك المتعلق به دالًا عليه[4].

وكذلك الأمر لا يقال: عرفتُ ضريبك زيدًا"[5]؛ لأن التصغير يزيل المصدر عن الصيغة التي هي أصل الفعل مما يؤدي إلى نقص في المعنى، فلذلك منع التصغير إعمال المصدر، وفي ذلك يقول ابن عقيل في المساعد على شرح التسهيل "فلا يقال: عرفتُ ضُريبكِ زيدًا"؛ وذلك لقوة جانب الاسمية بالتصغير، كما قوي بالإضمار؛ وشرط بعضهم في إعمال المصدر الإفراد، فلا يعمل مثنى ولا مجموعًا، ولم يشترطه بعضهم"[6].

---

(١) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(٢) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص١٨.

(٤) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٤٣٤.

(٥) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(٦) ابن عقيل، المساعد في شرح التسهيل على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج٢، ص٢٢٦.

ويقول ابن مالك: إن المحدود لا يعمل، وهو المردود على فَعْلة قصدًا للتوحيد والدلالة على المرة؛ لأنه غير عن الصيغة التي اشتق منها الفعل لذلك لا يقال: "عرفت ضربتك زيدًا"[1].

ويقول ابن مالك إن نعت المصدر لا يتقدم على معموله لذلك فلا يقال: "عرفت سوقك العنيف الإبل"[2]؛ لأن معمول المصدر منه بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يتقدم نعت المصدر على معموله، كما لا يتقدم نعت الموصول على صلته، فإن ورد ما يوهم خلاف ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر، فمن ذلك قول الحطيئة[3]: [البسيط] [4].

أزمَعْتُ يأسًا مُبينًا من نَوَالِكُمُ ولنْ تَرَى طاردًا للحُرِّ كاليأسِ

فالمتبادر إلى فهم السامع هذا البيت تعليق من نوالكم بيأسا، وهو غير جائز، بل يتعلق بيئست مضمرًا[5].

---

(1) ابن عقيل، المساعد في شرح التسهيل على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج٢، ص٤٣٦.

(2) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل ٤٣٧/٢.

(4) البيت للحطيئة في ديوانه، ص١٠٧.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل ٤٣٧/٢.

باب أبنية الفعل ومعانيها

الرقم	العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية	الحكم	الموضوع	شرح التسهيل، ابن مالك الجزء والصفحة
١.	عرفته فانعرف	فلا يقال	أبنية الفعل ومعانيها	ج٣/٣١٢
٢.	جهلته فانجهل	فلا يقال	أبنية الفعل ومعانيها	٣١٢/٣
٣.	سمعته فانسمع	فلا يقال	أبنية الفعل ومعانيها	٣١٢/٣
٤.	أحكمه فانحكم	فلا يقال	أبنية الفعل ومعانيها	٣١٢/٣
٥.	أكمله فانكمل	فلا يقال	أبنية الفعل ومعانيها	٣١٢/٣
٦.	أقحمته فانقحم	شُذَّ	أبنية الفعل ومعانيها	٣١٢/٣
٧.	أوكأته فانوكأ	شُذَّ	أبنية الفعل ومعانيها	٣١٢/٣
٨.	أفردته فانفرد	شُذَّ	أبنية الفعل ومعانيها	٣١٢/٣
٩.	أغلقته فانغلق	شُذَّ	أبنية الفعل ومعانيها	٣١٢/٣
١٠.	أزعجته فانزعج	شُذَّ	أبنية الفعل ومعانيها	٣١٢/٣
١١.	أسفقت الباب فانسفق	شُذَّ	أبنية الفعل ومعانيها	٣١٢/٣

التحليل

يقول ابن مالك: "إن لماضيها المجرد مبنيا للفاعل فَعُل، وفَعِل، وفَعَلَ، وفعلَلَ، ففعُل لمعنى مطبوع عليه ما هو قائم به، أو كمطبوع عليه، أوشبيه بأحدهما، ولم يرد يائي العين إلا "هيؤ"، ولا متصرفًا يأي اللام إلا "نهو"، ولا مضاعفا إلا قليلًا مشروكًا، ولا متعديًا إلا بتضمين أو تحويل، ولا غير مضموم عين المضارعة إلا بتداخل"[1].

إن استعمال التراكيب"عرفته فانعرف، جهلته فانجهل، وسمعته فانسمع" لا يقال؛لأن هذه الأفعال لم تكن دالة على معالجة وتأثير؛لذلك لم يجز أن يصاغ منه على وزن "انفعل"ولا "افتعل"الذي بمعناه.

وكذلك الأمر في استعمال التراكيب"أحكمه فانحكم، أكمله فانكمل" لا يقال، ولم يجز أيضا أن يصاغ منه"انفعل"ولا "افتعل" الذي بمعناه؛ لأن الفعل في هذين التركيبين دلّ على معالجة وتأثير، ولم يكن ثلاثيًا.

وإن استعمال التراكيب "أقحمته فانقحم، وأوكأته فانوكأ، وأفردته فانفرد، وأغلقته فانغلق، وأزعجته فانزعج، وأسفقت الباب فانسفق" فيها شذوذ.

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل ٣١٢/٣.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية التي جاء بها ابن مالك في كتاب "شرح التسهيل "، وهي عبارات افتراضية من إنتاج النحوي نفسه. وقد أشار النحاة إليها إشارات واضحة محذرين من استخدامها؛ لأنها أساليب خرجت عن القاعـدة النحويـة. وقـد صاغها النحاة لإظهار الحالات التي لا يجوز فيها إعمال القاعدة، وتكثر هذه العبـارات فـي توضيح القواعد النحوية. وهي تكثر كثرة لافته في "شرح التسهيل"، ويستطيع أن ينظر إليهـا المتعلم بكل يسر وسهولة من خلال الاطلاع عليها في كتاب شرح التسهيل.

إن من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية عند ابن مالك تعد من أساسيات تعليم النحوّ جاء بها لتوضيح ما يجوز، فعن طريق ما لا يجوز يعرف المتعلم ما يجوز. وتعد هذه العبارات الممثلة لمخالفة القاعدة النحويـة حلقـة وصل بين القديم والحديث، إذ دخلت إلى المناهج المدرسية في قواعد اللغة العربية، وتأتي هذه العبارات بعد التطبيقات والتمارين، وذلك عن طريق استخراج الخطأ من العبارات ثم تصويبه مع التعليل. بناءً على القاعدة النحوية التي تعلمها، إذ يتم شرح القاعدة وإعطاء أمثلة عليها ثم أنشطة وتمارين، ومن ضمن هذه التمارين يؤتى بأمثلة خرجت عن القاعدة وهو مـا يـسمى بالخطأ النحوي.

فأهمية العبارة الممثلة لمخالفة القاعدة النحوية لا تقل عن أهميـة العبـارة التمثيليـة المطابقة للقاعدة النحوية في بيان القواعد النحوية وإيضاحها.

وقد اعتمد ابن مالك على هذه العبارات اعتمادًا كبيرًا، إذ نجد أنه قد أخذ بعضها مـن الكتاب لسيبويه فهي مكررة ومشتركة.

المصادر والمراجع

١. أحمد، نوزاد حسن، **المنهج الوصفي في كتاب سيبويه**، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

٢. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح الرضي على الكافية**، يوسف حسن عمر، منشورات خاصة، ط٢، ١٩٩٦.

٣. استيتية، سمير شريف، **اللسانيّات المجال، والوظيفة، والمنهج**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع إربد- الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

٤. الأفغاني، سعيد، **في أصول النحو العربي**، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ط٢، ١٩٥٧.

٥. إلياس، منى، **القياس في النحو**، ط١، دار الفكر، الدار البيضاء، ١٩٨٥.

٦. الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد، **الإغراب في جدل الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧١.

٧. -------------، **لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧١.

٨. الأنصاري، ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، (د،ط)، ١٩٩٦م.

٩. الأنصاري، وليد عاطف، **نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا**، دار الكتاب الثقافي، اربد- الأردن، ٢٠٠٢.

١٠. ابن بابشاذ، **شرح المقدمة المحسبة**، تحقيق: خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٦.

١١. البغدادي، عبد القادر بن عمرو، **خزانة الأدب**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢، ١٩٦٧.

١٢. تشومسكي، نعوم، **جوانب من نظرية النحو**، ترجمة مرتضى سعيد باقر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، ١٩٨٦م.

١٣. التهانوي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق علي دحروج، الطبعه الاولى.

١٤. ثعلب، أبو العباس، **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.

١٥. الجرجاني، الشريف، **التعريفات**، الدار التونسية للنشر، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ١٩٧١.

١٦. جرول بن أوس، ديوان الحطيئة، **شرح أبي سعيد السكري**، دار صادر، بيروت، ت١٩٨١.

١٧. الجمحي، ابن سلام، **طبقات فحول الشعراء**، قرأه وشرحه محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٩.

١٨. ابن جني، أبو الفتح عثمان، **مختصر التصريف**، دار المعارف للطباعة، دمشق، الطبعة الثانية.١٩٧٠م.

١٩. ---------، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ت).

٢٠. الجوهري، أبونصر إسماعيل بن حماد، **الصحاح**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ومحمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢١. ابن الحاجب، **شرح شافية ابن الحاجب**، تأليف رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، ١٩٧٥.

٢٢. الحديثي، خديجة، **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ت٢٠٠٣.

٢٣. ---------، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، جامعة الكويت، ١٩٧٤.

٢٤. ---------، **المدارس النحوية**، مطبعة جامعة بغداد، ط٢، ١٩٩٠.

٢٥. حسان، تمام، **الأصول دراسة إيبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩١.

٢٦. ---------، **مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ت ١٩٦٩.

٢٧. الحملاوي، أحمد، **شذا العَرف في فن الصرف**، تحقيق: إسماعيل عمايرة، مكتبة الإيمان- المنصورة. (الطبعة الأولى)، ت٢٠٠٧.

٢٨. خرما، نايف، **أضواء على الدراسات النحوية المعاصرة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨م.

٢٩. ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨.

٣٠. دي سوسير، **علم اللغة العام**، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية بغداد، ت١٩٨٥.

٣١. **ديوان عنترة بن شداد**، تحقيق: ودراسة محمد سعيد مولوى، المكتبة الاسلامي، بيروت، (د،ط)، (د،ت).

٣٢. الذهبي، شمس الدين، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعلي أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨١.

٣٣. الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث**، بحث في المنهج، الإسكندرية، ١٩٧٧م.

٣٤. الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار **الصحاح**، عني بترتيبه محمود خاطر، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٦.

٣٥. الزُبيدي، **طبقات النحويين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.

٣٦. زكريا، ميشال، **الألسنة التوليدية**، بيروت، ١٩٨٠م.

٣٧. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: وشرح عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣.

٣٨. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان، **أخبار النحويين والبصريين**، دار شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٥.

٣٩. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، دون طبعة، ت ١٩٧٧.

٤٠. ----------، **الاقتراح**، قدم له وضبطه وشرحه أحمد سليم الحمصي وآخرون، مطبعة جروس برس، (د.م)، ط١، ١٩٨٨.

٤١. ----------، **المزهر في علوم اللغة**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط٣، ١٩٨٦.

٤٢. ----------، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٦٦٥.

٤٣. الشاعر، حسن موسى، **النحاة والحديث النبويّ**، وزارة الثقافة والشباب، ط١، ١٩٨٠.

٤٤. **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**، وضعه الإمام أبي العباس احمد الشيباني ثعلب وطبعه، دار الكتب والوثائق القومية في القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٣م.

٤٥. الشنقيطي، أحمد بن الأمين، **الدرر اللوامع على همع الهوامع**، تحقيق: وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى، ت١٩٨١.

٤٦. ضيف، شوقي، **المدارس النحوية**، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٧٢.

٤٧. عبد المسيح، جورج متري، لغة العرب **معجم مطول للغة العربية ومصطلحاتها الحديثة**، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٣.

٤٨. عبدالقاهر الجرجاني، **العوامل المئة في أصول علم العربية**.

٤٩. العسكري، أبو هلال، **الصناعتين الكتابة والشعر**، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.

٥٠. ابن عقيل، **المساعد في شرح التسهيل على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، (١٠)، ١٩٨٢م.

٥١. عمايرة، خليل أحمد، **في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ١٩٨٤م.

٥٢. عيد، محمد، **الرواية والاستشهاد باللغة**، عالم الكتب، ١٩٧٦.

٥٣. العيني، بدر الدين محمود بن موسى، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، مجلد ٢، طبعة ١، ٢٠٠٦م.

٥٤. العيني، محمود بن أحمد، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، دار صادر.

٥٥. ابن فارس، أبو الحسن أحمد، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٣، ١٩٩١.

٥٦. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **العين**، ترتيب ومراجعة داوود سلوم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الاولى، ٢٠٠٤م.

٥٧. قباوه، فخر الدين، **التحليل النحوي أصوله وأدلته**، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ت١، ٢٠٠٢.

٥٨. الكندي، خالد سليمان بن مهنا، **التعليل في النحو في الدرس اللغوي**، دار المسيرة، عمان، ط١، ٢٠٠٧.

٥٩. ابن مالك، **شرح التسهيل**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيّد، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

٦٠. المبارك، مازن، **الرّماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٤.

٦١. أبو المكارم، علي، **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣.

٦٢. الملخ، حسن خميس سعيد، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق، عمان، ط١، ٢٠٠٠.

٦٣. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر، بيوت، د.ت.

٦٤. النايلة، عبد الجبار علوان، **الشواهد والاستشهاد في النحو**، مطبعة الزهراء، بغداد، ط١، ١٩٧٦.

٦٥. نحلة، محمود، **أصول النحو العربي**، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، ٢٠٠٢.

٦٦. ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسه، ت١٩٧٩.

٦٧. ياقوت، محمود سليمان، **أصول النحو العربي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠.

٦٨. ---------، **التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيبويه**، دراسة لغوية، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، (ط٢)، (د.ت).

٦٩. ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له ووضع هوامشه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ت٢٠٠١.

الرسائل الجامعية

١. البدارنة، حنان أمين، **عبارة التمثيل عند سيبويه باب التوابع أنموذجًا**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠٠٨م.

٢. الجارحي، رسمية طراف حسين، **أمثلة النحاة ودورها في النحو وتعليمه**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٠م.

٣. ربّاع، محمد، **السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه**، رسالة ماجستير، اليرموك، إشراف الدكتور سمير استيتية، ١٩٩٢م.

٤. الرمحيّ، محمد كمال درويش، **شواهد ابن مالك من الحديث النبوي الريف في كتاب (شرح التسهيل تخريجًا ودراسة**، إشراف الدكتور ياسر أحمد الشمالي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧م.

البحوث العلمية

١. حسان، تمام، **اللغة والنقد الأدبي**، مجلة فصول، المجلــد الرابــع، العــدد الأول، ١٩٨٣م.

٢. السيد، عبد الحميد مصطفى، **نظرية العامل في النحو العربي** ودراسة التركيــب، كليه العلوم والآداب، الجامعة الهاشمية، مجلة جامعة دمشق، المجلــد١٨، العــدد (٣-٤)، ٢٠٠٢.

Abstract

Albadarnh, Hanan Ameen. Exemplifying Expressions on the contradictions of the Grammatical Rules: "Sharh Al-Tasheel for Ibn malik as a model". Ph.D. Dissertation. Yarmouk University. 2012 (supervisor Prof. Raslan Bani Yaseen).

Most grammarians used these statements representing the rule contradiction grammar which were not heard form Arabs, but they are warning to use them. It came on the grammatical rule, drafted by the grammarians to show cases where there shall be work of the rule, and grammarians have adopted the phrase representing the grammatical rule contradiction as one of the leading ways adopted in the clarifying grammatical rules. Since the words representing the rule contradictions grammatical abound many grammarians wrote standard. It was pointless to do a study on visibility and its role in Arabic grammar, taken from the book explain the convenience of Ibn Malik model application.

The study consisted of Introduction ,three chapters, and a conclusion of the results.

In the Introduction, It addressed the origins of Arab syntax , the language material , and the concept of the article Almasnooa'.

The First chapter dealt with the concept of exemplifying expressions on the contradictions of the grammatical rules, then the grammar of witness to differentiate it from the words representing the rule contradiction which it is the grammar itself, and the production of grammarian's mind, and then address the gateway properties representing the rule contradiction and the importance of grammar, then the hearing relationship, measurement, and addressed arbitration in terms of

grammatical rule contradiction, then the words representing the rule contradiction grammar and semantics.

The second chapter covered the concept of grammatical analysis in language and terminology, and then dealt with the phrase representing the rule contradiction grammatical and classified under Subjects' clusters, objects', and prepositions' clusters. Then analyzing these statements and identifying the correct use of them in addition to find the relationship of phrase representing the rule contradiction and grammatical phenomenon of the order, and their relationship with the deep structure.

The third chapter included the concept of morphological analysis in language and terminology, then the phrase representing the rule contradiction under the sections of exclamation, grammar, preferences, derivations, the source, and verb cases and their meanings, Then analyze these statements and use them correctly.

The last section of this study included a conclusion summarized the study and its results. The main findings is that the phrase representing the rule contradiction of grammatical fundamentals of education are no less important than the importance of phrase matching rule for grammar. Grammarians used what they were not suitable in order to clarify what may be possible.

Key Words: The Phrase Representing the Rule Contradiction grammatical, Sharh Altasheel for Ibn Malik